







تعريفة
الرسوم القضائية
للمحاكم الاهلية

الصادر بهاد كريتو ١٠ جادى الاولى سنة ١٣١٥
(١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧)

والتعليقات الموضوعة لها
والمشورات والفتاوى والتفسيرات الصادرة بشأنها
حتى آخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣٨

وضع
مافظ شرف
باشكاتب بالمحاكم الاهلية سابقا

« الطبعة الخامسة »

حقوق الطبعة محفوظة

تطلب من مكتبة سالم بطنطا

(مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

تلمية

١- حرف « ص » الرموز به في هذه المجموعة يشير إلى صحف تعليمات

التعريف التي أخذت منها المسائل الموضوع أمامها هذا الحرف

٢- كل ما ذكر في الشرح ولم يسند إلى مصدر فهو من رأى واضح هذه

المجموعة وقد بناء على القواعد الجارى على مقتضاها العمل والتي لم

يمترض عليها من التفتيش توسعا منه في المسائل التي لم تنص عليها

التعريف ولم تشر إليها التعليمات ولم يرد لها ذكر في المنشورات

والتفسيرات

٣- يوجد في آخر هذا الكتاب جدول يبين مواد التعريف ورقم

الصحيفة أمام كل مادة وذلك تسهيلا لمن يريد الرجوع إلى نفس

المادة بغض النظر عن الباب الواردة فيه

(١)

فهرست

تعريف الرسوم القضائية للمحاكم الاهلية

القسم المدني

صفحة

- الباب الاول - في القواعد الاولى ٤
- » الثاني - في تقدير قيم الدعاوى ٧
- » الثالث - في كيفية تحصيل الرسوم بحسب أنواع القضايا ٣٠
- » الرابع - فيما يدخل ضمن الرسوم النسبية المأخوذة على الدعاوى ٣٧
- » الخامس - في الدعاوى والطلبات التي يؤخذ عنها الرسم المقرر ٤١
- » السادس - في رسوم الاوراق الغير متعلقة بدعوى ورسم ٥٠
- الصور والشهادات
- » السابع - في رسوم دعاوى الاحكار والتفقات والمعاشات ٦٥
- » الثامن - الضامن والمضمم الثالث ٦٨
- » التاسع - في الشفعة ٧٠
- » العاشر - في القسمة والبيع الاختيارى ٧٣
- » الحادى عشر - في الصلح ٧٧
- » الثانى عشر - في المعارضة ٩١
- » الثالث عشر - في الاستئناف ٩٦
- » الرابع عشر - في الائتماس ١٠٩
- » الخامس عشر - في النقض والابرام ١٠٩
- » السادس عشر - في الشطب وإبطال المرافعة ١١٠
- » السابع عشر - في المحكمين ١١٢

(ب)

صفحة

- ١١٤ الباب الثامن عشر - في رسوم التوائد والريع
- » التاسع عشر - في الاعلانات التي لم تتم والتي يطلبها المخصوم من ١١٥
تلقاء أنفسهم وفي إعادة الاعلانات مرة فأكثر
- ١٢٠ العشرون - في البيع ورسم رسو المزاد
- ١٢٨ الحادي والعشرون - في رسوم التنفيذ
- ١٤٢ الثاني والعشرون - في رسم الايداع
- » الثالث والعشرون - في المعافاة من الرسوم وقيدھا طلباً ١٤٥
- » الرابع والعشرون - في كيفية تحصيل الرسوم للخزانة وفي سقوط ١٤٩
حق المطالبة بها
- » الخامس والعشرون - في تقدير أجور أهل الخبرة وتعميضا ١٥٧
الشهود وأتباع المحاماة
- » السادس والعشرون - فيما يحاسب من المصاريف على الحكومة ١٥٩
- » السابع والعشرون - فيما لارسم عليه ١٦٠
- » الثامن والعشرون - في التصديق على الامضاءات وإثبات التاريخ ١٦٣
- » التاسع والعشرون - أحكام عامة ١٦٧
- القسم الجنائي
- » الثلاثون - في رسوم الدماوى الجنائية ١٦٨
- » الحادي والثلاثون - قواعد عامة ١٦٩
- » الثاني والثلاثون - المدعى المدني ١٧٤
- » الثالث والثلاثون - في النقض ١٨٨
- » الرابع والثلاثون - في الخبراء والشهود والصور والشهادات ١٨٩
وصحف السوابق ونماذج التنفيذ
- » الخامس والثلاثون - فيما لارسم عليه ١٩٤
- » السادس والثلاثون - أحكام عامة ١٩٦

مقدمة

لما كان من أهم أعمال المحاكم الأهلية التي تحتاج إلى تفكير طويل وبحث دقيق ، مسائل الرسوم وتطبيقها على لائحتها تطبيقاً صحيحاً . وكانت لائحة الرسوم الجارية عليها العمل إلى الآن قد طرأ عليها كثير من المنشورات والفتاوى والتفسيرات

رأيت أن أجمع كل ماصدر بشأنها من الكتب والمنشورات والفتاوى المعمول بها الصادرة من وزارة الحفانية ومن النيابة العامة وآراء وملاحظات تفتيش أفلام المحاكم ، وأن أرتبها على قدر الامكان ترتيباً يسهل معه البحث عن كل ما يقصد منها

وقد قسمتها إلى قسمين : قسم للعواد المدنية وآخر للسائل الجنائية . وجعلت لكل نوع باباً يشمل كل ما يانم وجوده من هذا النوع . فثلا الدعاوى المجهولة القيمة والصلح والاستئناف والتنفيذ خصص لكل منها باب يدخل فيه كل ما كان له علاقة به ، سواء كان في أصل اللائحة أو في التعليمات وسواء كان مذكوراً في أول اللائحة أو في آخرها مضافاً إليه المنشورات والفتاوى المتعلقة به وزدت على كل نوع بعض المواد الماثلة له مما يستشكل أمره على كثير من الكتاب الذين لم يكن لهم إلمام بالرسوم زيادة للفائدة

ثم جعلت لذلك فهرساً مشتملاً على ستة وثلاثين باباً وهي مشتملات الرسوم جميعها ، وفهرساً هجائياً آخر مرتباً على الحروف الأبجدية لسهولة الكشف والاستدلال والله المستعان

القسم المدني

الباب الاول

في القواعد الأولية

« مادة ١ من التعريفة . يؤخذ رسم نسبي في المواد المدنية والتجارية كما يأتي :

القضايا التي مقدار المدعى به فيها لا يتجاوز مائة جنيه تؤخذ رسومها باعتبار ثمانية على كل مائة قرش

والقضايا التي قيمتها تتجاوز المائة جنيه تؤخذ رسومها كما يأتي :

(أولاً) باعتبار تسعة على كل مائة قرش من المائة جنيه الأولى

(ثانياً) باعتبار أربعة على كل مائة قرش من المائتي جنيه الثانية والثالثة

(ثالثاً) باعتبار اثنين على كل مائة قرش من المائة جنيه الرابعة فافوق لغاية

الف جنيه

(رابعاً) باعتبار واحد على كل مائة قرش مما زاد على ذلك »

« ومع ذلك فيما يتعلق بقضايا مرعى المزداد التي تزيد قيمتها عن المائة جنيه يؤخذ الرسم النسبي بالكيفية الآتية :

(أولاً) باعتبار تسعة على كل مائة قرش من المائة جنيه الأولى

(ثانياً) باعتبار أربعة ونصف على كل مائة قرش من المائة جنيه الثانية

والثالثة والرابعة

(ثالثاً) باعتبار ثلاثة ونصف على كل مائة قرش مما زاد على ذلك « الرسوم بقانون الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ » (١)

« مادة ٢ يحسب الرسم النسبي المذكور في المادة السابقة على ما يأتي (أولاً) على توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم قسمة غرماء باعتبار مجموع المبالغ التي توزع أو قسم (ثانياً) على مسمى مزاد المقارات باعتبار الثمن الذي رسا به المزاد (ثالثاً) على وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين باعتبار المبالغ المحكوم بها والفوائد التي تستحق عليها لغاية يوم صدور الأمر (رابعاً) على تنفيذ الأحكام والعقود بالطرق القهرية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها

(خامساً) على طلب القسمة بين الشركاء باعتبار صافي المبلغ الذي يلزم تقسيمه وإذا كان من ضمنه ثمن عقارات تحصل عليه الرسم المقرر على مسمى المزاد فلا يؤخذ على قيمة هذا الثمن رسم طلب القسمة بل تطرح عند تموية الرسوم من المبلغ اللازم تقسيمه

وأما في دعاوى قسمة العقار فيحسب الرسم على ثمن الحصة أو الحصص المراد فرزها إذا كان بقايا حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع أما إذا كان العقار مشتركاً بين شريكين فقط وطلب أحدهما القسمة فيحسب الرسم على ثمن جميع العقار

(سادساً) على كافة الطلبات الأخرى باعتبار القيمة المطلوبة والفوائد المستحقة عليها لحد رفع الدعوى »

(١) هذا القانون جاء مدلولاً لقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢١ القاضي بأخذ الرسم على كل مائة قرش من المائة جنيه الثانية والثالثة والرابعة باعتبار خمسة وباعتبار أربعة ونصف على كل مائة قرش مما زاد على ذلك

« مادة ٣ تنقص الرسوم المقررة في مادة (١) بقدر خمسين من كل مائة منها
فيأتي :

(أولاً) في طلب القسمة بين الشركاء بما في ذلك المقار

(ثانياً) في التوزيع والقسمة بين الدائنين

(ثالثاً) في الصلح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى محضر محرر قبل

انتهاء المرافعة بشرط أن لا يكون قد صدر حكم تهديدى في الدعوى

(رابعاً) في الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بىطلان المرافعة

وتنقص تلك الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة منها فيما يأتي :

(أولاً) في المرافعة في الأحكام التي تصدر في غيبة بعض الخصوم من

الحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف

(ثانياً) في طلب تنفيذ الأحكام والعقود بالطرق القهرية

(ثالثاً) في الرجوع إلى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بىطلان ورقة

التكاليف بالحضور (١)

(رابعاً) في الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين »

« مادة ٥ لا يؤخذ في أى حال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش »

« مادة ١١ كل مه كلن في قيم الدعاوى والطلبات من كسور الجنيه يعتبر جنيهاً »

القضايا المدنية والتجارية تنقسم إلى قسمين . الأول يشتمل على الدعاوى

التي لا تزيد قيمة المدعى به فيها عن مائة جنيه ورسومها تؤخذ بحسب نص

الفقرة الأولى من مادة (١) . والثاني يحتوى على الدعاوى التي تزيد قيمتها عن

المائة جنيه ورسومها تؤخذ بحسب نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة مثلاً

(١) وفي الرجوع إلى دعوى التزوير المتفرعة عن دعوى أصلية بعد شطبها (من الحفانية

لحكمة استئناف مصر في ١٥ يناير سنة ١٩٣٠)

لورفعت دعوى بمائة جنيه وجنيه فتؤخذ الرسوم بحساب تسعة على المائة جنيه وأربعة على الجنيه الزائد عنها (صحيفة ٧ من التعليقات)
إذا رفعت دعوى قيمتها مائة جنيه فأقل ثم زاد المدعى في طلبه وترتب على ذلك زيادة قيمتها على المائة جنيه فتدخل تحت حكم الفقرة الثانية وكذلك لو زاد المدعى عليه أو ألحقهم الثالث في طلبه (ص ٧)

الباب الثانى

فى تقدير قيم الدعاوى

« مادة ٦ » يجب على المدعى أن يبين قيمة دعواه فى ورقة الطلب أو فى ورقة أخرى مضادة منه وإن لم يفعل ذلك ولم توجد عقود أو أوراق تدل على القيمة الحقيقية فيقدرها الكاتب أو المحضر بمراعاة القواعد الآتية :
(أولاً) فى الدعاوى المتعلقة بالنزاعة فى الأطنان المعدة للزراعة باعتبار الضريبة السنوية المقررة عليها وقت رفع الدعوى مضروبة فى عشرين
(ثانياً) فى الدعاوى المتعلقة بالنزاعة فى المباني باعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة فى مائة وثمانين

ولا تقبل القيمة التى بينها المدعى فى طلبه إذا كانت أقل من التقدير على حسب القواعد المذكورة ، ومع ذلك إذا تقدمت أثناء سير الدعوى أوراق دلت على أن هذا التقدير أو القيمة التى بينها المدعى فى طلبه أقل من القيمة الحقيقية أو ثبت ذلك بنص صريح فى الحكم فيجب على الكاتب تحصيل الفرق الذى يستحق على الزيادة

(ثالثاً) دعاوى ترتيب الماش تقدر قيمتها باعتبار قيمة الماش السنوى المطلوب ترتيبه مضروبة فى عشرين إذا كان الماش مؤبداً وفى تسعة ونصف إذا كان مؤقتاً

(رابعاً) دعاوى رهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرهون لاجله العقار أو المنقول -

(خامساً) دعاوى طلب الحكم بفسخ الأيجار أو إخلاء المحل المؤجر تعتبر قيمتها قيمة إيجار مدة سنة مضافاً إليها قيمة الأجرة المطالب بها
(سادساً) دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو فسخها تعتبر قيمتها قيمة الشئ المبين فى العقد .

«مادة ٧ يجوز فى كل الأحوال لكل من المدعى والكاتب أو المحضر أن يطلب التقدير بعمرة أهل خبرة بشرط أن ينحصل الكاتب أو المحضر على الاذن بذلك من النيابة العمومية »

« مادة ٨ تلتزم الحكومة بمصاريف أهل الخبرة إذا كانت القيمة التى قدرها مساوية لما عينه المدعى أو أقل منه »

« مادة ٩ يمين واحد فقط من أهل الخبرة لتقدير قيمة المدعى به ويكون تعيينه على حسب الأحوال بمعرفة قاضى الأمور الجزئية أو رئيس المحكمة المرفوعة إليها الدعوى سواء كانت المحكمة ابتدائية أو محكمة الاستئناف بتغير سماع أقوال أولى الشأن وبعد تحليله اليمين يمين القاضى أو رئيس المحكمة الميعاد الذى يحصل فيه التقدير ويقدم به التقرير إليه ويجوز عند الاقتضاء امتداد هذا الميعاد »

« ولا يجوز التظلم من التقرير المذكور بأى طريق من الطرق »

« مادة ١٠ يجوز لدى الشأن قبل انتهاء التقدير بعمرة أهل الخبرة »

أن يتفق مع الكاتب أو المحضر على تقدير قيمة المدعى به بشرط التصديق على هذا الاتفاق من النيابة العمومية »

إذا دعت الحال لتعيين أهل خبرة وطلب ذلك المدعى أو الكاتب أو المحضر وصرحت النيابة بهذا التعيين فيجب على المدعى أن يدفع أمانة بموجب الفقرة الثامنة من مادة ١٨ لعدد ما يستحق من الرسوم المقررة على الأوراق علاوة على الأمانة التي يقدرها القاضى لقمة مصاريف أهل الخبرة (ص ٢٢) وإذا لم تكف الأمانة المودعة من المدعى لعدد ما يستحق من الرسوم على الأوراق التي تهررت عن هذا الشأن بمعرفة الكتبة والمحضرين فعلى قلم الكاتب أن يحرر قائمة بما يكون باقياً من الرسوم ويستصدر عليها أمراً بتنفيذها (ص ٢٣) إذا اتفق الكاتب أو المحضر مع صاحب الشأن على تقدير قيمة المدعى به قبل انتهاء التقدير بمعرفة أهل الخبرة وجب أخطار أهل الخبرة في الحال بأن يوقف عمله وتكون مصاريفه ورسوم الأوراق على المدعى (ص ٢٣)

لا يرجع في تقدير قيمة قضايا الشفعة إلى الضريبة المربوطة على الأطنان في أى حال من الأحوال (ص ٢٢)

ولا يرجع إلى الضريبة في تقدير قيمة القضايا الأخرى إلا عند عدم وجود عقود أو أوراق مبين فيها القيمة ومع ذلك إذا كانت العقود والأوراق المذكورة قديمة العهد ويرى أن القيمة الموضحة بها تقل عن الحقيقة فيسوغ للكاتب التحرى إدارياً عن القيمة الحقيقية (١) (ص ٢٢)

جميع الدعاوى التي ترفع بطلب ترتيب معاش نظير مدة الخدمة تعتبر من دعاوى المعاشات المؤقتة المنصوص عنها بالمادة السادسة (٢) (ص ٢١)

-
- (١) لا يؤخذ بتقدير جهة الإدارة لمن الأيمان إذا جاء بأقل مما قدره المدعى (من الحفانية لهكة أسبوط في ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)
(٢) تقرر قيمتها باعتبار قيمة الماش السنوى مفروية في قسمة ونصف

إيجار مدة السنة المتوّه عنه في الوجه الخامس من مادة (٦) يقدر باعتبار الأجرة المتفق عليها بين المؤجر والمستأجر مهما كانت المدة وسواء كانت معينة أو غير معينة وسواء اقتصت أو لم تنقض وسواء كان الإيجار بمقد أو بغير عقد ويضم إلى قيمة إيجار السنة الأجرة المطالب بها وذلك فيما لو كانت الدين المؤجرة تحت يد المستأجر أو من حل محله أما إذا كان لم يضع يده ورفعت الدعوى بطلب تنفيذ أو فسخ عقد الإيجار فيرجع في تقدير الرسوم لنص الفقرة الأخيرة من المادة السادسة (ص ٢١)

الفرض من الفقرة الأخيرة من المادة السادسة هو أن الرسم يؤخذ على قيمة الشيء موضوع النزاع فقط حسب المبين في العقد (ص ٢١)

إذا حصل نزاع في ملكية عين مبيعة وأقيمت لذلك دعوى على عدة أشخاص بعضهم بصفة متعرضين والبعض بصفة بآئمين وطلب المدعى الحكم بمنع التعرض الحاصل من المتعرضين وإلزام البآئمين برد الثمن في حالة عدم ثبوت امتلاكهم للعين المبيعة فلا يؤخذ سوى رسم نسبي على الثمن المذكور (ص ١٠)

إذا رفعت دعوى بطلب فسخ البيع الحاصل إضراراً بالدائن يؤخذ رسم نسبي على ثمن الدين المبيعة وإذا كان هذا الطلب منضمّاً لدعوى مرفوعة من الدائن بطلب الحكم له بالدين فيؤخذ الرسم على قيمة الدين والفوائد المستحقة عليه وعلى ثمن العين المبيعة كلاهما قائم بذاته (ص ١١)

الدعوى التي ترفع بطلب استرداد المنقولات والاستحقاق في العقارات يؤخذ عنها رسم نسبي على قيمة المنقولات (١) أو العقارات المذكورة (ص ١١)

(١) وفي دطوى الاسترداد الخاصة بالحصائل الزراعية كالنخل والجوب والاططان يرجع في تقديرهما إلى الأثمان التي تشرع بالجزائد اليومية من هذه الحصائل (المنشور المؤرخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥)

إذا صدر أمر بالحجز التحفظي واشتمل على تعيين يوم المرافعة في تثبيت
الحجز فيؤخذ رسم نسبي فقط على المبلغ المطلوب الحجز من أجله ظن تنازل
الطالب عن الحجز قبل إعلان الأمر الصادر به فيحسب رسم مقرر على أصل
الأمر وصورته (١) ويرد له ما يبق من الرسم النسبي السابق تحصيله (٢)

وكذلك الحال فيما لو طلب الحجز وتحديد جلسة وتحصل ربع الرسم النسبي
ثم صدر الأمر بالرفض (ص ١٢) (٣)

إنما يراعى في حالة الرفض تحصيل الفرق على الأصل والصورة إن كانت
تحررت إذا كان الرسم النسبي أقل من المقرر
(كتاب المقانية المؤرخ نوفمبر سنة ١٩١٤ لمحكمة الاسكندرية)

الأمر الذي يصدر بالحجز بعد التنبيه على المدين بالدفع في مدة أربع
وعشرين ساعة وتحديد يوم لنظر الدعوى إذا تنازل عنه الطالب بعد التنبيه
وقبل تنفيذه بالحجز والتكليف بالحضور يصبح الرسم النسبي المتحصل عليه من
حقوق الخزينة ولو استغنى الطالب عن التنفيذ

(كتاب المقانية المؤرخ في ٤ يناير سنة ١٩١٧ لمحكمة المنصورة الكلية)
إذا اشتمل محضر عرض الدين على تحديد جلسة وتكليف المروض عليه عند
عدم القبول بالحضور أمامها للحكم بصحة العرض فيؤخذ رسم مقرر على محضر
العرض علاوة على الرسم النسبي المستحق على الدعوى وفي حالة قبول الدائن المبلغ

-
- (١) ان تحررت باعتبار كل ورقة عشرين قرشا (٢) إذا زاد عن المقرر وإن قسم
عنه فيتحصل الفرق
(٣) إذا طلب أمر بالحجز وتحديد جلسة فصدر الأمر بالحجز بدون جلسة ويسد أن
استلم الطالب صورة الأمر وقبل تنفيذه عين الجلسة فلا يؤخذ منه سوى الرسم النسبي
المستحق على الدعوى

المعرض يرد ربح الرسم النسبي (ص ١٢)
إذا اشتملت محبقة الدعوى على طلبات أصلية وطلبات احتياطية فيؤخذ
الرسم النسبي على الطلب الأكبر قيمة (١) (ص ١٢)
إذا رفعت دعوى وضع يد وفي أثناء المرافعة حصل تنازع في ملكية العين
المرفوعة من أجلها الدعوى وطلب الحكم بثبوت الملكية فتؤخذ رسوم نسبية
على العين المذكورة بدلا من الرسم المقرر فان كان قيمة ما استحق من الرسم
المقرر لحد هذا الطلب يزيد عن الرسوم النسبية فلا ترد الزيادة وإن نقص عن
النسبي فينحصل الفرق (ص ١٣)

إذا اشتملت محبقة الطلب علاوة على موضوع الدعوى طلب مبلغ معين
بصفة أتعاب محاماة فلا يؤخذ رسم عليه ولكن في حالة التظلم من تقدير هذه
الأتعاب وحدها بطريقة المعارضة أو الاستئناف بدعوى قائمة بذاتها فيؤخذ عنها
الرسم المستحق (ص ١٣)

إذا رفعت دعوى مقاصة في الدين يؤخذ رسم نسبي على المبلغ المطلوب
المقاصة به وإذا كان طلب المقاصة رفع أثناء المرافعة في دعوى أصلية فلا يحاسب
رسم عليه فإذا أعلن المدعى عليه خصمه بهذا الطلب عن يد محضر فيؤخذ على
الاعلان فقط رسم مقرر وفي هذه الحالة إذا كان المبلغ المطلوب المقاصة به يزيد
عن الدين المرفوعة به الدعوى الأصلية وطلب الخصم الحكم له بالزيادة فيؤخذ
عنها رسم نسبي باعتبارها قائمة بذاتها (ص ١٤)

إذا رفعت دعوى نزاع في عين وتمسك كل طرف من الخصوم بعقد يثبت
ملكيتها لها وطلب الحكم بصحته وفسخ العقد المتمسك به خصمه فيؤخذ الرسم
على العقد الأكبر قيمة فقط (ص ١٤)

١ (١) فإذا كان أحد الطرفين مما لا يمكن تقدير قيمته فيؤخذ أرجح الرسمين

إذا رفعت دعوى نزاع في ملكية عقار وتقدم من المدعى عليه أثناء سيرها عقد يدل على رهن العقار المذكور إليه وطالب الحكم في الملكية وبصحة أوفسخ عقد الرهن فلا تؤخذ رسوم نسبية على قيمة ذلك العقد إلا إذا كانت زائدة عن ثمن العقار المتحصل عليه الرسم النسبي وفي هذه الحالة تؤخذ رسوم نسبية على الزيادة فقط باعتبارها قائمة بذاتها (١) (ص ١٤)

إذا رفعت دعوى نزاع في ملكية عقار بطريق البذل وحكمت المحكمة باعتبار عقد البذل وتضمن الحكم إلغاء بيع صدر في العقار المذكور أو جزء منه فلا تؤخذ رسوم غير ماسبق تحصيله إلا إذا كانت القيمة المقدرة بعقد البيع المحكوم بالنائه زائدة عن قيمة العقار الواضحة في عقد البذل وفي هذه الحالة يؤخذ رسم على الزيادة فقط باعتبارها قائمة بذاتها (ص ١٤)

إذا رفعت دعوى إيجار وحصل في أثناء سيرها نزاع في ملكية العين أو بأنها مرهونة (٢) فتؤخذ رسوم نسبية على ثمن العين أو على قيمة الرهن علاوة على الرسم المستحق على الدعوى (٣) (ص ١٤)

طلب فسخ عقد الشركة الزراعية يؤخذ عليه رسم نسبي على قيمة المقد كله إذا لم يضع الشريك يده على العين

(رأى للتفتيش لمحكمة شين الكوم في سنة ١٩٠٤)

وإذا كانت العين المطلوب فسخ عقد شركة زراعتها موضوع اليد عليها من الشريك يؤخذ على طلب الفسخ أو الإخلاء أو التسليم رسم نسبي على قيمة عقد الشركة في السنة (٤)

(رأى للتفتيش لمحكمة قوبستا في سنة ١٩١٤)

(١) وكذلك الحال فيما إذا حكم بصحة عقد بيع في أثناء لظر دعوى الرهن
(٢) وطلب الفصل في النزاع (٣) باعتبار الطلبات منضمة لبعضها
(٤) في سنة ١٩١٣ كتب من وزارة الحفانية لمحكمة الزقازيق الكلية بأخذ رسم مقرر على طلب فسخ عقود المزارعة إذا كانت هذه العقود لا تشمل إلا حصصا غير مقدرة القيمة

طلب فسخ عقد الشركة وتعيين مصف لها يحتسب عليه رسم نسبي باعتبار
القيمة الميينة بالعقد

(كتاب الحفانية المؤرخ ١٨ يونيو سنة ١٩١٢ لمحكمة الاستئناف)

طلب بطلان الاحكام كطلب بطلان العقود فيؤخذ الرسم النسبي على قيمة الحكم
(رأى التفتيش لمحكمة الموسيقى فى سنة ١٩٠٦)

إذا طلب استلام قطعة أرض وما عليها من البناء نظير دفع ثمنه فيؤخذ
رسم نسبي على ثمن المباني ومقرر لطلب الاستلام

(رأى التفتيش لمحكمة المنصورة الجزئية سنة ١٩٠٩)

إذا رفعت دعوى بطلب متأخر بإيجار والاخلاء وما يستجد باعتبار قيمة
جديدة فرسم الاخلاء يكون على القيمة المتفق عليها لا على القيمة الجديدة

(من وزارة الحفانية لمدة عاكم ومنها محكمة السيدة فى سنة ١٩١٠)

إذا تعددت الطلبات واختلفت فى دعوى فتسوى رسوم كل طلب على حدة
كطلب فسخ عقد قسمه وعقد إيجار فرسم الطلب الأول مقرر ورسم الطلب
الثانى نسبي على إيجار مدة سنة

(كتاب الحفانية لمحكمة بنى سويف فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٠)

إذا طلب الحكم بما يستجد من الايجار لناية التنفيذ فيتحصل رسم نسبي
على ما يستجد ويطلب التنفيذ به بخلاف ما يحصله المحضر من رسم التنفيذ

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٠)

الدعاوى التى تقام بطلب فسخ عقود قسمة حاصلة بين مستحقين فى أطيان
موقوفة و بفسخ عقود إيجار متعددة يؤخذ عنها رسم مقرر على طلب فسخ عقود

القسمه ورسم نسبي على فسخ عقود الايجار باعتبار كل عقد قائم بذاته
(كتاب الحفانية لمحكمة بنى سوف فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٥)
إذا طلب تسليم أطيان غير متنازع فى ملكيتها وتعويض فيؤخذ رسم مقرر
على التسليم ورسم نسبي على التعويض
(كتاب الحفانية المؤرخ فى ١٠ إبريل سنة ١٩١٥ لمحكمة مصر)

إذا رفعت دعوى قيمتها تزيد عن الثلاثمائة جنيه وفى أثناء سيرها تنازل
أحد المدعين عن دعواه وصدقت المحكمة على هذا التنازل وإلزام التنازل
بالمصاريف التى تخصه ثم حكم للباقين بطلباتهم فلا يستعبد عند تسوية رسوم
الحكم الاخير شئ من طلب المدعى المتنازل بل تسوى الرسوم على المحكوم به فان
قص عن الثلاثمائة جنيه لا يرد شئ وإن زاد يتحصل الفرق
(رأى التفتيش لمحكمة المنصورة الكلية فى سنة ١٩١٥)

الدعوى التى ترفع بطلب تثبيت ملكية قطعة أرض ومسد الأبواب والشبابيك
والمنافذ المفتوحة عليها لا يؤخذ عنها إلا رسم نسبي على ثمن الأرض
(كتاب الحفانية المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٧ لمحكمة بنى سوف)
طلبات المدعى عليه المتضمنة تثبيت ملكيته إلى بعض الاطيان المرفوعة
بها الدعوى لا يحتسب عنها رسم مادام المدعى دفع الرسم المستحق على تلك
الاطيان

(كتاب الحفانية المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٦ لمحكمة الزقازيق)
إذا طلب الحكم بتثبيت ملكية عقارات أو رد ثمنها وطلب المدعى عليهم
أو بعضهم فى أثناء سيرها الحكم بحبس العين تحت يدهم حين استيلائهم على
باقى الثمن فلا يتحصل رسم على طلب الحبس لان العين مدفوع من المدعى
الرسم على قيمتها

(كتاب الحفانية لمحكمة طنطا فى ٣١ مارس سنة ١٩١٧)

إذا طلب إبطال عقدي بيع ورهن عن عين واحدة فيؤخذ الرسم على أكبر العقدين قيمة

(كتاب الحفانية المؤرخ ٣ إبريل سنة ١٩١٧ لهكمة قنا)

إذا طلب الحكم بإبطال عقد بيع أو رهن لطالب البطالان جزء فيه فلا يؤخذ الرسم إلا على نصيبه فقط

(كتاب الحفانية لهكمة النصورة في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠)

إذا رفعت دعوى من جملة أشخاص باستحقاقهم لقارات لكل منهم حصة معينة فيها وحكم برفض دعوى بعض المدعين وإلزامهم بالمصاريف المناسبة لقيمة ما يخصهم وبأحقية الباقيين لما يخص كل منهم في باقي القارات وإلزام الخصم بالمصاريف فيحتسب رسمها باعتبار أن نصيب كل واحد قائم بذاته

(كتاب الحفانية المؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩١٧ لهكمة الزقازيق) (١)

الدعوى الناشئة عن سندات متعددة ولا أشخاص مختلفين فيحتسب الرسم باعتبار كل سند على حدة

(كتاب الحفانية لهكمة الزقازيق في ٣٠ مايو سنة ١٩١٧)

(١) الدعوى القائمة على شخص أو أكثر المشتتة على طلبات متعددة ناشئة من سند واحد يؤخذ رسمها على مجموع الطلبات وكذلك الدعوى المشتتة على جهة طلبات بسندات متعددة المرفوعة على خصوم متعددين تربطهم رابطة واحدة

الدعوى المشتتة على طلبات متعددة القائمة على أشخاص متعددين لا ارتباط بينهم يحتسب الرسم عليها على كل طلب باعتباره قائما بذاته

الدعوى التي ترفع من عدة أشخاص لا ارتباط بينهم بطلبات متفرقة تعتبر دعوى متعددة لكل منها رسم خاص

إذا رفعت دعوى بطلب الحكم بمبلغ معين وبإبطال البيع الحاصل من المدين
لآخر إذا لم يؤد الدين المقضى به على البائع (المدين) فيتحصل رسم على المبلغ
المطلوب الحكم به ورسم آخر قائم بذاته على ثمن العين المباعة
(كتاب الحفانية لحكمة بنى سوف فى مارس سنة ١٩١٩)

إذا رفعت دعوى بطلب فسخ عقد رهن عقار وصف بأنه عقد بيع مقدر
ثمّنه فى القعد بمبلغ ٣٠ جنيتها ثم فازع المدعى عليه بأنه عقد رهن وثمين خبير
لمعرفة قيمة المقار وظهر من تقريره أن قيمة ١٥٠ جنيتها والمجكمة اعتبرته عقد
رهن فيحتسب الرسم على القيمة المبينة بالقعد
(كتاب الحفانية لحكمة الرقايزى المؤرخ فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٩)

دعوى النزاع فى ملكية العقارات المخصصة للمنافع العامة تحتسب رسومها
مقررة إذا كانت مرفوعة من الحكومة ونسبية إذا رفعت من الأفراد
(مشور الحفانية المؤرخ فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٩) (١)

إذا حكم غيابياً بمبلغ يزيد عن الثلاثمائة جنيه وبعد الحكم حصل قلم الكتاب
رسم مازاد عن الثلاثمائة جنيه ثم سقط الحكم التبايى بمضى المدة وتجددت
الدعوى وحكم من جديد بالمبلغ السابق الحكم به فالمبلغ الزائد عن الثلاثمائة
جنيه لا محل لتحصيل رسمه مرة أخرى
(كتاب الحفانية لحكمة مصر المؤرخ فى ١٧ يوليو سنة ١٩١٩)

(١) هذا المشور جاء مفصلاً للمشور الصادر فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ القاضى
بأخذ رسوم نسبية سواء كانت المطوى مرفوعة من الحكومة أو من الأفراد لانه فى حالة
رفضها من الحكومة يتمنى الرسم المقرر مع طيبة الطلب . وفى حالة رفضها من الأفراد بطلب
تثبيت ملكية المقار الذى تنازع فيه الحكومة باعتباره من المنافع العامة يعتبر هذا الطلب
مبطلاً أعلى من المقار ليس من المنافع العامة

لا تؤخذ رسوم نسبية على قيمة الأشياء المحجوزة محفظاً أو تنفيذياً بل الذى يؤخذ عنه الرسم هو المبلغ الذى يطلب الحكم به (١)

(كتاب الحفانية لمحكمة طنطا المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٢٠)

طلب تسليم عين مؤجرة لمن حل محل المالك ارتككاً على ما جاء بعقد الإيجار يحتسب عنه رسم نسبي على قيمة إيجار مدة سنة

(كتاب الحفانية لمحكمة استئناف مصر فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٠)

إذا رفعت دعوى بطلب مبلغ و بطلان الوقفية الصادرة من المدعى عليه إضراراً بحقوق الدائنين فيؤخذ رسم نسبي على قيمة الدين وعلى قيمة الوقفية كلاهما قائم بذاته

(كتاب الحفانية لمحكمة أسيوط المؤرخ فى ٨ يوليو سنة ١٩٢٠)

إذا طلب المدعى قيمة إيجار نصيبه فى منزل مشترك بينه وبين المدعى عليهم مع تحرير عقد إيجار عن هذا النصيب فيؤخذ رسم نسبي على قيمة الإيجار فقط أما تحرير عقد الإيجار فيعتبر تابعاً للدعوى

(كتاب الحفانية لمحكمة المنصورة الجزئية فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢)

إذا تعدد المستأجرون فى عقد واحد شامل لمقدار الأطنان المؤجرة لكل منهم والمبالغ المستحقة عليه فيؤخذ الرسم على مجموع المبالغ المطلوبة منهم حتى ولو لم يكن بينهم تضامن أو ارتباط

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر فى ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)

(١) بمعنى أنه إذا كانت الأشياء المطلوب تثبيت الحجر الموقع عليها قيمتها تزيد عن المبلغ المطلوب الحكم به فلا تؤخذ الرسوم إلا على المبلغ المطلوب فقط

إذا رفعت دعوى بطلب فسخ عقد رهن مقسطة قيمته على جلة أقساط ولم يبق من الأقساط وقت رفع الدعوى إلا قسط واحد فتؤخذ الرسوم على قيمة هذا القسط

إذا طلب المدعى إخلاء العين المؤجرة وما يستجد من الإيجار وكان الإيجار في العقد خمسة وأربعين جنيهاً للفدان ولكن المدعى أثبت في صحيفة دعواه بأنه متنازل عن خمسة عشر جنيهاً وطلب طلباته على حساب إيجار الفدان ثلاثين جنيهاً ثم حكم بالإخلاء وبما استجد من الإيجار فيؤخذ رسم الاخلاء على القيمة التي بينها المدعى في دعواه أى بنقص خمسة عشر جنيهاً

(كتاب الحفانية لمحكمة طنطا في ١١ يناير سنة ١٩٢٢)

إذا رفعت دعوى بتثبيت ملكية عين ثم تقدم من المدعى عليه عقد بديل على أن قيمتها أكثر مما قدره المدعى ولكن المحكمة لم تعتبر هذا العقد ونوهت عن ذلك في الحكم أو في أسبابه فلا يؤخذ بالقيمة الواردة به

(كتاب الحفانية لمحكمة طنطا في ٥ إبريل سنة ١٩٢٢)

إذا رفعت دعوى بصفة مستعجلة بطلب طرد المستأجر من العين المؤجرة أو إخراجها منها أو إلزامه بتسليمها لانتهاه مدة الاجارة أو للاخلال بشروطها وحكم بذلك فتؤخذ الرسوم نسبية على قيمة إيجار العين لمدة سنة لأن هذا الحكم يعتبر فاصلاً في موضوع عقد الإيجار

(رأى التفتيش لمدة محاكم ومنها محكمة أجا في أغسطس سنة ١٩٢٢)

إذا طلب المدعى تثبيت ملكيته لتسوية الشرعى فيما تركه مورثة من أطيان وعقار ثم تسك المدعى عليهم بمقد صادر من المورث ببيع كل ما يملكه لهم وطن في المدعى بأنه تمخرو في مرض الموت ثم حكم بأحقية المدعى لتسوية الشرعى وببطلان هذا العقد فتؤخذ الرسوم على قيمة نصيب المدعى فقط

(رأى التفتيش لمحكمة أجا في أغسطس سنة ١٩٢٢)

تحصل رسوم نسبية مقدماً على كل قضية يطلب فيها الحكم بإخلاء عين مؤجرة فإذا فصل فيها (أ) وجاء في وصف الحكم ما يدل على خضوره بصفة

مستمجلة (ب) أو جاء بمنطوقه ما يشير إلى تنفيذه بنسخة الحكم الأصلية (ج) أو إذا رفضت الدعوى لأنها ليست مستمجلة (د) أو إذا تم فيها الصلح عن الموضوع المطروح أمام قاضي الأمور المستمجلة ففي هذه الحالات الأربع تسوى القضية نهائياً برسم مقرر وإلا بقيت برسوم نسبية

(منشور الحفانية المؤرخ في ٢ يونيو سنة ١٩٢٥)

الدعوى التي ترفع بطلب المتأخر من إيجار الأشياء المنقولة وتسليمها يؤخذ عنها رسم نسبي على قيمة الإيجار ومقرر للتسليم وإذا حصل نزاع فيؤخذ رسم نسبي على قيمة المنقولات .

(كتاب الحفانية للحكمة بنى سوي في أبريل سنة ١٩٢٩)

عند طلب الحكم بما يستجد من الإيجار يجب أن يحتسب الرسم على متجدد الإيجار المطالب به لنهاية وقت رفع الدعوى ثم بعد الفصل فيها يحصل أيضاً الرسم المستحق على ما يستجد من الإيجار من تاريخ رفع الدعوى لنهاية الحكم باعتباره منضمًا للطلب الأصلي . وذلك بصرف النظر عما تحكم به المحكمة حتى ولو رفضت الدعوى لأن الطلب تقسم للمحكمة ولم يمكن تحديد قيمته مقدماً نظراً لأنه يتسع مع امتداد المدة بين رفع الدعوى والحكم . وعند التنفيذ يحصل أيضاً خلافاً لرسم التنفيذ الرسم الذي يستحق عن الإيجار المقضى به من تاريخ الحكم لنهاية يوم طلب التنفيذ باعتباره منضمًا كذلك . وبراعى في جميع هذه الحالات أن لا يحصل رسم مقدماً على الطلبات أزيد من ١٧ جنهما . وعند طلب الحكم بإيجار مستجد بقيمة تزيد عما هو متفق عليه في عقد الإيجار يجب التفرقة ومراعاة الاعتبارات الآتية :

(١) إذا اقتضت الدعوى على طلب زيادة قيمة الإيجار بدون تحديد قيمته ومدته كأن يطلب مثلاً ترقية الإيجار ورفعها أو كأن يطلب زيادة

الاجرة في حالة ما تكون المدة محددة فيحسب الرسم مقررًا لأن الدعوى تعتبر مجهولة القيمة ويتعين تحصيل أمانة على ذمة ما قد يستجد من الرسوم المقررة علاوة على الرسوم النسبية المحصلة على الطلب الاصلى . ونفى تجمدت زيادة فئة الايجار بالحكم يحسب الرسم النسبي عن هذه الزيادة باعتبارها منضمة إلى ما يطلب الحكم به بمقتضى عقد الايجار المعمول به بين الطرفين قبل طلب الزيادة بشرط أن لا يقل الرسم المحصل في هذه الحالة عن الرسم المقرر .

(ب) إذا كانت زيادة قيمة الايجار ومدته محددين في الطلب فيحسب الرسم نسبياً باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة عن جميع المدة المحددة وما يستجد لغاية الحكم . وكذلك ما يقضى به من تاريخ الحكم لغاية التنفيذ منضماً للطلب الاصلى كل ذلك علاوة على ما يستحق من الرسوم على الطلبات الاصلية .

(المنشور المؤرخ في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٩) (١)

في دعوى الاسترداد لا يؤخذ بالتمن المبين بفواتير وقوائم المنتولات بعد استعمالها زمناً ولا يحصل الفرق والفرامة إذا كان التقدير أقل منها . بل تقدر بالتمن الذى تساويه عند تقديم الدعوى .

(من الحقاينة لمقتش منطقة سوهاج في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩)

(١) الحاقاً بهذا المنشور تتبع القواعد الآتية في القضايا التى يطلب فيها الحكم بالايجار المستجد ويقرر بايثاقها

أولاً — يسوى قلم الكتاب رسوم الدعاوى المذكورة على قيمة ما يستجد من الايجار لغاية الايقاف باعتبارها منضمة للطلبات الاصلية ويطلب المدعى بالرسوم المستحقة بمجرد الايقاف بمراعاة عدم تجاوز مجموع الرسوم ١٧ جنيه

ثانياً — إذا عجل الخصوم للقضايا المذكورة بد لإيقافها أو عجلها قلم الكتاب وحضر الاختصاص بد التحجيل واستروا فيها فتد الحكم يسوى ما يستجد من الرسوم من تاريخ الايقاف لغاية الحكم

ثالثاً — إذا عجلها قلم الكتاب وشطب الدعوى لعدم حضور الاختصاص فلا يطلب المدعى رسوم غير ما استحق لغاية الايقاف (المنشور المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣١)

إذا رفعت دعوى مبلغ ٣٠٠ جنيه تمويض ثم حكم بالزام المدعى عليه بدفع ١٥٠ جنيه

منشور الوزارة الصادر في ١٥ إبريل سنة ١٩٢٩ الخاص بما يستجد من الأيجار يسرى على طلب ربيع العقار لغاية تسليمه وطلب الترخيد من تعويض بومي ومتجيد النفقة وما يستجد . أما في حالة الشطب فيحصل الرسم على قيمة الدعوى لغاية حكم الشطب .

(كتاب الحاقية لمحكمة استئناف مصر في ١٦ يوليو سنة ١٩٢٩)

إذا رفضت دعوى بقيمة معينة على شخصين وطلب الحكم عليهما بالتضامن وثبت عدم التضامن وحكم بالزام كل منهما بمبلغ معين فتؤخذ الرسوم على كل من المبلغين المحكوم بهما على حدة .

(كتاب الحاقية لمحكمة مصر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩)

إذا رفضت دعوى بمبالغ متعددة لشخصين تربطهما رابطة واحدة كناظرى وقف ضد مدعى عليه واحد فتحتسب الرسوم على مجموع ما يحكم به .

(كتاب الحاقية لمحكمة مصر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩)

الدعوى التي يطلب فيها الحكم بتأخر الأيجار وما يستجد منه وفسخ عقد الأيجار ويحكم فيها بالشطب فتسوى رسومها على قيمة متأخر الأيجار مضافاً اليه

والإزاه بالمصاريف المناسبة . فرسم المبلغ المحكوم به يكون أحد عشر جنيهاً باعتبار المائة الأولى تسعة والمائة الثانية أربعة ونحسم من ١٧ جنيه الرسم المستحق على ٣٠٠ جنيه فيكون الباقي ستة جنيهات هو المزم به المدعى .

هذا المبدأ حيدر به حكم من محكمة شين الكوم الكلية في مسارضة طرحت أمامها عن مثل هذا الموضوع ووافقت عليه الوزارة بكتابها لهذه المحكمة في أول إبريل سنة ١٩٢٩

يكلف المدعون في القضايا الجديدة بدفع رسوم الشهادات التي تطلبها أعلام الكتاب من مجلس بلدى الاسكندرية لمعرفة القيمة الحقيقية للعقار المرفوعة بشأنه دعوى أمام المحكمة مقدماً قبل دفع الدعوى .

أما القضايا المرفوعة والتي يفصل فيها وكذا القضايا التي أرباها من الرسوم فالمحكمة هي التي تقوم بدفع رسوم هذه الشهادات وإضافتها على رسوم القضية للمطالبة بها مما في القضايا الأولى أو تحصيلها في القضايا الأخرى من المحكوم عليهم أو من المدعين المائنين إذا زالت حالة قهرهم (من الحاقية لمحكمة اسكندرية في ٨ يونيو سنة ١٩٣١)

ما استجد لغاية تاريخ حكم الشطب مع إيجار سنة للفسخ وبمراجعة أن لا يحصل أكثر من ١٧ جنيهًا في الدعاوى التي تزيد قيمتها عن ثلاثمائة جنيه .
(كتاب الحفانية لمحكمة الزاوي في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

إذا قدمت دعوى استرداد أمام إحدى المحاكم الجزئية . وبعد أن دفعت الرسوم وأعلن نائب الباشمخضر رضى تصحيح الصحيفة وتكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة الكلية فيعلن المدعى عليهم تبعاً للرسم النسبي المحصل بالمحكمة الجزئية . أما الباشمخضر فيؤخذ على إعلانه رسم مقرر .

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

الدعوى التي ترفع من الحكومة بطلب إلغاء الرخصة الممنوحة للمدعى عليه بدم بركة ورفع يده عن أرضها وتسليمها فيؤخذ الرسم النسبي على قيمة أرض البركة ولا يحصل رسم على طلب إلغاء الرخصة

(رأى التفتيش لمحكمة أبي حمس في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

طلب الحكم بحبس الدين الموهنة حين سداد قيمة الرهن . يؤخذ عنه رسم نسبي لأن هذا الطلب يترتب عليه البحث في معرفة حقيقة الرهن والحكم بالحبس نتيجة صحة الرهن

(رأى التفتيش لمحكمة ادفو في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

إذا رفعت دعوى أمام المحكمة الكلية بطلب تثبيت ملكية المدعى إلى أطيان . فدفع بعض المدعى عليهم بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم وجود ارتباط بين الخصام وبعدم اختصاص المحكمة الكلية بنظر الدعوى لأن عدم الارتباط يجعل بعض الدعاوى من اختصاص المحكمة الجزئية ثم حكم بعدم قبول الدعوى شكلاً . فلا تعتبر دعاوى متعددة ولا يؤخذ سوى الرسم النسبي المتحصل على الدعوى

(كتاب الحفانية لمحكمة أسوط في ٨ فبراير سنة ١٩٣٠)

إذا رفعت دعوى رسوم نسبية وقيدت بالجنول بعد سداد الرسوم المستحقة عليها . ورفعت دعوى أخرى خطأ بنفس الموضوع وأعلنت ثم تدارك المدعى أنها تكررت وطلب احتساب رسم مقرر عليها ورد باقي الرسوم فلا يرد له شيء من رسم الاعلان الاخير لانه بمجرد الاعلان أصبح هذا الرسم من حق الخزنة

(كتاب الحفاية لمحكمة النيا في ٣ مايو سنة ١٩٣٠)

إذا رفعت دعوى بطلب الحكم بمبلغ تعويض وفي أثناء نظرها قدم المدعى عليه مستندات فطلب المدعى توقيع الحجز عليها وصدر الأمر بالرفض ثم رفع تظلم عن هذا الأمر والمحكمة ضمت دعوى التظلم إلى قضية الموضوع وقضت فيهما بالرفض فتؤخذ الرسوم المقررة على التظلم لغاية الضم

(كتاب الحفاية لمحكمة مصر في أول يونيو سنة ١٩٣٠)

طلب بطلان عقد القسمة يحتسب رسمه نسي بالكمال سواء على قيمة العقد أو على قيمة الجزء المطلوب لطلانه .

(كتاب الحفاية لمحكمة المنصورة في ٩ يونيو سنة ١٩٣٠)

إذا رفعت دعوى بصحة توقيع المدعى عليه على عقد بيع منزل ثم دخل خصم ثالث مدعياً ملكيته لهذا المنزل مع المدعى عليه مناصفة ثم حكم برفض الدعوى فتحسب في هذه الحالة رسوم نسبية على ثمن المنزل .

(كتاب الحفاية لمحكمة شين الكوم في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٠)

إذا بين المدعون في صحيفة الدعوى اختصاص كل منهم إلى جزء معين في الأطنان المرفوعة بها الدعوى وطلبوا الحكم على هذا الاعتبار فتؤخذ الرسوم على نصيب كل منهم قائماً بذاته .

(كتاب الحفاية لمحكمة أسيوط في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠)

إذا رفعت دعوى بصحة التوقيع على عقود بيع وتناقص المصروف أمام المحكمة في محنتها وبمحنتها المحكمة وذكرت ذلك في أسباب الحكم . فيؤخذ رسم نسبي على قيمة العقود لأن قبول المدعين المناقشة في العقود يعتبر تمديلا للطلبات من صحة التوقيع إلى صحة العقود .

(كتاب الحفانية لمحكمة شين الكوم في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١)

إذا رفعت دعوى بطلب تثبيت ملكية المدعى إلى أطيان مشاعة وإلغاء عقد القسمة الحاصل بين المدعى عليهم ومحو التسجيلات المتوقعة بناء عليه وحكم بذلك فتحسب الرسوم النسبية على القدر المحكوم بتثبيت ملكيته وعلى قيمته عقد القسمة المحكوم بالغاءه .

(كتاب الحفانية لمحكمة أصيوط في ٢٨ مايو سنة ١٩٣١)

إذا رفعت دعوى بطلب شطب التسجيل المترتب على عقد رهن ودار بحث المصروف حول هذا العقد وبطلانه كما بحثت المحكمة ذلك . فتحسب الرسوم على قيمة العقد .

(كتاب الحفانية لمحكمة شين الكوم في ١٥ يوليو سنة ١٩٣١)

إذا رفعت دعوى بطلب إثبات التعاقد — أولا — الحاصل بين المدعى عليه الثاني للأول — وثانيا — بين المدعى عليه الأول والمدعى ورفضت الدعوى فلا يحصل إلا رسم واحد عن العين المبينة لأن طلب إثبات التعاقد الأول هو للوصول إلى التعاقد الثاني .

(رأى التفتيش لمحكمة طنطا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١)

الدعوى التي ترفع بطلب الحكم بتسليم المدعى الأطيان التي باعها المدعى عليه واحتفظ لنفسه في عقد البيع بحق الانتفاع بالعين المبينة مدة حياته فتحسب رسومها نسبية على صافي ريع هذه الأطيان مدة سنة مضروبا في تسعة ونصف

طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من التعريفة .

(كتاب الحفائية لمحكمة الجيزة في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢)

إذا رفعت دعوى بطلب الحكم بثلاثة جنهات وتحصل ربع رسمها النسبي عشرة قروش وتعدلت الطلبات عند القيد إلى جنهين فيكون الرسم النسبي المستحق على القيد هو ثمانون مليما . وإذا رفعت دعوى بطلب مبلغ جنه وخمسة مليم وتحصل ربع رسمها النسبي عند الاعلان عشرة قروش ثم طلب قيدها بمبلغ سبعة مليم فلا يستحق عن القيد رسم جديد

(وأى التفتيش لمحكمة المشية في ديسمبر سنة ١٩٣١) (١)

إذا رفعت دعوى بطلب الحكم بتأخر إيجار ضد مدعى عليهما بالتضامن بمقتضى عقدي إيجار ودفع أحدهما فرعيا بعدم الاختصاص فيما يختص بأحد العقدين لأن قيمته أقل من نصاب المحكمة المرفوعة لها الدعوى ولعدم وجود ارتباط بين العقدين إذ كل منهما خاص بأطيان خاصة فتحسب الرسوم على قيمة كل عقد من العقدين قائما بذاته .

(كتاب الحفائية لمحكمة بنى سويف في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢)

إذا رفعت دعوى بطلب الحكم بتثبيت ملكية المدعى إلى أطيان وفي أثناء سيرها جدد طلباته بإعلان طلب فيه فسخ عقد البذل وإعادة الأطيان إليه بما فيها المسقى ، ومنع المدعى عليهم من الانتفاع بها وهى التى أنشئت نفاذا للاتفاق على البذل في نفس الأطيان المطلوب استردادها . فتؤخذ الرسوم نسبية على فسخ عقد البذل ، ولا يؤخذ رسم مقرر على إعادة المسقى وعدم الإلتفاع بها .

(كتاب الحفائية لمحكمة المنصورة في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢)

(١) وذلك لأن الرسم القى دفع عند رفع الدعوى كان أكثر من المستحق عند القيد احتسب المدفوع زيادة في ثلاثة أضعاف الرسوم

طلب الحكم بىطلان اجراءات البيع مع كافة ما يترتب عليها . يحتسب عنه رسم نسبي كامل لان هذا الطلب معناه طلب الحكم بىطلان حكم رسم المزااد (كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط فى ١١ يناير سنة ١٩٣٢)

إذا رفعت دعوى بطلب صحة التوقيع على عقد رهن ثم طعن الخصوم بالتزوير فى هذا العقد وحكم برده وبطلانه فتعتبر الدعوى قد تغيرت إلى موضوع العقد من حيث صحته وعدم صحته وتكون الرسوم فى هذه الحالة نسبية على قيمة العقد .

(كتاب الحفانية لمحكمة شين الكوم فى ٢ إبريل سنة ١٩٣٢) (١)

إذا رفعت دعوى بطلب الحكم بصحة التعاقد واحتسب رسمها نسبيا ثم عدل المدعى طلباته بمذكرة أعلنت بطلب الحكم بصحة التوقيع وحكم بذلك فلا يؤخذ رسم جديد لان صحة التعاقد هو طلب عام يدخل فيه موضوع العقد وشكله بما فيه صحة التوقيع فان قصر المدعى طلباته على صحة التوقيع فلا يترتب على ذلك احتساب رسم مقرر علاوة على الرسم النسبي المنحصل

(كتاب الحفانية لمحكمة بنى سويف فى ١٩ إبريل سنة ١٩٢٥)

الدعوى التى ترفع بطلب حبس أطيان تحت يد المدعى حتى يحصل على ماصرفه على صيانتها لانه وكل من قبل صاحبها بإدارتها ثم انتزعها من يد المستأجرين تقدر بقيمة المصاريف التى يطلبها المدعى ويؤخذ الرسم النسبي عنها

(كتاب قسم القضايا الحفانية فى ١٤ مايو سنة ١٩٣٦)

إذا رفعت دعوى بطلب الحكم بصحة التوقيع على عقد بيع وحكم غيايبا

(١) أما إذا كان الطعن فى الامضاء مقصورا على مجرد الانكار ولا علاقة له بموضوع العقد أو صحته فالرسم مقرر (من الحفانية لمحكمة القبان فى اول سبتمبر سنة ١٩٣٤)

بذلك ثم عورض في هذا الحكم وطعن بالتزوير في العقد ثم حكم بصحته فهذا الحكم هو بمثابة صحة التوقيع ولا يترتب عليه تغيير رسم الدعوى من مقرر إلى نسي

(كتاب الحفانية لمحكمة النيا في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨)

إذا رفضت دعوى بإثبات التعاقد الحاصل بين المدعى وبين المدعى عليه الاول عن بيع قدر معين من الاطيان بموجب عقد ثم اثبات التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الاول وباقي المدعى عليهم في مقدار من ضمن الوارد بالعقد الاول بموجب عدة عقود ففي مثل هذه الحالة يحاسب الرسم على اكبر الطلبين قيمة وهو طلب إثبات التعاقد بين المدعى والمدعى عليه الاول

وإذا عدل المدعى بمدة ذلك طلباته إلى صحة التوقيع وقضت المحكمة بالطلبات المعدلة التي تعتبر جزءاً من الطلبات الاصلية ورسمها مقرر لأنه إذا كان الرسم المتحصل على إثبات التعاقد أكثر من الرسم المقرر فهو الواجب احتسابه على الدعوى

(كتاب الحفانية لمحكمة قنا في ١١ يونيو سنة ١٩٣٨)

لا يرد الرسم المتحصل على دعاوى الاسترداد إذا تنازل مدعى الاسترداد عن قيد دعواه بعد إعلانها . أما إذا تحصل الرسم ولم يبدأ في العمل وأراد صاحب الدعوى عدم الاعلان فيرد الرسم المتحصل

(الملتزم المؤرخ في ٦ أغسطس سنة ١٩٣٢)

طالب الحكم ببطلان اختصاص صادر على أعيان بناء على حكم لأن السند الذي بني على هذا الحكم حرر بطريق التواطؤ يحاسب رسمه نسبياً على قيمة الحكم المبني عليه الاختصاص . لأن طالب بطلان الاختصاص يترتب عليه بطلان الحكم

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط في ١٨ مارس سنة ١٩٣٣)

الدعوى التى ترفع ببطالان تصرفات المدعى عليه الاول بصفة مدين لباقي المدعى عليهم بمقتضى عقدى بيع لأن هذه التصرفات صورية الغرض منها الاضرار بحقوق المدعى يؤخذ رسمها نسبي على مجموع قيمة المدين المحكوم ببطالان التصرف فيهما

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوطى ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٤)

الدعوى التى ترفع بطلب ما يستجد من الاجبار على اعتباران الاجارة تمجدت لسنة أخرى يؤخذ رسمها على ما استجد لغاية نهاية هذه السنة حتى ولو ثبت أن المدعى عليه أحل المدين المؤجرة قبل ذلك

(كتاب الحفانية لمحكمة غلظا فى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٤)

الدعوى التى ترفع من شركة سنجر وما يمثليها من الشركات بطلب الحكم بتأخر الاجبار وفسخ العقد وتسليم الشيء المؤجر يؤخذ رسمها نسبي على قيمة الثمن المبين فى العقد

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر فى ٧ مارس سنة ١٩٣٥)

يؤخذ رسم نسبي جديد عند تجديد الدعوى أمام محكمة أول درجة بعد الحكم استئنافيا بإلغاء الحكم المستأنف الذى بنى على حصول المدعى على مستند جديد بعد صدور الحكم الابتدائى يثبت ضعفه فى رفع الدعوى

(كتاب الحفانية لمحكمة المنصوره فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٣٥)

تقدر رسوم دعاوى حق الانتفاع بالمقار مدى الحياة على أساس ما نص عنه فى المادة (٣٠) من قانون المرافعات التى نصت على أنه إذا كانت الدعوى بشأن حق انتفاع بمقار أو ملك فتقدر قيمتها باعتبار نصف قيمة المقار (١)

(المنشور المؤرخ فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٦)

(١) هذا المنشور جاء معدلا لتعليمات ترفيعة الرسوم صحيفة ٤١ قد جاء فيها ان دعاوى حق الانتفاع تكون برسوم مقررمة ولكن هذا المنشور جعلها لبيبة على نصف قيمة المقار

الباب الثالث

في كيفية تحصيل الرسوم بحسب أنواع القضايا :-

« مادة ١٧ الاخصام ملزمون بدفع الرسم ولكن يجب على المدعى في سائر الاحوال أن يؤديه بالكيفية الآتية بيانها

أولاً — سائر الدعاوى التي تقيد في الجدول ما كان منها قيمة المدعى به فيها لا يتجاوز الثلاثمائة جنيه يؤخذ عنها الرسم المقرر في المادة الاولى مقدماً بحسب القيود المبينة في المادة (١٨) الآتية .

وما كان منها مقدار المدعى به فيها يتجاوز الثلاثمائة جنيه فلا يؤخذ مقدماً سوى الرسم المستحق عليها لغاية الثلاثمائة جنيه بالطريقة المبينة في مادة (١٨) المذكورة وباقى الرسم يؤخذ على ما يحكم به زائداً عن هذا المقدار

ثانياً — الدعاوى التي تقام من المدعى عليه أثناء الخصومة يتبع في أخذ الرسم عليها ما نص عنه في الوجه الاول أما الطلبات الاضافية التي تحصل من المدعى أثناء المرافعة فهذه تضاف على الطلبات الاصلية ويتبع في أخذ الرسم على مجموعها القاعدة المبينة في الوجه الاول المذكور

ثالثاً — الطلبات الأخرى التي لا تقيد في جدول القضايا يؤخذ عنها الرسم المقرر في مادة (١) وقت تقديم الطلب حسب الروابط المدونة في مادة (١٨) الآتية رابعاً — الدعاوى التي لا يمكن تقدير قيمة لها يودع من أجلها مبلغ بصفة تأمين على ما يستحق عليها من الرسوم للكتابة والمحضرين على الأوراق التي تستلزمها الدعوى بحسب المنصوص في المادة (١٨)

«مادة» ١٨ تدفع الرسوم النسيية على الدعوى والطلبات المبينة في مادة (١٧) بال كيفية الآتية :

أولاً - إذا كان الرسم مستحقاً على معارضة في حكم صادر في غيبة بعض الخصوم من محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة أو مستحقاً على الرجوع إلى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم ببطالان ورقة التكليف بالحضور فعلى من يرغب المعارضة أو يرجع إلى الدعوى أن يدفع مقدماً الرسم المنصوص عنه في المادة (٣) من هذه التعميرفة بتمامه إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز الثلاثمائة جنيه أما إذا تجاوزت هذا المقدار فلا يدفع مقدماً سوى المستحق على الثلاثمائة جنيه فقط وباقي الرسوم يؤخذ على ما يحكم به

ثانياً - إذا كان الرسم مستحقاً على التنفيذ أو على طلب التوزيع أو القسمة بين الدائنين فعلى الطالب أن يدفع الرسم المستحق بتمامه مقدماً حال الطلب (١) ثالثاً - إذا كان الرسم مستحقاً على الأمر بتنفيذ أحكام المحكمين فعلى من يطلب ذلك الأمر أن يؤدي الرسم بتمامه مقدماً قبل تحرير ذلك الأمر على الحكم . رابعاً - إذا كان الرسم مستحقاً على مرعى مراد العقار فيؤخذ وقت مرعى المراد خامساً - إذا كان الرسم مستحقاً على طلب القسمة بين الشركاء أو الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم ببطالان المرافعة فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم المنصوص عنه في المادة (٣) مقدماً قبل إعلان أى ورقة كانت ثم يدفع النصف الثاني قبل قيد الطلب في جنول القضايا وذلك بمراعاة القيود المبينة في الوجه الأول من هذه المادة

(١) لا ترد رسوم التوزيع بعد قيد الطلب بدفع التوزيع ولو استغنى الطالب عن السير في الاجراءات (كتاب المفاتيح لمحكمة مصر في ١٢ مارس سنة ١٩١٩)
 يرد للمدعى ثلاثة أرباع رسوم الدعوى إذا استغنى عنها قبل قبضها على الجبول

مبدأً — إذا كان الرسم مستحقاً على دعوى مرفوعة من المدعى عليه أثناء الخصومة فعلى من رفعت منه تلك الدعوى أن يدفع الرسم بتمامه مقدماً وقت رفعها أو قبل إعلان الورقة المشتملة عليها بمراعاة ما هو مذكور في الوجه الثاني من مادة (١٧)

سابعاً — إذا كان الرسم مستحقاً على طلبات أخرى (عدا دعاوى الاسترداد للأمتعة المحجوزة) (١) فعلى المدعى أن يدفع ربع الرسم مقدماً قبل إعلان أى ورقة ثم يؤدي باقيه قبل قيد الدعوى في جدول القضايا وذلك بمراعاة القاعدة المدونة في الوجه الأول من مادة (١٧)

أما دعاوى استرداد الأمتعة المحجوزة فإنه مع مراعاة تلك القاعدة يجب دفع الرسم المستحق بأكمله قبل إعلان أية ورقة (٢)

ثامناً — إذا كان الرسم مستحقاً على طلبات مما لا تقدر له قيمة فيجب على المدعى أن يودع قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتابة والمحضرين على الأوراق التي تستلزمها الدعوى ويكون قيمة ما يودع لذلك مائتي قرش إذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الأمور الجزئية وأربعمائة قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وستائة قرش إذا كانت مرفوعة لمحكمة الاستئناف وتعتبر من هذه الطلبات دعاوى حقوق الارتفاق «

إذا أقيمت دعوى من المدعى عليه أثناء الخصومة أو طلب الحكم له بمبلغ ما بصفة تعويض في أثناء المرافعة فيحتسب الرسم على هذه الطلبات باعتبارها قائمة بذاتها (ص ٣٨)

الطلبات التي تطلب في الجلسة بغير إعلان يؤخذ الرسم المستحق عليها في

(١ و ٢) تنقل الوجه السابع من المادة ١٨٠ فيما يتعلق بدعاوى الاسترداد بموجب دفع الرسم المستحق عليها بأكمله قبل إعلان الدعوى (المرسوم الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٥)

الحال ولا يسوغ إثباتها في محضر الجلسة إلا إذا دفع ذلك الرسم ولا تقبل النتائج الشاملة لطلبات إضافية إلا بعد دفع الرسوم المستحقة على هذه الطلبات (ص ٣٧)

لا يقبل المحضر المعارضة في الحكم النهائي بموجب المادة « ٣٣٣ » مرافعات إلا إذا تحصل على رسمها مقدماً (ص ٣٧)

إذا أعلن المدعى خصمه بالحضور ولم يقيد دعواه في الجدول حتى مضى اليوم المعين للجلسة ثم أراد تجديد الإعلان فيؤخذ منه رسم نسبي جديد (ص ٣٧)

و كذلك إذا عارض المحكوم عليه في الحكم النهائي ولم يقدم إعلان المعارضة لقلم الكتاب حتى مضى الميعاد (ص ٣٧)

أما إذا كان عدم قيد الدعوى نشأ عن عدم وجود الخصم في المحل الذي عينه الطالب وعدم سعة الوقت لإعلانه قبل فوات اليوم المعين للجلسة وأراد الطالب إعلان جلسة أخرى فيؤخذ منه في هذه الحالة رسم مقرر على الاعلان (١) (بمراجعة ما جاء بمشور الحقانية المؤرخ في ١٦ يونيو سنة ١٩١٨ (ص ٣٧)

إذا رفعت دعوى استرداد وتقييد بالجدول بعد أن دفع المدعى رسومها ثم قيد هذه الدعوى المدعى عليه مرة أخرى بالجدول ودفع ثلاثة أرباع رسومها لعدم علمه بقيدها ثم حكم في الدعوى الاولى وشطب الثانية فيكتفى بالرسم النسبي المتحصل على الدعوى الاولى ويحتسب رسم مقرر على محضر الجلسة وحكم الشطب في القضية الثانية

(كتاب الحفانية لمحكمة طنطا المؤرخ ١٨ ابريل سنة ١٩٢٠)

(١) وكذلك في حالة ما إذا صدر أمر بالحجز التحفظي وتجديد جلسة قريه لم يتمكن قبلها المحضر من توقيع الحجز واعلان الخصم وأراد الطالب تجديد جلسة أخرى بعد فوات الجلسة المحددة في الامر فيؤخذ منه رسم مقرر على الاعلان .

إذا قدمت دعوى للمحكمة الابتدائية أو لمحكمة الاستئناف وبعد إعلانها وقبل قبدها في الجدول عدل المدعى طلباته بأن أجرى تنقيصها على هامش صحيفة الاعلان فتحسب ثلاثة أرباع الرسوم على الباقي بعد التنقيص (ص ٣٨) وإذا حصل هذا التعديل أمام المحكمة فلا يرد شيء من الرسوم السابق أخذها أما إذا كان التعديل بالزيادة فيؤخذ منه رسم على تلك الزيادة باعتبارها منضمة للاصل (ص ٣٨) (١)

الامانة المقدرة على الدعوى التي لا يمكن تقدير قيمة لها تؤخذ قبل الاعلان (ص ٣٨).

إذا قدمت جملة طلبات من أشخاص متعددين كل منهم على حدة بأشهار إفلاس شخص واحد فيؤخذ من كل واحد منهم الامانة المقررة وإذا حكم بضم الطلبات فلا تؤخذ أمانة جديدة إلا إذا فُتت الامانات المدفوعة (ص ٣٨).

« مادة ٢١ إذا نفذ المبلغ المودع في رسوم الكتابة والمحضرين على ما تحرر من أوراق الدعوى ولم يبق منه شيء للوفاء برسوم الاوراق التي تحرر بعد ذلك يجب على الكاتب أو المحضر أن يطلب من المدعى إيداع مبلغ آخر تكملة للاول ولا يجوز أن تكون التكملة أزيد من المبلغ المودع أولا »

« مادة ٢٢ لا يجوز قيد الدعوى في جدول القضايا إلا بعد إيداع المبلغ المقرر وتسبعت منه إذا لم تدفع التكملة التي تطلب بعد ذلك »

المراد من هذه المادة أن الكاتب يستبعد من تلقاء نفسه القضية من رول

(١) وإذا أتمس المدعى قيمة دعواه عند قبدها ثم عدل طلباته أمام المحكمة بالزيادة فتؤخذ الرسوم على الزيادة بواقع الثلاثة أرباع إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى عند إعلانها (رأى التفتيش لعدة محاكم)

الجلسات ويؤشر بذلك في جدول القضايا (١) (ص ٤٣)

« مادة ٢٣ إذا قدم كاتب المحكمة أو المحضر المبلغ الذى يجب إيداعه ورأى المدعى أن هذا التقدير مجحف بمقوفا مانع له التظلم للنيابة العمومية وهى تبدى رأياها فى ذلك بعد مسمع أقوال رئيس كتاب المحكمة »

« مادة ٢٤ إذا ظهر أن قيمة المدعى به التى عينها المدعى لتحصيل الرسوم باعتبارها أقل من القيمة الحقيقية وقت رفع الدعوى وثبت ذلك بمقتضى ورقة يجوز الاحتجاج بها على الاختصاص يجازى المدعى المذكور بدفع رسم زيادة بقدر المبلغ الذى ضاع على الحكومة بسبب عدم صحة التقدير وذلك خلاف تحصيل الفرق » (٢)

المبلغ الذى يستحق بصفة جزاء المنصوص عنه فى مادة ٢٤ تتحرر به قائمة بمعرفة كاتب المحكمة ويستصدر عليها أمراً بتحصيله ومتى تحصل يضاف لنوع الرسم النسبى (ص ٤٣)

إذا قدم مدعى الشفعة فى العقار قيمة دعواه بأقل من القيمة المقدرة فى عقد البيع فلا يعامل بمقتضى مادة ٢٤ إلا إذا كان موقفاً على ذلك العقد لأن توقيعه يعتبر حجة عليه (ص ٤٣)

وعلى كل حال يجب لمعاملة المدعى بمقتضى مادة ٢٤ المذكورة أن يكلف

(١) كتب من وزارة الحفانية لمحكمة قنا فى ١٥ يونيو سنة ١٩١٨ بان القضية تستبد من الجدول لامن الرول

القضايا التى تستبد من الرول لعدم دفع الرسوم المستحقة عليها ثم تحصلت قلم الكتاب تقديمها للجلسات بعد إعلان الخصوم حتى يقضى الحكم الفصل ذها (من الحفانية لمحكمة بى سوف فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٠)

(٢) ولا يختص هذا الجزاء فى حالة الصلح وإذا استحق عند تجديد الدعوى بعد شطبها أو إبطال المرافعة فيها فيحصل كاملا

بأن يبين على هادش ورقة الطلب قيمة دعواه بتأشير يوقع عليه هو أو نفس
الحائى عنه ليكون حجة عليه لو ثبت أن القيمة الحقيقية أزيد من التى بينها
(ص ٤٣)

تؤخذ الرسوم على القيمة الحقيقية للعقار المتنازع فيه ابتداءً واستئنافاً
ففى علم بها كاتب المحكمة سواء من تهريرات إدارية أو من دعوى أخرى فيقدر
الدعوى على مقتضاها وإذا عارض الطالب فيعين خبير طبقياً لنصوص اللائحة وعلى
كل حال يلزم أن يكون التقدير الحاصل وقت رفع الدعوى بالكيفية السابقة هو
الأساس للتقدير فى الاستئناف

(كتاب الحفاية لمحكمة أسبوط فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠)

إذا قدر المدعى قيمة دعواه ابتداءً بأقل من القيمة الحقيقية أى بمبلغ ٣٠
جنيهاً مثلاً ثم ثبت لقلم الكتاب من التهريرات الادارية أن القيمة الحقيقية ١٥٠
جنيهاً فحصل الرسم على هذا المبلغ بعد أن قبله المدعى ثم حكم برفض الدعوى
واستأنف الحكم وقدر المدعى القيمة فى الاستئناف بالثلاثين جنيهاً وعند ورود
المفردات للاستئناف اتضحت القيمة الحقيقية فلا يعامل المستأنف بالجزء .
المنصوص عنه فى المادة ٢٤ من التمريرة بل يتحصل منه الفرق فقط

(كتاب الحفاية لمحكمة طنطا المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٠)

تحصل رسوم دعوى الاسترداد كاملة قبل الاعلان كما كان متبعاً قبل صدور
القانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٨

(المنشور المؤرخ فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨)

فمادة ٢٥ المبالغ التى تدفع مقدماً من الرسم تطرح مما يستحق منه ولا يرد

ما ينفخ من الرسوم النسبية ولو حكم بشطب الدعوى أو ببطالان الاجراءات أو برفض دعوى المدعى »

« مادة ٢٦ لأتكتب الأوراق التي تتعلق بأى دعوى إلا بعد تأدية الرسوم المستحقة عليها »

« مادة ٢٧ يكون المدعى مستولا عن الرسوم للخرينة فى جميع الأحوال ولكن يجوز للمحكمة الرجوع بها على المدعى عليه إذا حكم بالزامه بالمصاريف »

الباب الرابع

فيما يدخل ضمن الرسوم النسبية المأخوذة على الدعاوى

الرسم النسبي المضروب على الدعاوى المدنية والتجارية يشمل جميع أعمال الكتبة والمحضرين التي جعلها القانون من مستلزمات سير الدعوى لغاية صدور الحكم فيها وإعلانه . ويدخل فى ذلك ما يأتى :

ما يطلبه الخصوم أثناء سير الدعوى من إعلان نتيجة أو مذكرة ولو كان بعد الميعاد المحدد لتقديمها (١) أو طلب الشهود أو أهل خبرة أو إعلان أحد الخصوم خصمه بالحضور أمام المحكمة أو تافى التحقيق فى اليوم المعين لنظر الدعوى أو إعلان أحكام إنبات الغيبة أو محضر حلف اليمين ونحو ذلك إنما يشترط فى جالة إعلان الشهود أو أهل الخبرة أو الخصم أن يكون ذلك مبنياً على أمر المحكمة (ص ٨)

(١) ومن تلقاء أنفسهم (كتاب الحقاينة المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩١٤ بمحكمة طنطا).

الأعمال اللازمة لدخول شخص بصفة ضامن في الدعوى بناء على طلب أحد الخصوم (١)

طلب تعيين الخارس القضائي الذي يقدم في دعوى أصلية مدفوع عنها رسم نسبي (٢) وطلب استبداله بغيره (٣) (ص ٨)
تنفيذ الأوامر التي تصدر باستبدال الخارس

(كتاب الحفانية المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩١٥ لمحكمة بليس)

وإن طلب تعيين الخارس بإعلان مستقل في أثناء نظر دعوى الموضوع لينظر في جلسة خاصة فتؤخذ رسوم مقررة وإن ضم هذا الطلب للدعوى الأصلية استحق عليه وعلى الأوراق التي تحررت بسببه لغاية ضمها رسم مقرر (٤)

(كتاب الحفانية المؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ لمحكمة مصر)

طلبات التصديق من المحاكم الابتدائية على التسمية المحكوم بها من المحاكم الجزئية في حالة ما إذا كان أحد الشركاء قاصراً أو غير أهل للتصرف أو غالباً (ص ٨)

دعوى التزوير التي تقام بالطرق المدنية أثناء سير الدعوى الأصلية بما فيها الصور التي تعطى لنيابة بحسب القانون (ص ٨)

الصور التي تعطى لقلم كتاب المحكمة من الحكم الصادر بالفرامة على من

(١) سواء كان بتصريح من المحكمة أو بتقرير تصريح

(٢) بشرط أن يكون الطلب ضمن صحيفة الدعوى أو في إحدى الجلسات بما في ذلك إعلان الحكم الذي يصدر بحسبه
(٣) مرة فأكثر :

(٤) وإن طلب بإعلان مستقل لينظر في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فيؤخذ على هذا الإعلان فقط رسم مقرر

ادعى التزوير أو على من أنكر إمضاءه أو ختمه وإعلانها (ص ٨)
 أوامر تقدير المصاريف وأتأب أهل الخبرة وتمويضات الشهود وتقدير
 أجره المحاماة لصالح الخصوم وأجرة الحارس وقوائم الرسوم القضائية (ص ٨)
 الصور التنفيذية التي تعطى من الأحكام أو من الأوامر المذكورة والصور
 طبق الاصل التي يطلبها الخصوم من أوراق الدعوى وتكون لازمة بحسب
 القانون لسيورها والصور التي تعطى للمدعى من الحكم الصادر برفض دعواه
 أو برفض الاستئناف أو من حكم الشطب . ولا يدخل في ذلك صورة حكم
 رفض الالتماس أو إبطال المرافعة في الاستئناف بما أنها ليست لازمة للمدعى
 (ص ٨)

الصور التي تعطى للمدعى عليهم (١) من أحكام رفض الدعوى (٢) بما في
 ذلك إعلانها لأخصامهم (٣) (ص ٨)

الصور التي يطلبها المحكوم له من الحكم الصادر برفض المرافعة في الحكم
 النهائي أو برفض الاشكال الواقع في التنفيذ أو برفض أو بإبطال المرافعة أو
 بالشطب في الاستئناف أو التماس إعادة النظر أو برفض دعوى الاسترداد في
 المنقولات أو الاستحقاق في العقارات وإعلان هذه الأحكام إذا كان هذا
 الاعلان واجباً قانوناً لسير التنفيذ (ص ٩)

(١) والمختم الثالث (٢) أو من الأحكام المقررة فيها الرسوم وأتأب المحاماة
 (٣) والصور طبق الاصل التي يطلبها المدعى عليهم من الحكم الصادر برفض بعض طلبات
 المدعى. (كتاب الحفائية المؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩١٨ لمصلحة المتصورة)
 وكذلك الصور التي يطلبونها من أي حكم لاجل إعلانها للمدعى ليقطعوا عليهم ميعاد
 الاستئناف وإعلانها (كتاب الحفائية لمصلحة الاسكندرية في ٢ فبراير سنة ١٩٢٣)
 وصورة الحكم الصادر برفض المرافعة في تنبيه تزع الملكية وإعلانها (من الحفائية لمصلحة
 الزقازيق في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٥)

الصور التي تطلب من أوراق الدعوى لزومها في تنفيذ الاحكام كتنقار ير أهل
الطيرة (١) ونحوها متى كان التنفيذ غير ممكن إجراؤه إلا بوجود تلك الصور
(ص ٩).

تطلب الحارس الذي عينه المحضر إقالته من الحراسة والاجراءات التي تلتزم
لذلك بحسب القانون (ص ٩).

طلبات التمهيل في القضايا (٢) التي تكون أوقفت لاي سبب كان (ص ٩)
صور القرارات الصادرة بالتصریح بالخصوم باستحضار صور أوراق من قضايا
جنائية أو من مصالح الحكومة

(كتاب الحفانية المؤرخ ٣ فبراير سنة ٩٠٩ لحكمة اسكندرية)

الغرامة التي يحكم بها من قاضي التحضير مثلها كمثل الغرامة التي يحكم بها في
مسائل التزوير والانتكار والافتلاس بمعنى أن رسوم الاوراق الخاصة بها تتبع الرسم
المتحصل على الدعوى الأصلية إن كانت رسوماً نسبية وإلا فتكون رسوماً مقررة
(كتاب الحفانية المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩١٦ لحكمة اسكندرية)

(١) وصحف الدواوي وعناصر المحجوزات

(٢) بما فيها القضايا التي تحركها أقلام الكتاب من الموقوف والمنشور المؤرخ ٢٨ فبراير
سنة ١٩٣٥

ويدخل ضمن الرسوم النسبية الماخوفة على الدعوى أيضا ما يأتي :
إعلان أحد الخصوم خصمه الآخر بالاحكام التمهيدية والفرعية
الاعلان الذي يعلن من الخصوم للغير بتحديد يوم لمباشرة العمل
تكليف الحكم عليه بالحضور لحلف اليمين الخاصة اذا حكمت بها المحكمة ومحضر حلف
اليمين وصورته التي تغطي المدعى واعلانها
اعلان أحد الخصوم خصمه الآخر بالحضور أيام الخبير أو تكليفه شهوداً بالحضور
أمامه لتعلم أقوالهم
الصور التي يطلبها المدعي عليهم من الاحكام الصادرة بتمديد الاختصاص أو عدم قبول الدعوى

تكليف الخصوم بالحضور أمام الخبير المعين في الدعوى .
(كتاب الحفائية لمحكمة الاستئناف في ٢٣ مارس سنة ١٩٢١)
أحكام القراءات التي تصدر ضد الخبراء طبقاً للقانون الأخير تحرر أصولها
تبعاً للرسم النسبي المتحصل على الدعوى
أما صورها وإعلانها فتكون برسم مقرر يحصل من الخبير عقد التنفيذ
أسوة بالغرامة التي يحكم بها على الشهود
(النشور المؤرخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤)
دعوى التزوير التي ترفع أثناء نظر دعوى نزاع الملكية تكون تابعة في
الرسم لدعوى الملكية لأنها متعلقة بها .
(كتاب قسم القضايا الحفائية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

الباب الخامس

في الدعاوى والطلبات التي يؤخذ عنها الرسم المقرر

« مادة ١٣٣ فقرة أولى إذا كان المدعى به مما لا يقبل تقدير قيمة له فيؤخذ
بدلاً عن الرسم النسبي رسم مقرر على كل ورقة من أوراق الكتبة والمخبرين
من الأصل والصورة باعتبار عشرة قروش أو عشرين قرشاً أو ثلاثين قرشاً على
حسب المحكمة المرفوعة إليها الدعوى إن كانت من محاكم الأمور الجزئية أو
من المحاكم الابتدائية أو محكمة الاستئناف »

« مادة ١٣٣ فقرة ثانية إذا كان مما لا يقبل تقدير قيمة له بعض المدعى به
دون البعض الآخر فيؤخذ رسم نسبي على ما يمكن تقدير قيمته خلاف الرسم
المقرر في الفقرة الأولى من هذه المادة »

ويؤخذ الرسم المقرر على ما يأتي :

« مادة ١٤قرة أولى مسائل التشويش الذي يحصل في الجلسات سواء كانت مدنية أو جنائية باعتبار الرسوم المقررة للمخالفات »

« مادة ١٤قرة ثانية المسائل التي تتعلق بتأخير الشهود أو امتناعهم عن الاجابة باعتبار الرسوم المقررة للمحكمة التي طلب أمامها الشاهد »

« مادة ١٤قرة رابعة المسائل المتعلقة بتعيين قيم على من حكم عليه بجناية باعتبار الرسوم المقررة للجنايات »

« مادة ١٥ إذا كان الرسم مقدراً باعتبار كل ورقة فتعد كل ورقة باعتبار صحيفتين وكل صحيفة باعتبار خمسة وعشرين سطراً وكل سطر باعتبار اثنتي عشرة كلمة ويؤخذ الرسم بنماه على الورقة الاولى أيأ كان عدد السطور المكتوبة فيها وأما الورقة الاخيرة فلا يستحق عليها الرسم إلا إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية خلاف الامضآت والتاريخ »

« مادة ١٦ تكتب محاضر الجلسات بما فيها محاضر الشهود بالتتابع ويحتسب الرسم على مجموعها ولو كانت في تواريخ متفرقة وكذلك محاضر التحقيق سواء كانت في قضايا مدنية أو جنائية وتكتب أيضا المحاضر التي يكتبها المحضر على اعلان ورقة واحدة بالتتابع ولو كانت في جهات متعددة وفي تواريخ متفرقة ويحتسب الرسم على مجموعها

أما محاضر حلف اليمين وإيداع الاوراق وتقارير المعارضة أو الاستئناف والتنازل وما شاكل ذلك فيحتسب الرسم على كل منها على حدة »

الاسطر التي تترك على بياض لا تدخل في عداد الاسطر المكتوبة في احتساب الرسم وكل سطر يكتب فيه ولو كلمة واحدة يعتبر سطراً كاملاً (ص ٣٥)

تعهد المحاضر في تنفيذ أو إعلان ورقة واحدة في جهات متفرقة لا يستوجب فصل المحاضر عن بعضها في احتساب الرسم أما إذا حرر المحضر محضرين كل واحد منهما على حدة ولو في ورقة واحدة الأول بعدم وجود المعلن إليه والثاني بإعلانه فيؤخذ الرسم على كل محضر منهما (ص ٣٦)

الدعوى التي ترفع بطلب تقديم حساب ولو تضمنت طلب الزام الخصم بمبلغ معين عن كل يوم عند التأخير في تقديمه ولكن إذا أوقع الطالب حرجاً على مبلغ معين وطلب الحكم بصحته وجعله تنفيذياً فيؤخذ علاوة على المقرر رسم نسبي على ذلك المبلغ (ص ٢٨)

وإذا ظهر من الحساب أثناء سير الدعوى مبلغ طلب الحكم به وانحصرت طلبات الخصم (١) في هذا المبلغ دون سواء فتؤخذ في هذه الحالة رسوم نسبية بدلاً من الرسم المقرر فإن كان قيمة ما استحق من الرسم المقرر لنسبة هذا الطلب يزيد عن الرسوم النسبية فلا ترد الزيادة وإن نقص عن النسبي فيتحصل الفرق (ص ١٠)

أما إذا كان المدعى مع تطلبه الحكم بالمبلغ الذي ظهر من الحساب ما زال يطلب الحكم له بشيء آخر غير مقدرة قيمته فيؤخذ في هذه الحالة علاوة على الرسوم النسبية المذكورة رسم مقرر على الأوراق (٢) (ص ١٠) ولكن إذا اشتملت صحيفة الدعوى على طلب مبلغ معين في حالة تأخير الخصم في تقديم الحساب فلا يؤخذ سوى رسم نسبي على المبلغ المذكور (ص ١٠) دعوى طلب إشهار الافلاس هي من الدعاوى الغير مقدرة القيمة وإذا حصل

(١) المدعى
(٢) وإذا ظهر من الحساب أن المدعى عليه مبلغ طلب الحكم له به فيؤخذ عنه رسم نسبي باعتباره قائماً بذاته زيادة عن الرسم المقرر

الصالح فيها على مبلغ معين فتؤخذ رسوم نسبية (١) على المبلغ المصطلح عليه علاوة على الرسم المقرر (ص ١٠)

دعوى حقوق الارتفاق أو الانتفاع (٢) ولكن إذا اشتملت على طلب مبلغ معين بصفة تعريض فيؤخذ عليه رسم نسبي علاوة على الرسم المقرر (ص ٢٨) الدعوى التي تقام بطلب إزالة بناء (٣) قسط على أرض مملوكة للطالب ولم يكن من دعوى النزاع في الملك أو الإيجار (ص ٢٨)

الدعوى التي تقام بطلب إلقاء أو فك حجز داري توقع على محصولات ونزوير الورقة التي ترتب عليها الحجز المذكور (ص ٢٨) فإذا لم يطلب الحكم بنزويرها وكانت الدعوى قاصرة على طلب فك الحجز وإلغائه وجب احتساب رسم نسبي عليها

(كتاب الحقاية المؤرخ في ٩ مارس سنة ١٩١٠ لمصلحة أسيوط)

الدعوى المتعلقة بالنزاع في وضع اليد على العقارات إذا لم يكن وضع اليد حاصلًا بسبب الإيجار (ص ٢٨)

طلب تعيين الحارس القضائي إذا كان مرفوعاً بصفة دعوى أصلية (ص ٢٩) طلب بيع العقار بيعاً اختيارياً الذي يقدم لقاضي البيوع مباشرة وهو ما لا يكون مسبوقاً بدعوى طلب البيع لعدم إمكان القسمة غير ما يستحق من الرسم النسبي على مسمى المزداد (ص ٢٩)

(١) بنافس المائة خمسين

(٢) أصدرت الحقاية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٦ لمشورا ذكر في آخر « باب تقدير قيم المحاوي » قضي بتقدير دعوى حق الانتفاع بالعقار مدى الحياة على أساس ما نص عنه في المادة ٣٠ قانون الرضاعات التي نصت على أنه إذا كانت الدعوى بشأن حق انتفاع بعقار أو ملك فتقدر قيمتها باعتبار نصف قيمة العقار .

(٣) أو مفروسات

طلب الحكم باستمرار دفع النفقة المقدرة بحكم شرعى علاوة على الرسم
النسبي المستحق على متأخر النفقة المطلوب الحكم به لغاية رفع الدعوى (ص ٢٩)
الدعاوى التى ترفع بطلب المنسوب إليه سند غير رسمى لأجل أن يتعرف
بأن السند بخطه أو إمضائه أو ختمه (ص ٢٩)

الدعاوى المتعلقة بطلب صورة تنفيذية (ص ٢٩)
دعاوى تفسير الحكم أو تصحيحه (ص ٢٩)
الاشكالات التى تحصل فى التنفيذ (ص ٢٩)

المعارضة التى تحصل فى ورقة التنبيه بترع ملكية العقار ولكن إذا اشتملت
المعارضة على طلب تمويض ونحوه فيؤخذ علاوة على الرسم المقرر رسم نسبي على
المبلغ المطلوب (ص ٢٩)

أوامر الحجز التحفظى المشتملة على تعيين يوم للمرافعة فى تثبيت الحجز إذا
كان طلبها حاصلًا بعد صدور حكم فى قضية رفعت على حدثها بنفس الحقوق المطلوب
الحجز من أجلها بما فى ذلك محاضر الحجز وباقى أوراق الدعوى (ص ٢٩)
الدعاوى التى ترفع على حدثها ببطالان المرافعة لمضى الثلاث سنوات المقررة
فى المادة ٣٠٣ مرافعات

(ملشور الحفاية المؤرخ فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

طلب تسليم الأعيان إذا سبقه الحكم بثبوت ملكيتها
(رأى التفتيش لمحكمة ططا فى سنة ١٩٠٩)

طلب رد القضاة عن الحيز فى حالة رفض طلب الرد (١)

(ملشور الحفاية المؤرخ فى ٧ يونيو سنة ١٩١٠)

(٢) تحصل الامانة فى جميع دعاوى الرد قبل مباشرة أى عمل يختص بالدعوى حتى ولا قبل
تحرير استئناف قبل دفع الامانة (كتاب الحفاية للتبابة الموسومة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٦)
الكفاة التى يجب تحصيلها عند طلب الرد هى خمسمائة قرش أو ألفا قرش أو ثلاثة آلاف

طلب رد الخبراء

(كتاب الحفانية لمحكمة الاستئناف في ١٨ يونيو سنة ١٩١٢)

الأوامر التي تصدر بالتنصيح بالبيع ولإبداع الفن بالخزينة يحتسب عليها رسم مقرر أما باقي الاجراءات التي تتلوها وتكون خاصة بالتنفيذ فتتبع الرسم النسبي

(كتاب الحفانية لمحكمة شين الكوم في ١٠ فبراير سنة ١٩١٥)

الأوامر التي تصدر بضم الزراعة المحجوزة حجراً تنفيذياً أو تحفظياً يحتسب عليها وعلى صورها رسم مقرر أما باقي الاجراءات التي تتلوها وتكون خاصة بالتنفيذ فتتبع الرسم النسبي

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوت في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٦)

يحتسب رسم مقرر على الأوامر التي تصدر ببيع الأشياء المحجوز عليها لرفع دعوى استرداد عنها باعتبار أنها متعلقة بدعوى

(كتاب الحفانية لمحكمة السبلاوين في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢)

الأوامر الصادرة بضم المزروعات المحجوز عليها أو نقلها أو بيع المنقولات المحجوز عليها أو نقلها أو ما شا كل ذلك تحتسب الرسوم عليها باعتبار مائتي مليم عن كل من أصل الأمر وصورته إن كان مترتباً على حجز تحفظي وباعتبار مائة مليم عن كل من أصل الأمر وصورته أيضاً إن كان مترتباً على حجز تنفيذي عن حكم صادر من محكمة جزئية ومائتي مليم إن كان الحكم صادراً من محكمة كلية وثلاثمائة مليم إن كان صادراً من محكمة الاستئناف

(مقرر الحفانية المؤرخ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١)

قرش إذا كان القاضي المطلوب رده قاضياً بالحكام الابتدائية أو مستشاراً بحكام الاستئناف أو مستشاراً بحكام النقض والايام (الرسوم بقانون رقم ٧١ سنة ١٩٣١ الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣١)

الأوامر الصادرة من القضاة بتقصير الجلسة يؤخذ عنها رسم مقرر. أما إعلان الخصوم بالجلسة فيتبع الرسم النسبي المتحصل على الدعوى (رأى التفتيش في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠)

يجتنب رسم مقرر على طلب الحكم بصفة مستعجلة ببطان إعلان الجوزات وصرف المبالغ المودعة في الخزينة (كتاب المقانية المؤرخ في ٩ يناير سنة ١٩١٦ لمحكمة طنطا)

إذا طلب المدعى استلام أطيان ابتاعها وكانت مؤجرة من البائع لآخرين فلا يكون التسليم في مثل هذه الحالة سببه الإيجار بل يعتبر تسليم فعلي يؤخذ عليه رسم مقرر

(رأى التفتيش لمحكمة شين الكوم في سنة ١٩١١)

إذا تنازل شخص لآخر عن أطيان لينتفع بها مدة حياته مقابل أن يسد ما عليها من أقساط الرهن والأموال ثم خالف المتنازل إليه هذه الشروط وطلب المتنازل فسخ العقد فيؤخذ رسم مقرر على الدعوى لأنها تتعلق بفسخ عقد بحق انتفاع

(رأى التفتيش لمحكمة اسكندرية في يوليو سنة ١٩١٦)

إذا رفعت دعوى بطلب إلغاء محضر صلح تصدق عليه من المحكمة لعدم وجود توكيل خاص بيد الموكل يبيع له إجراء المصلحة بين موكله وأخصامهم ولم يفوض في ذلك ضمن توكيل عام فتحسب على هذه الدعوى رسوم مقرر حيث إن طلب البطان خاص بالأجزاء

(رأى التفتيش لمحكمة اسنا في نوفمبر سنة ١٩١٩)

إذا طلب تعيين خبير لتصفية حساب شركة والزام الخصم بما ينتج من تقرير الخبير فتحسب الرسوم في هذه الحالة مقرر لأن هذا الطلب عبارة عن حساب

مطأوب عمله ومتى ظهر من الحساب أثناء سيرها مبلغ طلب الحكم به فيؤخذ عنه رسم نسبي بدل المقرر فإن كانت قيمة ما استحق من الرسم المقرر لحد هذا الطلب يزيد عن الرسوم النسبية فلا ترد الزيادة وإن نقص عنها فيتحصل الفرق (١)
(كتاب المقانية لمحكمة طنطا المؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠)

الدعوى التي تقام بطلب إلقاء حيز متوقع على مرتب موظف نظير نفقة شرعية وبعدم أحقية الحاجزة في النفقة يحاسب عليها رسم مقرر
(كتاب المقانية لمحكمة مصر المؤرخ في ٦ يونيو سنة ١٩٢٠)

الدعوى التي ترفع بطلب بطلان عقد زراعى تكون برسم مقررة
(كتاب المقانية لمحكمة طنطا المؤرخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٠)

ويؤخذ الرسم المقرر على الدعاوى الآتية
الدعاوى التي ترفع بطلب الحكم بصحة التوقيع على العقود إذا كان النزاع خاصاً بالأجرات أما إذا طلب صحة العقد أو التعاقد أو تناول النزاع الملكية فالرسم نسبي
(كتاب المقانية لمحكمة طنطا في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧)

(١) هذا الطلب هو خلاف طلب فسخ عقد الشركة الوارد في الصحيفة ١٢ من هذه المجموعة ويؤخذ رسم مقرر أيضاً على ما يأتي :
الدعوى التي ترفع من مرتين المقار بطلب تسليمه إليه للاشتقاق به طلب تعيين الحارس للقضاء الذي يرفع على حدة ثم يضم إلى دعوى الموضوع يؤخذ عنه الرسم المقرر لنافية الفهم ثم يقبع الرسم النسبي المتحصل على دعوى الموضوع
الطلبات التي تقدم من القوائم للمحاكم الابتدائية بالتصرع لهم ببيع أو رهن أملاك مجبورهم طلب التصديق على البيع الصادر من القيم على المذهب أو النير اهل التصرف
الدعاوى التي ترفع على قلم الكتاب بإلزامه بتسليم صور الاحكام أو الاوامر أو الأدوات التي يتوقف في تسليمها
التظلم من أوامر المحوزات
الدعاوى التي ترفع من المالكين لحق الاشتقاق للطبقات العليا من الأماكن بثبوت ملكيتهم لهذا الحق

والدعوى التى ترفع بطلب الحكم بصحة التوقيع وتسليم المين

(كتاب الحفائية لمحكمة أسبوطى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٥)

طلب تعيين الحارس التضايق الذى يطلب فى دعوى نزاع الملكية

(كتاب الحفائية لمحكمة طنطا فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

الدعوى التى ترفع بصفة مستعجلة وبحكم فيها بعدم الاختصاص

(كتاب الحفائية لمحكمة طابى فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠)

الدعوى التى ترفع أمام المحكمة المستعجلة المنشأة بقرار وزارى خاص بمنسب
رسمها مقررأ حتى ولو تنازل المدعى عن الدعوى .

(كتاب الحفائية لمحكمة مصر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤)

طلب الازالة إذا رفع أصلياً أو كان تبعياً وفصلته المحكمة عن الدعوى
الأصلية

(كتاب الحفائية لمحكمة طنطا فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٠)

طلب الحكم بتسليم وابور طحين ولوازماته إذا لم يحصل التعرض للملكية

(رأى التفتيش لمحكمة طنطا فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٣١)

الدعوى التى ترفع من المشتري على البائع بتسليم الأطنان المباعة إذا لم
يحصل نزاع فى الملكية

(كتابات الحفائية لمحكمة طنطا فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١)

طلب نسخ عقد الشركة إذا لم تكن قيمة الشركة مقدرة فيه

(رأى التفتيش لمحكمة المشية فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١)

طلب الحكم بتسليم المدعى الأطنان الراسى مزادها على مورثه لأن

التسليم هنا لا يقصد منه الملكية إذ الملكية محكوم بها فى حكم البيع

(كتاب الحفائية لمحكمة بنى سويف فى اول مارس سنة ١٩٣٢)

جميع الطلبات الغير مقدرة القيمة مهما تعددت لا يؤخذ عنها إلا رسم
مقرر واحد

(كتاب الحفانية لهيئة الرقازيق في سنة ١٩٢٢)

يجب على الكاتب عند تسوية الرسوم المقررة على الأوراق في القضايا
أن يبين على الدوسيه مفردات تلك الرسوم بإيضاح نوع كل ورقة بحيث
يكون مجموع هذا البيان مطابقاً لمجموع الرسوم المتقدمة على هامش الحكم
(ص ٣٣)

إعلان الحوافظ الموضحة بها المستندات يكون برسم مقرر مستقل عن رسم
الدعوى النسبي لأن هذا الاعلان ليس من مستلزمات سير الدعوى
(المنشور المؤرخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

الباب السادس

في رسوم الأوراق الغير متعلقة بدعوى

ورسم الصور والشهادات

«مادة ١٣ ققرة رابعة - يؤخذ رسم مقرر باعتبار عشرين قرشاً على كل
ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين الغير متعلقة بأي دعوى أياً كان نوعها
سواء كانت أصلاً أو صورة وتعتبر من الأوراق المذكورة الأوامر الصادرة
بتوقيع الحجز التحفظي الغير مشتملة على تعيين يوم للمرافعة في الحجز وتقارير
طلب الأخذ بالشفعة والاندارات والبر وتسندات والصيغة التنفيذية التي توضع
على العقود الرسمية (١) وإعلان تلك العقود وأوامر اختصاص الدائن بمقاربات

(١) يستحق رسم على الصيغة التنفيذية التي تحرر على الأحكام التي تصدر بصيغة مستعجلة

مدينة (١) وإعلانها وأوراق الأجرة آت اللازمة لتكليف المحجوز لديه بأن يبين ما في ذمته للمدين وتقريره وتقرير الكفيل وتعمده في حالة الحكم بالتفاد المؤقت والمنافسة التي تحصل في هذا التقرير وعرض الدين على الدائن وما شا كل ذلك والرسم المقرر في هذه المادة يشمل رسم التبعة وغيرها من المصاريف «

« مادة ٣٦ يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التأشير على دفتر التجار ودفاتر القباية إذا كان الدقتر لا يشتمل على أكثر من عشرين قرشاً فإذا اشتمل على أكثر من ذلك يضاعف الرسم (٢) .

« مادة ٣٧ يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التصديق على كل إمضاء وإذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الامضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشاً خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال «

« مادة ٣٨ كل ترجمة يصير إجراؤها بالكتابة بمعرفة مترجمي المحاكم بناء

وبالتنفيد بالنسخة الأصلية في القضايا المحتسب عليها رسم مقرر علاوة على الرسم المستحق على الحكم وذلك باعتبار الرسم المقرر لمحكمة التي أصدرته لأن وضع الصيغة التنفيذية هو عمل لقلم الكتاب جاء منفصلاً عن الحكم (كتاب الحفانية لمحكمة بنى سوف في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥)

(١) قوائم الرسوم التي تصدر بناء على أحكام قض فيها على الالتزام بالمصاريف هذه يمكن أخذ أوامر اختصاص بموجبها لأنها تعتبر جزءاً متمماً للحكم الذي ليس باللزومية بالمصاريف أما قوائم الرسوم الأخرى التي تحررها أقلام الكتاب دون أن ينص فيها على الأحكام فهذه لا يجوز أخذ أوامر اختصاص بها لأنها لا تستند إلى حكم قضى باللزومية بالمصاريف (المنشور المؤرخ ١١ يونيو سنة ١٩٣٥)

(٢) توضع علامة المأمور الذي تتيه المحكمة الابتدائية على صحف دفاتر التجار بدون مصاريف طبقاً للمادة (١٤) من قانون التجارة

ولا يستحق الرسم المنوه في المادة ٣٦ من التزينة إلا عند طلب التصديق (كتاب الحفانية لمحكمة الاسكندرية في ١٤ يناير سنة ١٩٢٩)

على طلب أحد الاخصام يؤخذ على كل ورقة منها رسم قدره عشرون قرشاً باعتبار الكتابة العربية »

ويؤخذ الرسم المقرر بموجب الفقرة الرابعة من مادة (١٣) المذكورة على ما يأتي :

الاورام الصادرة بالحجز التحفظي الغير مشتملة على تعيين يوم للرافضة أو التي تطلب على حثتها أثناء سير الدعوى المحتسب عليها رسم نسبي والمحاضر التي تتحرر بناء عليها لحد ضم الاوراق على الدعوى الاصلية أما باقي الاجراءات فتدخل ضمن الرسم النسبي (ص ٣٤)

إعادة إجراءات الحجز التحفظي تنفيذاً للأمر الاول قبل ميعاد الجلسة المحددة لتثنيته

(كتاب الحفانية لمحكمة طنطا في ٨ يناير سنة ١٩٣١)

أوراق الاجراءات التي تحصل في حالة تعيين آكل خبرة لتقدير قيمة الشيء المدعى به طبقاً للمادة السابعة كالامر الصادر بتعيينه وصورته ومحضر حلف الجين وما شاكل ذلك (ص ٣٤)

مسائل تصحيح قيد المولودين والمتوفين وتؤخذ الرسوم ممن يحكم عليه بها أو ممن يطلب التصحيح إذا كان من الافراد بغير واسطة النيابة (١) (ص ٣٤)
تسجيل أوامر اختصاص الدائن بمقاررات مدينة (٢) (ص ٣٤)

(١) إذا كان تصحيح الاسم يقصد به دفع خطأ وقع ويتبين أن المراد مجرد إثبات الاسم أو القيد الجديد الذي يكون اطلق على الشخص بمقتضى صفة صحيحة وجب حفظ الطلب وإذا تبين أنه لم يسبق قيد اسم طالب التصحيح وجب السير في الامر طبقاً لنص المادة (٢٣) من لائحة المواليد والوفيات (منشور الحفانية المؤرخ في ٤ فبراير سنة ١٩١٨)
(٢) لأجل محو الاختصاص يجب عمل تقرير في قلم الكتاب ولا يصح التأشير بمحو

محاضر حجز ما للمدين لدى الغير الغير مشتملة على تعيين يوم للمرافعة
و كذلك أوراق تكليف المحجز لديه لبيان مافى خدمته للمدين وتقريره
سواء كان المحجز المذكور تحفظياً أو تنفيذياً (١) (ص ٣٤)

الصور

ويؤخذ الرسم المقرر للمحكمة المرفوعة لما الدعوى طبقاً للفقرة الاولى من
مادة (١٣) على ما يأتى :

الصور والمخصصات التى تطلب فى المطوى التى تقام بأشياء بمضها مقدرة
قيمتها والبعض لا يقبل تقدير قيمة له بما فى ذلك الصور التى تعطى للنيابة وقلم

الاختصاص بناء على إقرار عمرى مصدق عليه أمام كاتب المحكمة (المنشور الصادر فى ٢٨
فبراير سنة ١٩٣٨)

(١) ويؤخذ رسم مقرر باعتبار عشرين قرشاً أيضاً طبقاً للمادة ١٣ فقرة رابعة على ما يأتى
إعادة تسجيل إنداز زرع الملكية التى سقطت بحضى المدة المقررة ولا غرق فى ذلك بين ما
إذا كان سقوطه بأعمال الطالبة أو غيره

تسجيل العقود والسندات تسجيل تاريخ باعتبار كل عقد أو كل سند
تأريخ التنازل وتواريخ الاتفاق أيا كان نوعها وكل تقرير طلب عمله أمام الكاتب عند
تقرير إيداع النقود المتوجه عنه فى المادة (٢٩) من التشرعة
إذا رفع شخصان أو أكثر دعوى وحكم لهم بطلباتهم فى كل سبب الدعوى واحدا
فلا تسلم غير صورة تنفيذية واحدة للجميع وإذا رفعت الدعوى من شخص واحد ثم حكم
برفضها والزامة بالمصاريف وانتاب المحاماه المدعى عليهم وأراد كل واحد منهم أخذ صورة
للتنفيذ بما يخصه فلا تسلم الا صورة واحدة وإذا رفعت الدعوى من شخصين أو أكثر وحكم
بالرفض فتسلم صورة واحدة بتقرير رسم (إذا كانت الدعوى برسوم نسبية) أما باقى الصور
فتكون برسوم (كتاب الحفائية لمحكمة مصر فى ٢٢ يونيو سنة ١٩١٥)
يؤخذ عن الصورة للتنفيذ الثانية التى تعطى بدل القائمة وعلى إعلانها اذا سبق إعلان
الصورة الاولى الزم الرسم المقرر للمحكمة المرفوعة لما الدعوى

الكتاب من أحكام التزوير والانتكار بمراعاة خصم رسومها من الأمانة
الصور التي تطلب من قضايا خاضعة لأحكام تعريف سنة ١٨٨٨ أو التي
قبلها ولم تكن من مستلزمات سير تلك الدلوى (ص ٢٧)
الصور والملخصات التي تطلب من أى دعوى مأخوذ عنها رسم نسبي ولم
تكن لازمة لسيرها (ص ٢٨)

الصور التي تطلبها النيابة من القضايا لتجملها مستنداً لها فى الدلوى الجنائية
(ص ٢٨)

الصور التي تطلب من أحكام الطعن فى الانتخاب يؤخذ رسمها باعتبار الرسم
المقرر للمحكمة المقدم لها الطعن ولا تؤخذ رسوم على الصور التنفيذية من
تلك الأحكام (١)

(كتاب الحفانية لمحكمة استئناف مصر فى ٣١ يوليو سنة ١٩١٣)

(١) لأن قضايا الطعون لا رسم عليها

إندارات التي يراد بها عدم تسليم مستندات لمقدمها لاعتنع من تسليم المستندات إلى
مودعها وأن مثلها كمثل الممارضات فى الصرف المنوء عنها فى القسم الثانى من منشور الحفانية
المصدر فى ١٤ أبريل سنة ١٩١٣ ولا يصح التوقف فى تسليم تلك المستندات إلا إذا توقع
عليها حجز رسمى وأعلن لقم الكتاب (من الحفانية لمحكمة مصر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٩)
من يريد الحصول على صور أوراق من محكمة بريدة من محل إقامته فله أن يوسط فى
ذلك المحكمة القيم فى دائرتها ويسدد لها الرسوم المستحقة على الصور (منشور النيابة العمومية
المؤرخ فى ٢٥ أبريل سنة ١٩١٥ بناء على كتاب الحفانية)

إذا كانت الصورة المطلوبة تنفيذية فترسلها المحكمة المطلوب استخراجها منها إلى المحكمة
المقيم فى دائرتها الطالب موسى عليها لتسليمها إليه فى دفتر الصور ويطلب منها إخطار المحكمة
الصادرة منها الصور بتاريخ ونمرة التسليم لتأشير على الحكم (كتاب الحفانية لمحكمة طنطا
فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢)

لا يرد شئ من رسوم الاستسماخ بمجرد استثناء الطالب عن النسخ إلا إذا كان الاستثناء
قبل الصروع فى الكشف وقبل تحرير الصور (منشور المالية رقم ٢١ المؤرخ فى ٤ مارس
سنة ١٨٩٣)

الصور التي تطلب من قضايا تأديب الخبراء يؤخذ رسمها المقرر باعتبار أنها غير متعلقة بدعوى

(كتاب الحفائية لمحكمة المنصورة في ١٧ يناير سنة ١٩١٨)

« مادة ٤١ فقرة أولى لا يجوز لكتابة المحاكم إعطاء أى صورة أو ملخص أو شهادة من أوراق أى دعوى مدنية أو جنائية أو من أى ورقة قضائية إلا أبعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق المطلوبة منها ما ذكر »

تعتبر الأوراق التي تحررت لاعلان وتنفيذ الاحكام الصادرة بفرامة على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور منفصلة عن القضايا الاصلية ولا يجوز تحصيل

فالمصورة التي يثبت طلبها في دفتر الصور ثم يستثنى منها طالها قبل أن يصرح في نسخها برد رسمها

يحصل ممن اللسعة من النسخ التي ينسخها قلم النسخ بمحكمة الاستئناف من قضايا الجنابات باعتبار مائتين وخمسين ملياً عن كل أربعين صحيفة أو كسورها وتضاف للايرادات (كتاب المالية للحفائية في ١٢ يناير سنة ١٩٠٩)

إذا لم تنص الشروط المقررة للبيع على ابداع الثمن أو تقديم ما يدل على عدم معاوضة الدائنين المسجلة ديونهم قبل تسليم صورة الحكم الواجبة التنفيذ فيجب على قلم الكتاب تسليم الصورة لمشتري بمجرد طلبها بلا توقف على ابداع الثمن وغير ذلك من الشروط التي لم تقرو للبيع (منشور الحفائية المؤرخ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢)

تطلى الصورة التنفيذية من الحكم الاستثنائي القاضى بتأييد أو تعديل الحكم الابتدائي الصادر لمصلحة المائتين من الرسوم أمام محكمة أول درجة بشرط حاجة إلى مصادقة جديده من المحكمة الاستئنافية (منشور الحفائية المؤرخ في ٢ يونيو سنة ١٩١٥)

في حالة وضع الصيغة التنفيذية على العقود الرسمية المحررة بالمحاكم المختطة لا تحفظ العقود في قلم الكتاب بل يمد وضع الصيغة التنفيذية عليها تسلم لاصحابها ولا يطلب منهم غير رسم الصيغة المذكورة (منشور الحفائية المؤرخ في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٥)

ليس لقلم الكتاب أن يسلم صور الأوراق العرفية التي تودع من طرفي الخصوم في القضايا (من الحفائية لمحكمة استئنافية في ٥ أبريل سنة ١٩٢٠)

شئ من رسومها عند طلب الغير صوراً من القضايا الأصلية

(كتاب الحفائية لمحكمة الاسكندرية المؤرخ في ١٣ يوليو سنة ١٩٠٨)

لا يتحصل من المدعى عليهم في القضايا التي كانت مرفوعة عليهم من الحكومة وحكم برفضها أو ترك المرافعة فيها غير الرسم المستحق على الأوراق المطلوب صورها أو ملخصاتها

أما إذا استنحت رسوم على نفس المدعى عليهم كرفعهم دعاوى فرعية أو تأخيرهم في مداد أمانات مستحقة فلا تجاب طلباتهم إلا إذا قاموا بإسداد ماوجب عليهم دفعه

(منشور الحفائية المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩١٢)

لا يتوقف تسليم صور الأوامر الصادرة بتقدير أجور الخبراء على تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى

(كتاب الحفائية لمحكمة الزقازيق في سبتمبر سنة ١٩١٤)

ولا يتوقف أيضاً إعطاء الحارس صورة من أمر التقدير الصادر بأجرته على تحصيل الرسوم المذكورة

(كتاب الحفائية لمحكمة مصر المؤرخ ٢٧ يوليو سنة ١٩١٥)

إذا طلب بعض المحكوم لهم صورة تنفيذية للتنفيذ بمقتضاها بقيمة حقهم تمطى لهم ويتأثر عليها بأنها أعطيت للتنفيذ بها عن حق من تسلمت اليه ويكون التأشير بصورة واضحة وعداد خاص (كتاب الحفائية لمحكمة الزقازيق في ٣ ابريل سنة ١٩٢١)

إذا رسا مزاد بعض المغادر على طالب البيع ورسا مزاد باقيه على شخص آخر قام بما يجب عليه من ايلع الثمن ورسم رسو المزاد وطلب صورة تنفيذية من حكم رسو المزاد فتسلم اليه شامة فقط للمقارنات التي رسا مزادها عليه ولا يمنع عدم قيام طالب البيع بما يجب عليه ايفاءه من الشروط المقررة للبيع من تسليم هذه الصورة (كتاب الحفائية لمحكمة مصر في ١١ يناير سنة ١٩٢٣)

لا تسلم صورة تنفيذية من الحكم الاستثنائي قبل تحصيل الرسوم المستحقة على القضية الجزئية

(كتاب الحفاية لهكمة طنطا في ٤ أكتوبر سنة ١٩١٦)

الأحكام التي تصدر للأفراد ضد الحكومة وبإلزام الحكومة بالمصاريف وتكون قيمتها أكثر من الثلاثمائة جنيه لا تعطى صورها التنفيذية للمحكوم له إلا إذا سدد باقي الرسوم

(كتاب الحفاية المؤرخ ٢ فبراير سنة ١٩١٧ لهكمة مصر)

الصور التي تطلب من قضايا تأديب الخبراء يحصل رسمها باعتبارها غير متعلقة بدعوى

(كتاب الحفاية لهكمة المنصورة في ٢٧ يناير سنة ١٩١٨)

تعطى صور الأحكام للمحكوم لمصلحتهم ضد المعنى من الرسوم من القضايا الابتدائية أو الاستثنائية بتأخير توقف على دفع الرسوم وفي حالة ما إذا كان الطلب مما لا يمكن تقدير قيمته فتعطى الصورة بعد أخذ رسومها المقررة

(مشور الحفاية المؤرخ ٢٤ فبراير سنة ١٩١٨)

إذا نضمت قضيتان لبعضهما إحداهما مسددة رسومها والثانية رفعت بطريق المرافعة وصدر فيها حكم واحد فلا تسلم صورة الحكم إلا إذا تسددت الرسوم المستحقة. (١)

(كتاب الحفاية لهكمة طنطا في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٩)

تعطى صور طبق الأصل من الأحكام الصادرة في قضايا الطعن في انتخاب

(١) أما إذا كان طالب الصورة محكوما لمصلحة ضد المعنى من الرسوم المحكوم عليه بالمصاريف

أعضاء مجالس المديرية برسم مقرر طبقاً للفقرة الأولى من المادة (١٣) من
لائحة الرسوم

(كتاب الحفاية لمحكمة طلائع ٥ أغسطس سنة ١٩٣٠)

إذا رفع استئناف وبعد دفع ريع رسمه حصل المستأنف على قرار بإعفائه من
ثلاثة أرباع الرسوم ثم قضى في الاستئناف برفضه وتأييد الحكم الابتدائي وطلب
المستأنف عليه المحكوم لصالحه صورة من هذا الحكم فتعطى له الصورة بعد
تحصيل رسمها فقط وبغير أن يدفع باقى الرسوم المستحقة على الدعوى

(كتاب الحفاية لمحكمة المنصورة فى سنة ١٩٣٠)

الصور التى تطلب من أوراق قضايا محاكم الأخطاط يتبع نحوها ما يأتى :
أولاً — إذا كانت الصورة المطلوبة لأحد طرفى الخصوم فى الدعوى أو من
حل محلهم وكانت من منتهات الدعوى فيحصل الرسم طبقاً لللائحة رسوم محاكم
الأخطاط إذا كانت الدعوى مما تنطبق عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة من
القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٣٠ وطبقاً لللائحة الرسوم الأهلية إذا كانت مما تنطبق
عليه الفقرة الثانية من هذه المادة

ثانياً — إذا كانت الصورة مطلوبة لأجنبي عن الدعوى أو لم تكن من
منتهات الدعوى فيحتسب الرسم طبقاً لللائحة رسوم المحاكم الأهلية لأن القانون
المدكور قضى فى المادة السادسة بإلغاء لائحة رسوم محاكم الأخطاط ولا يخرج
الطلب فى هذه الحالة عن طلب صورة ورقة من المحكمة الأهلية يقدر رسمها طبقاً

تستطى له الصورة بغير توقف على دفع الرسوم (مبدأ الحفاية بناء على رأى قسم القضايا
فى ٢ يوليو سنة ١٩٣٥)

للائحة المعمول بها فيها

(مرسوم الحفانية المؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١)

تمحسب رسوم مقرررة على صور الاعلانات التي ترسل للجرائد للنشر
عن بيع المنقولات بعد إيقاف بيعها الأول أو سقوط مواعده لأنها معتبرة
صورة رسمية

(كتاب الحفانية لمحكمة شيخ الكوم في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢)

الضرورة طبق الأصل التي يطلبها المقي من الرسوم علاوة على الصورة
التنفيذية السابق تسليمها إليه لا رافقها مع طلب الاختصاص تعتبر من مستلزمات
التنفيذ ويجب أن تكون برسم مقررر يقيد طلباً على الرسوم المستحقة على القضية
ولتحقق من أن هذه الصورة مطلوبة لا رافقها مع طلب الاختصاص فقط يكلف
طالب الاختصاص المقي أن يقدم أولاً مع طلب الاختصاص صورة الحكم

تسلم صور الاحكام الصادرة من محاكم الاخطاط يكون بالكيفية التي تسلم بها صور
الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية (من الحفانية لمحكمة أسبوط في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٠)
لا يمكن اعطاء صورة تنفيذية ثانية الا بدعوى حق ولو كانت الصورة للتنفيذية الاولى فقدت
من المحضر القى استلها (من الحفانية لمحكمة استئناف أسبوط في ٨ يونيو سنة ١٩٣١)
لا مانع من تسليم صورة تنفيذية أخرى من الحكم لباقي المدعين لتنفيذ بنصهم إذا ظهر
أن المستلم للصورة الاولى قصرها على التنفيذ بنصيه (من الحفانية لمحكمة قنا في ٨ يونيو
سنة ١٩٣١) .

لا تسلم صورة رسمية من العقود المقدمة في القضايا المدنية المحكوم بسعة التوقيع عليها
أو صحة التعاقد بها لان هذه العقود تسلم لاربابها عقب الحكم في قضاياها بعد التأشير عليها بأشارة
تدل على تقديمها وفقرها في القضية والتوقيع على هذا التأشير من موظف مسؤول وختم
التأشير بختم المحكمة (من الحفانية لمحكمة أسبوط في ٣١ ديسمبر ١٩٣١) .

الصورة طبق الأصل التي يطلبها المدعي عليه من الحكم الابتدائي الصادر ضده تعطى تبعا
لرسم السمي المتحصل على الدعوى (من الحفانية لمحكمة مصر في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢)

التنفيذية حتى إذا ما صدر أمر الاختصاص وأراد امتثال الصورة التنفيذية لإتمام
إجراء آت التنفيذ تسلم إليه بعد أن يودع بملها الصورة طبق الاصل من الحكم
طبقا لمنشور الوزارة الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٢ .

(كتاب الحفانية لمحكمة الرقازيق المؤرخ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢)

لا تؤخذ رسوم على صورة الحكم الصادر برفض المعارضة في تنفيذه نزاع
الملكية ولا على إعلانها .

(كتاب الحفانية لمحكمة الرقازيق في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥)

تمطى صور الاحكام من القضايا المعنى أصحابها من الرسوم للمحكوم لصالحهم
ضد المفاين من الرسوم سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم بدون توقف على دفع
الرسوم المستحقة على القضايا المعنى أصحابها ما دام قد حكم على المدعين المفاين
بالمصاريف وذلك في القضايا التي برسوم نسبية .

الحكم التمهيدى الصادر بتعيين خبير تسلم صورته للخبير أو لكتابه الموكل بذلك (من الحفانية
لمحكمة الموصن في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤) .

إذا تمت المقارنات المطلوب تزج ملكيتها على أقسام كل منها على حدة وربما مواد كل
هذه المقارنات على طلب البيع وطلب صورة تنفيذية عن جزء من هذه المقارنات الحفانية من
الحقوق البلية فلا تسلم له هذه الصورة لان حكم رسو المراد لا يتجزأ (من قسم القضايا
الحفانية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥) .

تمطى للمدعى في دعوى الشفعة صورة الحكم للتنفيذية لإعلانها المشفوع منه لقطع مواعيد
الاستئناف ولا يتوقف إعطاء هذه الصورة على سداد رسم تسجيل المقعد الناشئ عنه دعوى
الشفعة ومتى أصبح الحكم نهائيا فلقم الكتاب أن يطالب المدعى برسوم التسجيل (من قسم
القضايا الحفانية في أول مارس سنة ١٩٣٧) .

إذا تقضى للشفيع باخذ العين المشفوع فيها بالشفعة فغير مبلغ معين وطلب المدعى عليه
(المشفوع منه) صورة تنفيذية من هذا الحكم لتنفيذ بموجبها بقيمة غن العين تتمطى له
المعمورة المطلوبة لان حق المشفوع منه في المطالبة بالتأمين لا يتأثر مما هو مقرر له من حق

أما التي رسومها مقررّة فيحصل من طالب الصورة رسمها المقرر .

(مبدأ الحفانية بناء على كتاب قسم القضايا المؤرخ ٢ يوليو سنة ١٩٢٥)

الرسم المستحق على الصورة التي تطلب من الخرائط هو عشرون قرشاً مهما
كان حجم الخريطة لأن عملية قلم الكتاب في هذه الحالة لا تعدو التصديق على
الصورة بأنها مستخرجة من الاصل المودع في القضية .

(المنشور المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ (١) (٢))

يسرى حكم الأوراق القضائية على التوكيلات فتعطى صورها أسوة بأوراق
القضايا حسب درجة المحكمة المودع لديها التوكيل باعتبار عشرة قروش أو عشرين
أو ثلاثين قرشاً .

(المنشور المؤرخ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

المطالبة بإبطال الشفعة عند عدم دفع الثمن بل أنه أن يسلك الطريق الذي يختاره (من قسم
القضايا للحفانية في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٧) .

في ٢٧ إبريل سنة ١٩٣٢ كتب من الحفانية لمحكمة بني سويف بأنه ليس المشفوع منه
في دعوى الشفعة أن يستلم صورة تنفيذية من الحكم الصادر ضده بأحقية المسمى المشفوع
فيها لينفذ بها بالثمن منه الشفيع لأن الشفيع لا يمكنه التنفيذ والتسليم إلا إذا ثبت القيام بسداد
الثمن فعلاً والشفوع منه الحق في أن يرفع دعوى بإسقاط حق الشفعة إذا أراد

ولكن ما رآه قسم القضايا أخيراً وكتب عنه للحفانية في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٧ جاء على
عكس ذلك إذ أباح المشفوع منه أخذ صورة تنفيذية من الحكم الصادر للمسمى بأحقية
لاخذ المين المشفوع فيها بالشفعة .

لا تعطى صورة تنفيذية من الاحكام الصادرة بصحة التناقد إذا لم يقص فيها بالمصاريف
على المسمى عليه لانه لا يجوز تنفيذ هذه الاحكام حيث أثرها قاصر على التسجيل الذي يكتفي
فيه بصورة طبق الأصل (من الحفانية لمحكمة النيا في أول أكتوبر سنة ١٩٣٤)

(١) كان المنشور الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ يقضي بإحساب الرسم المستحق
على صورة الخريطة بمقد رولائها وقد حدد المنشور الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧
رسمها بعشرين قرشاً .

(٢) عند ما يقدم إلى المحاكم طلب استخراج صورة إحدى الخرائط المقدمة في القضايا
أن ترسل أصل الخريطة المطلوب صورتها إلى مختبش الساحة المحلى الكائن في دائرة

الشهادات

الشهادات التي يطلبها الخصوم من الخصامى سواء كانت برسوم نسبية أو مقررة بما فيها الشهادات التي تعطى عن رفع أو عدم رفع المعارضة أو الاستئناف يؤخذ رسمها باعتبار الرسم المقرر لمحكمة المرفوعة لها الدعوى (ص ٢٧) وكذلك الشهادات التي تطلب عن عدم قيد دعوى الاسترداد .

(كتاب الحفانية للورخ في ١٠ مايو سنة ١٩١٥ لمحكمة أسبوت)

الشهادات الغير متعلقة بدعوى رسمها عشرون قرشاً (ص ٣٤)
وهذه الشهادات لا تقع تحت حصر لانها بحالة عامة لاستخراج من أوراق القضايا وإما تستخرج من الجداول العامة أو من السجلات العقارية أو دفاتر التصديق أو إثبات التاريخ وغيرها

(كتاب الحفانية لمحكمة اسنكدرية في يناير سنة ١٩٢٨)

المحكمة بخطاب يبين فيه عدد الصور المطلوبة ويطلب بيان الاجر المستحق على استخراج هذه الصورة للمساحة وعندما يجيبها تفتيش المساحة على ذلك يحصل من طالب الصورة قيمة الاجرة المستحقة للمساحة على استخراج الصورة والرسم المستحق على الصورة يرد للايرادات أما الاجرة المستحقة للمساحة فتسوى لحسابها بحساب حركة النقود ثم تسلم الصورة لصاحبها بعد ذلك (المنشور للورخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦)

فهذا المنشور جاء معدياً الطريقة التي رأت وزارة الحفانية في ٢٠ إبريل سنة ١٩٢٠ اتباعها في اعطاء صور الخرائط وكتب عنها لمحكمة أسبوت وكانت تقضى باعطاء صور الخرائط اذا وضع الصورة مهندس من الخلفين القبولين امام الحاكم ووضع امضاءه امام كاتب المحكمة وذلك بعد تحصيل رسمها والتصديق على امضاء محررها .

لا محل لتحصيل رسم الشهادة المطلوبة من محكمة الاستئناف لعدم حصول استئناف حكم معنى صاحبه من الرسوم ويكتفى بقيد الرسم طلباً (كتاب وزارة الحفانية لمحكمة قنا في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١١)

إذا طلب شخص أو أكثر شهادة عن شيء واحد أو عدة أشياء تتعلق
بواحد أو أكثر وكلهم مرتبطون بها كأنهم شخص واحد فيؤخذ في هذه الحالة رسم
شهادة واحدة .

أما إذا كانت الشهادة المطلوبة عن جملة أشياء تتعلق بعدة أشخاص لكل
منهم شأن مخصوص لارتباط للآخرين به فتعطى عن كل مسألة شهادة مخصوصة
برسم على حدته (ص ٣٤)

إذا طلب أحد الخصوم شهادة من الجنبول أو من الرولات بشيء يتعلق
بقضيته فتعتبر هذه الشهادة من الشهادات المتعلقة بالدعوى ويؤخذ رسمها
باعتبار الرسم المقرر للمحكمة المرفوعة لها الدعوى

(كتاب الحفائية لمحكمة اللوسكي ل ١٩ يونيو سنة ١٩١٩)

ليس من مانع من إعطاء الموظفين والمستخدمين والخدعة الخارجين من

الشهادة التي تطلب بيانات من عدة أوراق من قضية واحدة يؤخذ عنها رسم شهادة
واحدة بمراعاة عدد الرولات

يقبض أصحاب الاطيان والاملاك التي تنزع ملكيتها للمنفعة العمومية بقرار جهة الادارة
من دفع رسوم الشهادات التي يطلبونها من أقلام الرهونات للدلالة على خلو أملاكهم من
الرهن (منشور النيابة العمومية المؤرخ في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٩٧ بمرة ١١ مالى)

الشهادات التكميلية المنوه عنها بمنشور الحفائية الصادر ل ٣ مايو سنة ١٩١٥ لا يكلف
ذوو الشأن بتقديمها الا عند طلب توزيع ثمن القمار المباع المنصوص عنه بمادة ٦٣١ من
قانون المرافعات (كتاب الحفائية لمحكمة السطة في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١)

لا تعطى شهادات من دقار التمدد على الامضاءات من بيع لأن هذه القمار ليس
لها وجود قانوني بل هو اجراء داخلي لتنظيم العمل بالمعالم (من الحفائية لمحكمة مصر
المؤرخ في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣)

لا يجوز اعطاء الشهادات التي تطلب من دقار قسائم التحصيل كرقم القسيمة أو تاريخها
أو قيمتها ،

أما اذا كان طلب الشهادة مقصورا على أنه في تاريخ معين ورد مبلغ معين رسما لمسل
معين بموجب قسيمة بين رقها فلا مانع من اجابة الطلب (من قسم القضايا للحفائية ل ٣٠

هيئة العمال الذين تركوا الخدمة مستخرجات من ملفاتهم ببيان مدد خدمتهم بالحكومة بنفي تحصيل الرسم المقرر عليها وقدره ٤٦٠ ملياً إذا قدم صاحب الشأن طلباً بذلك وأبدى أسباباً معقولة .

(منشور المالية رقم ٢٥ المبلغ قنابات في سنة ١٩٢٤)

إذا طلب أحد الموظفين أو المستخدمين الدائمين أو المؤقتين أو أحد الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال الموجودين في الخدمة كئفاً ببيان ما خصم من راتبه نظير نفقة . فيجوز إعطاؤه هذا الكشف بدون تحصيل رسم عنه .

(منشور المالية رقم ١٩ سنة ١٩٢٨)

إلحاقاً بالمشور السابق . قد تقرر إعفاء الموظفين والمستخدمين المذكورين من دفع رسوم عن استخراج أية بيانات أخرى قد يطلبون الحصول عليها من ملفات خدمتهم بشرط أخذ رأى قسم القضايا المختص في كل حالة بعد إيقافه على الأغراض والأسباب التي لأجلها يطلب إعطاء البيانات المرغوب الحصول عليها .

(منشور المالية رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ المبلغ من الحفانية في ٥ مايو سنة ١٩٣٠)

تعفى مجالس المديرية من رسوم الشهادات المقارية الخاصة بالأعمال

يناير سنة ١٩٢٧)

تغطي الشهادات التي تطلب من دوائر أقلام الحضريين بيانات خاصة بإعلان أو تنفيذ بعض الأوراق لأن دوائر الباشمخضر نصت عليه المادة ١٤ من قانون المرافعات وتقيده في الأوراق التي تتولى إعلانها أو تنفيذها نفس المحكمة فهو دفتر قانوني .

أما الدفتر الذي يطلق عليه اسم (السرك) وتقيده في الأوراق الواردة لقلم الحضريين لمجرد إرسالها إلى المحكمة التي ستتولى الإعلان أو التنفيذ فلا تغطي الشهادات التي تطلب منه (المنشور المورخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨)

هذا المنشور جاء معدلاً للمنشور الصادر في ٣ مايو سنة ١٩٣٢ الذي منع إعطاء الشهادات التي تطلب من دوائر الحضريين إطلاقاً

الخيرية التي تطلبها هذه المجالس من المحاكم حيث إنها معفاة من رسوم تسجيل العقود الخاصة بنقل ملكية العقارات التي تشتريها وتكون مخصصة لأعمال خيرية أما فيما يختص بالعقارات التي تشتريها هذه المجالس وتكون مخصصة لأعمال ذات منفعة عامة . فهذه تحصل رسوم الشهادات التي تطلب عنها من المجالس المذكورة .

(كتاب المالية في ٣ ابريل سنة ١٩٣٠ المبلغ من الحفاينة في ٥ مايو سنة ١٩٣٠)
الشهادات التي يطلبها الخبراء بتاريخ تعيينهم خبراء وبما إذا كانت توقعت عليهم جزاءات رسمها أربعمائة وثلاثون مليماً لأنها شهادة إدارية ولا تستخرج من دفتر قضائي .

(كتاب الحفاينة لمحكمة اسكندرية في ١١ مارس سنة ١٩٣٣)
الشهادات التي يطلبها الأفراد من البيانات الواردة بدفتر إثبات التاريخ رسمها عشرون قرشاً
(كتاب الحفاينة لمحكمة الزقازيق في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠)

الباب السابع

في رسوم دعاوى الاحكار والنفقات والمعاشات

الدعاوى المتعلقة بمسائل الاحكار تعتبر من دعاوى الإيرادات المؤبدية المنصوص عنها في المادة ٣٤٦ مرافعات ولكن إذا تقدمت دعوى بطلب الحكم بمبلغ متعبد من حكم مستحق فتؤخذ رسوم نسبية على المبلغ المطلوب الحكم به فقط أما إذا تضمنت هذه الدعوى طلب الحكم بفسخ أو صحة عقد الحكر فيؤخذ

علاوة على الرسم المذكور رسم على قيمة حكر مدة سنة واحدة بمراعاة القاعدة المئوية بالمادة ٣٤٦ المذكورة (١) (ص ٢١)

الدعاوى التي ترفع بطلب ترتيب أو تقدير حكر ولم تكن مشتملة على طلب الحكم بمبلغ معين يحسب عنها رسم مقرر وإذا حكم فيها بترتيب أو تقدير شيء من الحكر فتؤخذ عليها رسوم نسبية بدل المقررة عن حكر مدة سنة واحدة فقط على واقع القيمة التي يحكم بترتيبها أو تقديرها بمراعاة القاعدة القانونية السالفة الذكر فإن كانت قيمة ما استحق من الرسم المقرر لهذا الحكم تزيد عن الرسوم النسبية فلا ترد الزيادة وإن نقصت عن النسبي فيتحصل الفرق (٢) (ص ٢١) أما دعاوى طلب الحكم بزيادة الحكر فهذه تؤخذ على الزيادة المطلوب الحكم بها فقط رسوم نسبية عن مدة سنة بمراعاة تلك القاعدة (ص ٢٢)

الدعاوى التي ترفع من الأصول على فروعهم ومن الفروع على الأصول طبقاً للمادتين ١٥٤ و ١٥٦ من القانون المدني بطلب تقدير نفقة تعتبر من دعاوى الإبرادات المؤقتة المنصوص عنها في الفقرة الثالثة من المادة السادسة من التعريفة (كتاب الحفانية لمحكمة طنطا في ١٧ يناير سنة ١٩١١)

النفقة التي تقرر لحين الحكم في قضية الحساب يتبع في تسويتها القواعد

- (١) فإذا كان المطلوب ترتيب حكر من قطعة أرض مساحتها ٢١٠ متر باعتبار حكر المتر خمسة مليات في السنة فيكون التقدير بضرب ٢١٠ متر في ٥ مليم وتقسيم حاصل الضرب وهو جنيه و ٥٠ ملياً على ٧ وضرب الناتج القسمة وهو ١٥٠ مليم في ١٠٠ فيكون الحاصل ١٥ جنيناً هي القيمة التي يحسب عنها الرسم النسبي
- (٢) الاستحكار وإن كان عبارة عن عقد إيجار لكن يشترط لصحته أن يكون للمحتكر حق القراوى في الأرض بالبناء أو الفرس والا فتمتنع الدعوى إيجار إذا قضت العقود بائناً الأرض المؤجرة من البناء (من النياية العمومية لنيابة مصر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٠٩)

المقررة للربيع لان هذه النفقة جرة منه .

(كتاب الحفانية لمحكمة الزقاق في ١٩ يونيو سنة ١٩١٤)

الدعوى التي ترفع بطلب تقدير نفقة شهرية لحين الفصل في دعوى الملكية والربيع
تؤخذ رسومها كدعوى الايجار والربيع فتحسب رسوم نسبية على النفقة المطلوب
تقديرها أو التي يحكم بها لفاية الحكم وعند طلب التنفيذ قهراً تؤخذ تكلفة
الرسم لقلم الكتاب على متجمد النفقة المطلوب التنفيذ به لفاية يوم الطلب وبعد
ذلك يحصل المحضر تكلفة أخرى على المتجمد من يوم طلب التنفيذ لفاية يوم
انتهائه وذلك بخلاف الرسم المستحق على التنفيذ .

(كتاب الحفانية لمحكمة طنطا في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢)

طلب ترتيب حكر جديد أو فسخ عقد تحكير أو زيادة الحكر أو تخفيضه
ودعوى طلب الحكم بفسخ عقود التحكير وتسليم الأراضي المحكرة خالية من
المباني ودفع ما يستجد من الحكر بقيمة أزيد مما في المقد لفاية التسليم تحسب
رسومها نسبية على حكر مدة سنة حسب الوارد في العقد مضروباً في مائة على سبعة
للفسخ يضاف إليه فرق حكر سنة مضروباً في مائة على سبعة للزيادة . وإذا طلب
الحكم بمبلغ متجمد من الحكر فيراعى فيه القاعدة المدونة بمنشور الوزارة
الصادر في ١٥ إبريل سنة ١٩٢٩ بشأن الأيجار وذلك فيما يتعلق بالمتجمد
والحكر المستجد .

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢)

الباب الثامن

الضامن والخصم الثالث

إذا طلب ضامن في دعوى مدفوع عليها رسم نسبي للحكم عليه بذات المبلغ المطلوب الحكم به على المدعى وحكمت المحكمة للمدعى بالمبلغ على المدعى عليه وحكمت لهذا الأخير به على الضامن فلا يؤخذ سوى رسم واحد (١) (ص ١٣) إذا دخل شخص أو عدة أشخاص دائنين للشخص الجارى نزاع ملكية عقاره بصفة أن ديونهم ممتازة لحصولهم عليها من ثمن العقار المذكور ففي هذه الحالة يؤخذ رسم تنفيذ من كل منهم بنسبة دينه متى كانت ديونهم بموجب أحكام أو سندات رسمية واجبة التنفيذ (٢) فان لم تكن كذلك فيؤخذ على طلباتهم رسوم كاملة (ص ٢٥)

إذا دخل خصم ثالث في الدعوى وكان دخوله ضد طرفي المتخاصمين أى أنه يطلب الحكم له ضد هما بإلحاق المتنازع فيه أو كان دخوله منضما للمدعى أو المدعى عليه للمرافعة معه عن الحقوق المطالبة فلا يؤخذ منه رسم إذا كان سبقه أحد الخصوم في دفع الرسوم على قيمة الشيء ذاته الواقع عليه النزاع فان لم يكن سبقه

(١) إذا رفعت دعوى بطريق المعاوضة بطلب تثبيت ملكية عقار وأدخل المدعى عليه البائع له ضمانا في الدعوى للحكم عليه برد الثمن في حالة الحكم للمدعى بطلباته فيتحصل منه في هذه الحالة الرسم المستحق على الدعوى .
(٢) لم يدفع عنها رسم التنفيذ .

أحد في دفع الرسم كالدعوى المعنى رافعها من الرسوم فلا يقبل دخوله إلا إذا دفع الرسم المستحق وإذا زاد في طلباته على ما طلبه الخصم اتى النصف له فيؤخذ منه رسم على قيمة الزيادة باعتبارها منضمة للطلبات السابقة لا باعتبارها قائمة بذاتها (١١ و ١٠)

إذا رفضت دعوى من المستأجر على المؤجر بطلب تنفيذ عقد إيجار ودخل خصم ثالث في الدعوى طالباً رفضها بناء على أن العقار المؤجر ملكه ولم يطلب الحكم بثبوت ملكيته لذلك العقار فلا يؤخذ منه رسم (٢) (ص ١٤)

إذا دخل خصم ثالث في الدعوى المطلوب الحكم فيها بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى قيمة الدين المرفوعة به الدعوى وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع على المنقولات المحجوز عليها وطلب الخصم الثالث رفض طلب تثبيت الحجز واعتبار المنقولات ملكاً له فيؤخذ رسم نسبي على قيمة المنقولات لأن هذا الطلب خارج عن موضوع الحق الأصلي

(كتاب الحفاية لهكمة النياى ٢ يوليو سنة ١٩٢٩)

إدخال ضمان أو أخصام في الدعوى المحالة من محاكم الاخطاط على المحاكم الجزئية يعتبر إشكالا في الاجراآت أثناء سير تلك الدعاوى ويستلزم تقدير

(١) وتعتبر الدعاوى المرفوعة من الحكومة كأنها مسددة .

(٢) وإذا طلب الحكم بثبوت ملكيته للمين المطلوب تنفيذ عقد إيجارها فتحصل منه الرسوم المستحقة على هذا الطلب .

إذا دخل خصم ثالث في دعوى نزاع الملكية وطلب عدم الحكم بنزع الملكية لامتلاكه العقار المراد نزاع ملكيته فإذا كان دخوله لا ينافى السير في دعوى نزاع الملكية فلا رسم على ذلك وإذا طلب الحكم في الملكية فيجب تحصيل الرسوم المستحقة .

إذا طلب الخصم الثالث رفض دعوى نزاع الملكية وأجيب لطلبه فلا رسم على هذا الطلب إذا كان رسم التنفيذ مسدداً أما إذا كان رسم التنفيذ مقيداً طلباً فيحصل منه .

الرسوم طبقاً لتعريفه الرسوم المعمول بها في المحاكم الأهلية

(كتاب المطانية لمحكمة أسبوط في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠)

إذا رفضت دعوى بطلب الحكم بمبلغ معين وطلب أحد المدعى عليهم إدخال ضمان فيها للحكم عليهم بمبلغ يزيد عن المبلغ المرفوعة به الدعوى وحكم على المدعى عليهم بالمبلغ المطلوب أصلاً ثم حكم على الضمان بمبالغ مختلفة تزيد قيمتها عن المبلغ الأصلي فتحسب الرسوم على المبالغ التي حكم بها في دعوى الضمان بمراعاة أن يكون كل مبلغ رسمه مستقل إذا لم يوجد ارتباط بين الضمان

(كتاب المطانية لمحكمة أسبوط في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢)

إذا قبلت المحكمة إدخال ضامن في الدعوى وفقاً لأحكام المواد ١٤٠ وما يفسدها من قانون المرافعات فيكون إدخاله قابلاً للرسم النسبي حتى ولو كانت القضية مرفوعة بطريق المعافاة

(المشور الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٣٨)

الباب التاسع

في الشفعة

دعوى طلب الشفعة في العقار تقدر قيمتها باعتبار الثمن المطلوب الاخذ به وإذا كان الثمن المبين في العقد أو الذي قدره أهل الخبرة أكثر وتنازل طالب الشفعة قبل الحكم عن الاخذ به فيبقى التقدير على أصله أما إذا قبل الطالب الاخذ به أو تقدر في الحكم فتحسب الرسوم على واقعه بصرف النظر عن رسوم التسجيل ويزاد على الثمن قيمة التحسينات التي يطلبها الخصم أو يقدرها أهل الخبرة أو تقدرت في الحكم (ص ٢٢)

إذا استأنف المحكوم عليه في الشفعة الحكم الصادر ضده فيها وقدر قيمة العقار يازيد مما قدره طالب الشفعة فتؤخذ رسوم الاستئناف على ما يقدره المستأنف ولو انحصر طلبه في إلغاء الحكم الابتدائي (١) (ص ٢٢)

إذا حكم في الاستئناف بالتمن الذي قدره المستأنف فيؤخذ رسم على الفرق الذي يظهر بين التقديرين (ص ٢٢)

تؤخذ رسوم مقررّة على تسجيل إعلانات طلب الاخذ بالشفعة بالمحكمة الابتدائية الاهلية وعلى الصورة الواجب إعائها منه للمحكمة المختلطة (٢) باعتبار كل ورقة حسب أصل الاعلان عشرين قرشاً ولا فرق في ذلك بين كون الاعلان مشتملاً على رفع الدعوى ومتحصلاً عليه رسم نسبي أو أنه إعلان مستقل (ص ٢٣)

عند رفع دعوى طلب الشفعة قبيل قيدها بالجلول أى وقت دفع ثلاثة أرباع الرسم النسبي المستحق للمحكمة الاهلية يتحصل مبلغ جنيه وخمسة مليم ويتورد للخرينة أمانة على ذمة رسوم المحكمة المختلطة (ص ٢٣)

وفي حالة الحكم نهائياً بنبوت الشفعة يصير تسجيل ملخص الحكم الصادر بذلك بقلم كتاب المحكمة الابتدائية الأهلية بدون رسم اكتفاء بالرسم النسبي المتحصل على الدعوى ثم تخرج صورة من هذا الملخص المسجل بنفي رسم أيضاً وترسل بقلم كتاب المحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار لتسجيله بها برسوم قيدية وإعادته بالأفادة الواضحة بها مقدار الرسم المطلوب وبورودها بتبين

(١) حلف من هذه الفترة والتي يسد ما يتعلق بالمراضة لان المادة ١٧ من قانون الشفعة الصادر في سنة ١٩٠١ قصت على عدم قبول المراضة في الاحكام القايية .
(٢) لتسجيل بها مجازاً بنفي رسم اكتفاء بأخذ الرسوم المقررة عليها للمحكمة الاهلية (منشور الحفانية المبلغ من النيابة العمومية في ١٣ أغسطس سنة ١٩١١ عمرة ٨ ملى)

تدفتر الامانات المستحق لقل كتاب المحكمة المختلطة من رسم التسجيل (١) والباقي بعد ذلك يصرف لصالح الامانة فان قصت الامانة عن الرسم المستحق فلا تسلم صورة الحكم ولا أى ورقة من أوراق القضية مالم يدفع الطالب كماله الرسم (ص ٢٣)

وإذا حصل التنازل عن الدعوى قطعياً أو إذا لم يحكم نهائياً بالشفعة أو حكم بشطب الدعوى أو بإبطال المرافعة فيها فترد الامانة المتحصلة على ذمة رسوم المحكمة المختلطة لصاحبها وقت طلبه إن لم يكن مستحقاً على الدعوى رسوم للمحكمة وفى حالة الرجوع للدعوى بعد الشطب أو بإبطال المرافعة لا يقبل طلب التجديد مالم تدفع الأمانة المذكورة ثانية وذلك بدون إخلال لما تدون بمنشور الحاقانية نمرة ٥ قننیش (ص ٢٣)

طلب الحكم يسقط حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة يؤخذ عنه رسم نسبي على قيمة العين إذا لم تسبق دعوى شفعة

(كتاب الحاقانية لمحكمة المنصورة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠)

(١) ويضاف لایرادات الحاكم الاملية (منشور الحاقانية الصادر فى يوليه سنة ١٩١٥) حكم الشفعة يسجل بمعرفة المحكمة ومن تلقاء نفسها بدون توقف على رضاء المدعى (كتاب الحاقانية فى ٢١ يوليه سنة ١٩١٧ لمحكمة الزقازيق) .
الصلح فى دعوى الشفعة يبتى حكماً ويجب تسجيل بحضره (من الحاقانية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ لمحكمة طنطا) .

أحكام الشفعة الواجب على قلم الكتاب تسجيلها من تلقاء نفسه هى التى تصدر بنهاية مجت الشفعة أما الأحكام الابتدائية فتسجل متى علم قلم الكتاب أنها أصبحت نهائية وإن ما جاء بتعليمات ترفیفة الرسوم صفحة ٢٣ من عدم تسليم صورة الحكم ولا أية ورقة من أوراق القضية مالم يدفع الطالب كماله الرسم المستحق على التسجيل بالتطبيق للأتممة الرسوم المختلطة الصادرة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ قاصر على الصور التى تطلب بمد وصول إخطار المحكمة المختلطة فى حالة ما إذا طلب المختلط رسماً زائداً عن الامانة المتحصلة (كتاب الحاقانية لمحكمة طنطا المؤرخ فى ١٩ مارس سنة ١٩١٩) .

طلب إسقاط حكم الشفعة لعدم قيام الشفيع بالواجبات المفروضة عليه
يؤخذ عنه رسم نسبي لانه في هذه الحالة تعتبر الدعوى بطلان حكم شفعة وإعادة
الملكية الى المشفوع منه

(كتاب المغانية لمحكمة النيا في ٧ يونية سنة ١٩٣٨) (١)

الباب العاشر

في القسمة والبيع الاختيارى

إذا رفضت دعوى بطلب فرز حصة شائعة في عقار وفي أثناء سيرها طلب
كل أو بعض المدعى عليهم فرز حصته أيضاً فيجب احتساب الرسم عن
الحصص المطلوب فرزها باعتبار أن حصص المدعى عليهم منضمة لبعضها (٢)
(ص ١١)

إذا رفضت دعوى بطلب فرز حصة في عقار ودفع رسمها ثم باع الطالب
بعضها أو كلها إلى غيره وطلب المشتري فرز ما يبيع له في ذات الدعوى
المقامة بطلب القسمة فلا تؤخذ رسوم حديثة ا كتنفاه بالرسم المدفوع من
البائع (٣) (ص ١١)

-
- (١) هذا رأى جاء مخالفنا لما رأيته الوزارة في ١٠ يولية سنة ١٩١٥ وكتبت عنه لمحكمة
مصر بأخذ رسم مقرر على طلب إسقاط حكم الشفعة لعدم قيام الشفيع بالواجبات المفروضة عليه
(٢) فإذا كان الطلب أمام الخير المعين للفرز فلا يحتسب رسم على الحصص التي فرزت بناء
على هذا الطلب إلا إذا صدقت المحكمة على ذلك .
(٣) وإذا باع المدعى عليهم كلهم أو بعضهم لمعيهم في العقار المراد قسمته في ثناء سير

إذا رفعت دعوى بطلب إثبات ملكية حصة شائعة في عقار و بفرز وقسمة هذه الحصة فتؤخذ أولا رسوم نسبية على قيمة الحصة المذكورة ومتى حكم بثبوت الملكية وطلب السير في عمل القسمة فيتحصل علاوة على الرسم السابق رسم قسمة على تلك الحصة إذا كان العقار بين جملة شركاء فإن كان بين شريكين فقط يحسب الرسم على ثمن العقار جميعه (ص ١٢)

قسمة التفتيش يحسب رسمها بالنصف على مجموع ثمنها حتى ولو كان الطلب من أحد الشركاء

(رأى التفتيش لمحكمة الموسيقى في سنة ١٩١٣)

قسمة الأعيان الموقوفة يؤخذ عليها رسم مقرر (١)

(كتاب الحفاية لمحكمة بنى سوف في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٠)

قسمة المأبأة يؤخذ رسمها مقرر

(رأى التفتيش لمحكمة السيدة في ١٥ ماي سنة ١٩١٠)

الدعاوى التي ترفع بطلب قسمة الأعيان و ريعها يؤخذ رسمها بواقع النصف على ثمن الأعيان وبالكامل على الريع باعتبارها قائما بذاته

(كتاب الحفاية المؤرخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٨ لمحكمة المنصورة)

لا يجوز تحصيل الرسوم على ما زاد على الثلاثمائة جنيه في دعاوى القسمة التي يكون فيها قاصر أو غير أهل للتصرف إلا بعد التصديق عليها من المحكمة

دعوى القسمة وطلب الميعى دخول المشتريين في الدعوى فلا تؤخذ رسوم جديدة .
تنازل الشفع عن حكم الشفعة بعد أن أصبح نهائيا لا يمنع من تسجيله (من الحفاية لمحكمة المنصورة في ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩) .

(١) وإذا كان طلب فرز الاطيان الموقوفة مقدما من الواقف وكانت تلك الاطيان شائعة في اطيان غير موقوفة فتؤخذ الرسوم في هذه الحالة نسبية على مقتضى القواعد المقررة للقسمة وكذلك تكون الرسوم نسبية إذا طلب كل من الواقفين فرز اطيانه الموقوفة من اطيان الآخر

الابتدائية وإذا شطبت الدعوى بعد الاقتراع وقبل التصديق فلا يؤخذ شيء إلا إذا تجددت بعد الشطب فيتحصل فيها ربع الرسم وعند الحكم بالتصديق يؤخذ باقى الرسوم (١)

(مشور الحفانية المؤرخ في ١٥ مايو سنة ١٩١٦)

إذا رفعت دعوى بطلب التصديق على قسمة اختيارية فتؤخذ رسوم نسبية بموجب الفقرة الخامسة من مادة ٢ على قيمة الشيء المقسوم بناقص المائة خمسين (٢)
(ص ١٤)

إذا رفعت دعوى بطلب قسمة حصة في عقار مشترك بين شركاء متعددين وفي حالة عدم إمكان القسمة يباع ذلك العقار فالرسوم النسبية تسحق في هذه الحالة على ثمن العقار جميعه (٣) وتدخل جميع إجراءات البيع ضمن هذا الرسم ومضى ثم البيع يؤخذ رسم مرسوم المزداد على الثمن المباع به ولكن إذا انتهت القضية بدون أن تحصل فيها إجراءات أو تصدر أحكام تفيد أن العقار غير قابل للقسمة فيرد الرسم الزائد عن قيمة الحصة أو الحصص المطلوب قسمتها (٤) (ص ١١)

(١) وإذا صدقت المحكمة الابتدائية في القضاء التي تزيد قيمتها عن الثلاثمائة جنيه على القسمة التي أجرتها المحكمة الجزئية وأحالت الأوراق على هذه المحكمة لعل الاقتراع ثم شطبت الدعوى قبل الاقتراع فيتحصل باقى الرسوم المستحقة على العقار الذى حصلت قسمة (٢) إذا طلب أحد الشركاء التصديق على عقد القسمة فيما يختص بنصيبه فقط وصدقت المحكمة على ذلك أو حكمت من تلقاء نفسها بالتصديق على حصص جميع الشركاء فلا يؤخذ إلا رسم الحصة المطلوب التصديق عليها وإذا طلب باقى الشركاء أو أحدهم صورة تنفيذية من هذا الحكم فلا تسلم إلا إذا دفع الرسم المستحق على حصص طالبي الصورة .

(٣) بناقص المائة خمسين (مشور الحفانية المؤرخ في ١٩ يونيو ١٩٠٢)

(٤) فإذا كانت قيمة العقار المطلوب بيعه تزيد عن الثلاثمائة جنيه فلا يحصل باقى الرسم الزائد عن الثلاثمائة جنيه إلا بعد صدور حكم البيع أما الحكم الذى يصدر بعدم إمكان القسمة

وإذا كانت قيمة العقار تزيد على الثلاثمائة جنيه فلا يحصل رسم القسمة عن المبلغ الزائد عن الثلاثمائة جنيه إلا بعد صدور حكم رسم المزايد بمراجعة أن هذا الرسم هو غير رسم رسم المزايد الواجب تحصيله من المشتري

(منشور الحفائية المؤرخ في ٤ يناير سنة ١٩٢٣)

طلب بيع المنقولات لعدم إمكان قسمتها يؤخذ عنه رسم نسبي بناقص المائة خمسين .

(كتاب الحفائية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ لمحكمة مركز طنطا)

إذا رفضت دعوى بطلب فرز نصيب المدعى في عقار وتعين خبير قرر بعدم إمكان القسمة عيناً فأمرت المحكمة ببيع العقار ولما طرح للبيع زادت قيمته لأكثر من ضعف الثمن المقدر له بمعرفة الخبير فتحسب الرسوم على القيمة التي قدرها الخبير ثمناً للعقار لا على القيمة التي رسا فيها مزاده أخيراً

(كتاب الحفائية لمحكمة أسبوط في ٢ مارس سنة ١٩٢٠)

إذا رفضت دعوى بطلب قسمة حصة في عقار ويومه في حالة عدم إمكان قسمته وتحصل الرسم على قيمة جميع العقار ثم تعين فيها خبير وقبل أن يباشر عمله

أو بإجراء البيع فلا يترتب عليه أخذ باقي الرسم (رأى التفتيش لمحكمة قويسنا في • يناير سنة ١٩١٨) .

وإذا رسا المزايد بأقل من الثلاثمائة جنيه فتحسب الرسوم على الثلاثمائة جنيه .
إذا حكم بفرز نصيب أحد الشركاء وبأن يعطى له مبلغ علاوة على نصيبه المفرز فلا تؤخذ منه رسوم على هذا الفرق .

أما إذا ألزم بمبلغ نظير فرق حصته فيؤخذ منه الرسم بناقص المائة خمسين على هذا المبلغ باعتباره منقلاً لثمن الحصة .

إذا تمدد طالبوا القسمة ولم يبق إلا شريك واحد فيؤخذ الرسم على ثمن جميع العقار وإذا توفي هذا الشريك أثناء سير الدعوى وكان ورثته أكثر من واحد أو ظهر شركاء آخرون في العقار المطلوب قسمته فتحسب الرسوم على الحصة أو الحصص المطلوب فرزها .

شطببت الدعوى فى هذه الحالة يرد الرسم الزائد عن ثمن الحصة المطلوب فرزها
للمدعين مادام لم يصدر حكم ببيع العقار لعدم إمكان قسمته

(كتاب الحفاية لمحكمة ديباط فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٠)

المنقولات التى يطلب بيعها أمام المحكمة لعدم إمكان قسمتها كما كينة الطحين
مثلاً لا يؤخذ رسم على الحكم الصادر برسومزادها

(كتاب الحفاية لمحكمة المنصورة فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٠)

يؤخذ رسم نسبي بواقع النصف على طلب الحكم ببيع العقار لعدم إمكان
قسمته على ثمن العقار جميعه وعلى طلب التصديق على القسمة الاختيارية إذا كان
العقار المقسوم مشتركاً بين شريكين أو إذا كان مملوكاً لشركاء متعددين واشتملت
القسمة جميع حصص الشركاء

ويؤخذ رسم مقرر على طلب بيع العقار بيعاً اختيارياً

(كتاب الحفاية لمحكمة طنطا فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨)

الباب الحادى عشر

فى الصلح

إذا وقع الصلح على يد المحكمة قبل انتهاء المرافعة وبشرط أن لا يكون قد
صدر حكم تمهيدى فى الدعوى فيرد نصف الرسم النسبي الذى تحصل على الدعوى
باعتبار القيمة التى طلبت حين رفعها إذا كانت قيمة الصلح لا تتجاوز القيمة
المذكورة فإن تجاوزتها تؤخذ الرسوم على الزيادة بشرط أن لا يكون رفع من
أجلها دعوى أخرى تحصل عنها رسم نسبي (ص ١٥)

إذا اشتمل محضر الصلح على إثبات حقوق لطرفي الخصوم فتؤخذ الرسوم على حق كل طرف منهما باعتباره قائماً بذاته ولا تؤخذ رسوم على الشيء الذي يأتي ذكره فيه على أنه حق لغيرهما (ص ١٦)

إذا وقع الصلح في قضايا ضمت لبعضها فيعتبر الصلح واقعاً في كل منها فإن لم تتجاوز القيمة المصطلح عليها مجموع المدعى به في تلك القضايا يرد نصف الرسم المأخوذ على كل قضية أما إذا تجاوزته فيؤخذ رسم على الزيادة باعتبارها منضمة إلى مجموع الطلبات فيها (ص ١٦)

إذا اشتمل محضر الصلح على شيء مما لا يمكن تقدير قيمة له فيؤخذ رسم مقرر علاوة على الرسم النسبي المحتسب على الشيء المقدرة قيمته ولا يؤخذ هذا الرسم الا على محضر الصلح (١) الذي يتضمن ذلك إذا كانت الدعوى برسوم نسبية (ص ١٦)

إذا وقع الصلح بين الطرفين أمام لجنة المعافاة فتحسب رسوم نسبية على قيمة الشيء الذي تم عليه الصلح فإذا كان مما لا يمكن تقدير قيمة له يؤخذ رسم مقرر بشرط أن تكون اللجنة صدقت عليه وحررت به محضراً واجب التنفيذ (ص ١٦)

إذا لم يتيقن بمحضر الصلح الذي يحصل أمام لجنة المعافاة من المزمع بالمصاريف فتتحصل من طرفي المتصالحين (٢) (ص ١٦)

الحكم الذي يصدر بتعيين أهل خبرة أو بسماع شهود أو بتحليف الجين الحاسمة يعتبر تمهيداً ويمنع من رد نصف الرسوم (ص ١٦)

(١) وعلى الصورة التنفيذية التي تطلب منه وعلى إعلانها .

(٢) بنسبة ما اكتسبه كل طرف .

وكذلك قرار المحكمة بتأجيل الدعوى لاثبات أو نفي المدعى به بالبينة
(ص ١٦)

وأيضا سماع شهادة شاهد من تلقاء نفس المحكمة

(من الحفائية لمحكمة أدنو سنة ١٩١٥)

وتنازل المدعى عن دعواه مع التزامه بمصاريف الدعوى

(من قسم القضايا إلى وزارة الحفائية في ٧ مارس سنة ١٩٢٩)

والحكم الصادر برفض دعوى التزوير

(من الحفائية لمحكمة مصر في يونيو سنة ١٩٣٠) (١)

والحكم الصادر بانتهاء الخصومة بناء على ورقة محررت بين الخصوم بتصلحهم
وتحمل كل منهما بمصاريفه

(مبدأ الحفائية في سنة ١٩٣٠)

أما تأجيل النطق بالحكم (٢) وقرار المحكمة بطلب الخصوم أمام أودة المشورة
فلا يمنعان من الرد (ص ١٦)

(١) وكذلك الحكم الذى يصدر بقبول أدلة التزوير أو بتزوير الورقة المطعون فيها أو
بصحتها يمنع من رد نصف الرسوم .

(٢) ذكر في الوجه الثالث من الحالة الاولى من مادة (٣) من التصفية أن الرسوم تنقص
بقدر خسين من كل مائة في الصلح إذا حصل على يد للمحكمة بمقتضى محضر محرر قبل انتهاء
المرافعة وذكر في هذه الفقرة من التعليمات أن تأجيل النطق بالحكم لا يمنع من رد نصف
الرسوم على أن تأجيل النطق بالحكم فى الغالب لا يكون إلا بعد انتهاء المرافعة لمحضر الصلح
الذى يتحرر بعد تأجيل النطق بالحكم لا يعتبر تحريره إذا بعد انتهاء المرافعة إذ من الجائز
أن تفتح المحكمة باب المرافعة وأن تقرر بتأجيل الحكم وتكليف الخصوم بتقديم مذكرات
باقوالهم فن ذلك يستتبع أن المرافعة لا تتم بتأجيل النطق بالحكم ولا تنتهى إلا بصدوره .

وكذلك قرار إيقاف الدعوى

(من الحفائية لمحكمة مصر في ١٣ يوليو سنة ١٩١٤)

وحكم تعيين الحارس القضائي

(كتاب الحفائية لمحكمة مصر في ١٣ مارس سنة ١٩١٥)

والقرار الذى يصدر بانتقال المحكمة للاطلاع على أوراق

(كتاب الحفائية لمحكمة المنصورة في ٢٢ يناير سنة ١٩١٦)

والقرار الذى يصدر من المحكمة الاستئنافية بحضور الخبير المعين من محكمة

أول درجة لمناقشته فيما جاء بتقريره ومحاضر أعماله

(كتاب الحفائية لمحكمة طنطا في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٧)

والحكم الصادر بعدم الاختصاص

(كتاب الحفائية لمحكمة طنطا في ٢ يناير سنة ١٩١٩)

والحكم الصادر برفض الدفع الفرعى بعدم قبول الدعوى

(كتاب الحفائية لمحكمة شبين الكوم في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٩)

والحكم الصادر برفض الدفع بسقوط الحق بمضى المدة لأنه حكم فرعى

لا تمهيدى

(كتاب قسم القضايا الحفائية في ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٤)

والقرار الذى يصدر بتأجيل الدعوى لأعلان الخصم باليمين الذى يطلبه

المدعى

(رأى التفتيش في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٠ لغتس منطقة المنصورة)

والحكم بقبول الالتماس وتحديد جلسة لنظر الموضوع

(كتاب الحفائية لمحكمة مصر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠)

وقرار الاحالة إلى دوائر محكمة الاستئناف بمجموعة

(كتاب الحفائية لمحكمة استئناف مصر في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١)

يشترط في الصلح على يد المحكمة أن يكون مشتملاً على الكيفية التي يتم عليها الصلح بين الخصوم والمحكمة صدقت عليه وحررت به محضراً واجب التنفيذ أما إذا حضر الخصوم أو بعضهم أمام المحكمة وتنازل المدعى عن دعواه وطلبوا شطب الدعوى من جدول القضايا بالنظر لحصول الصلح بينهم، وقررت المحكمة بالشطب فلا يعتبر ذلك صلحاً على يد المحكمة ولا ترد نصف الرسوم (ص ١٦)

الصلح على تنازل المدعى عن دعواه والتزام المدعى عليه بالمصاريف هو صلح يوجب احتساب الرسم بنقص المائة خمسين

(كتاب الحفائية لمحكمة أسبوط في ٢٢ فبراير سنة ١٩١٦)

إذا رفعت دعوى برسوم مقررة ثم تم الصلح بين الطرفين على يد المحكمة أو على يد أهل الخبرة وصدقت عليه المحكمة وكان ذلك الصلح يكسب الخصوم أو بعضهم حق ملكية الشيء الذي كان موضوع النزاع فتؤخذ رسوم نسبية على قيمة ذلك الشيء بدلا من الرسوم المقررة فإن كانت قيمة ما استحق من الرسم المقرر يزيد عن الرسوم النسبية فلا تردد الزيادة وأن قصت عن النسبي فيتحصل الفرق (ص ١٧)

إذا رفعت دعوى نزاع ملكية عقار وتصلح الخصوم فيها على يد المحكمة على أن تنازل الدائن عن الحق الجارى التنفيذ من أجله وعن حقوق أخرى صادر بها أحكام مقابل أن المدين أعطاه تحويلا أو نحوه بمبلغ يزيد عن مجموع المبالغ المقضى بها عليه في تلك الأحكام والمصاريف المترتبة عليها فتؤخذ رسوم نسبية بنقص المائة خمسين على قيمة الزيادة فقط (ص ١٧)

إذا رفعت دعوى نزاع ملكية وحصل الصلح على يد المحكمة على أن أعطي

المدين لدائته عقاراً بصفة رهن على المبلغ المطلوب أو بصفة بيع في نظير ذلك المبلغ فلا تستحق رسوم في هاتين الحالتين غير ما أخذ على التنفيذ عند الطلب (ص ١٧)

وقوع الصلح على يد المحكمة في دعوى نزاع الملكية لا يعطى الحق لصاحب الشأن في استرداد نصف رسم التنفيذ (ص ١٧)

جميع الدعاوى المنخفضة رسومها الى النصف او الربع اذا حصل الصلح فيها على يد المحكمة لا يرد شيء من رسومها (ص ١٧)

ولا يرد شيء من الرسم النسبي اذا كانت الدعوى الواقع فيها الصلح مأخوذاً عنها رسم نسبي عشرة قروش واذا حصل الصلح في دعوى يقل نصف رسمها عن العشرة قروش فلا يرد منه إلا ما زاد عن العشرة قروش (ص ١٧)

إذا رفعت دعوى بطلب تثبيت ملكية حصة شائعة في عقار وحصل الصلح فيها على أن المدعى يأخذ في مقابل هذه الحصة قسماً محدداً فلا يؤخذ الرسم إلا على طلب تثبيت الملكية فقط إذا رفعت دعوى مند مدعى عليهم متعددين وتم الصلح بين البعض وحكم على البعض الآخر فيحتسب رسم نسبي على مجموع المبالغ المتصالح عليها والمحكوم بها ثم يستبعد من الرسم نصف ما يستحق على المبلغ المصطلح عليه بنسبته في المجموع .

إذا رفعت دعوى بتثبيت ملكية عقار ثم حصل الصلح فيها على أن المدعى عليه تنازل للمدعى عن عقار آخر مقابل القدر المطلوب تثبيت ملكيته له فتؤخذ الرسوم على العقار الأكثر قيمة .

إذا حصل الصلح في دعوى اثبات الحالة بعد الحكم بتعيين الخير فالرسوم النسبية التي تستحق على ما حصل الصلح عليه تكون بواقع النصف علاوة على الرسم المقرر المستحق على الأوراق التي تحررت قبل الصلح ولا يكون هذا الحكم مانعاً من رد نصف الرسوم لأنه يعتبر صادراً في دعوى مبهمة للقيمة .

غرامة التزوير المحكوم بها من المحكمة الابتدائية في قضية مدنية انتهت أمام محكمة الاستئناف بالصلح بين الطرفين يجب تحصيلها لأن الصلح في الاستئناف لا يتناول الغرامة ولا يؤثر عليها (من الحفاية لمحنة أسبوط في ٢٣ مايو سنة ١٩١٢) .

إثبات عقد الصلح في محضر الجلسة واستبعاد القضية من الرول يعتبر بمثابة حكم الشطب

(رأى التفتيش لمحكمة الزقازيق في سنة ١٩٠٤)

إذا حصل الصلح بغير أن يمين في المحضر ما تصالح عليه الخصوم بأن قالوا تصالحنا وطلبوا التصديق والمحكمة أجابتهم لذلك فهذا التصديق كاف لرد نصف الرسوم

(كتاب المغانية لمحكمة الزقازيق في ٢٠ يناير سنة ١٩٠٧)

يرد نصف الرسوم التي تحصلت أولاً في القضايا المجدة بعد الشطب إذا انتهت بالصلح على يد المحكمة قبل صدور حكم تمييزي وهذا لا يبيح رد شيء من الرسوم المذكورة إذا ظلت القضية مشطوبة ولم تجدد

(منشور المغانية المؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤)

إذا حصل الصلح على صحة عقد بيع وتسليم الأطنان بما فيها من الزراعة فيعتسب الرسم على ثمن المين ويؤخذ على ثمن الزراعة رسم آخر باعتباره قائماً بذاته

(كتاب المغانية لمحكمة الزقازيق في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤)

إذا رفعت دعوى بطلب مبلغ وحصل الصلح فيها على استلام المدعى هذا المبلغ ونجمه بالمصاريف والمحكمة صدقت على الصلح فالرسم يؤخذ في هذه الحالة بواقع النصف

(كتاب المغانية المؤرخ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ لمحكمة الزقازيق)

لا رسم على المبلغ المصطلح على تقسيطه بين دائن ومدين أثناء نظر دعوى الاسترداد إذا كان هذا المبلغ سبق الحكم به

(رأى التفتيش لمحكمة ثلاثى سنة ١٩١٤)

لا تؤخذ رسوم على الشيء الذي يأتي ذكره في المحضر على أنه حق لنهر

المتصلحين ولا على ما يذكر فيه من الحقوق لأخذ الخصوم إذا كانت تلك الحقوق معترفاً بها في الدعوى قبل الصلح ولم تكن موضوع نزاع .
(من المفاتنة لهكمة بنى سويف في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٦)

إذا رفعت دعوى بمبلغ يزيد عن الثلاثمائة جنيه كألفي جنيه مثلاً ثم انتهت بالصلح على أن المدعى تحاسب مع المدعى عليه وخصم له مبلغ ١٨٠٠ جنيه وتعهّد له الآخر بسداد الباقي فيحتسب الرسم على الثلاثمائة جنيه فقط
(من المفاتنة لهكمة الزقازيق في ٢٢ فبراير سنة ١٩١٦)

إذا رفعت دعوى بطلب متأخر إيجار منزل وإخلاله ونازع المدعى عليه في ملكية المبنى للمنزل ثم حصل الصلح على أن اعترف المدعى عليه بملكية المنزل للمدعى وبأن يخليه في الوقت الذي حصل الاتفاق عليه فيؤخذ الرسم على قيمة المنزل الذي اكتسب المدعى ملكيته

(كتاب المفاتنة لهكمة مصر في ١٦ ابريل سنة ١٩١٦)
المبالغ التي تدفع للدعى بالجلسة من أصل مطلوبه في القضايا التي تزيد قيمتها عن الثلاثمائة جنيه تنفيذاً لمحضّر الصلح تحتسب عنها رسوم نسبية
(من المفاتنة لسنة عاظم وأخيراً لهكمة المنصورة في سنة ١٩١٨)

الفضولى التي ترفع بطلب تقديم الحساب وتتمى بالصلح على مبلغ معين يمد صدور حكم فيها بتعيين خبير تؤخذ عليها رسوم نسبية كاملة فإن كانت قيمة ما استحق من الرسم المقرر تزيد عن الرسوم النسبية فلا ترد الزيادة حيث يجب أخذ أرجح الرسمين .

(من المفاتنة لهكمة أسيوط في ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦)
إذا ظهر بعد الحكم بتقديم الحساب مبلغ اصطلاح عليه الخصوم فيؤخذ عنه نصف رسم نسبي علاوة على الرسم المقرر الذي استحق على القضية

لغاية حكم تقديم الحساب .

(كتاب الحقاينة لمحكمة مصر في ٥ مارس سنة ١٩٢٢)

إذا ضمت قضيتان لبعضهما وحصل الصلح فيها وكان المصطلح عليه معينا في كل قضية وصدر في إحدى القضيتين حكم تمهيدى قبل الصلح فلا تأثير لهذا الحكم على القضية الأخرى

(كتاب الحقاينة لمحكمة بنى سويف في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٨)

إذا رفضت دعوى بتقديم حساب وحكمت المحكمة بتكليف المدعى عليه بتقديم الحساب ثم تصالح الخصوم على أنه يظهر من نتيجة الحساب أن المدعى مدين للمدعى عليه في مبلغ واعترف المدعى به وحصل الصلح على أخذ هذا المبلغ فتؤخذ رسوم مقررّة على طلب تقديم الحساب ورسوم نسبية على المبلغ الذى اكتسبه المدعى عليه بمقتضى هذا الصلح بناقص المائة خمسين لأن الحكم القاضى بتكليف المدعى عليه بتقديم الحساب خاص بالطلب المستحق عليه رسم مقرر

(كتاب الحقاينة لمحكمة مصر في ٢ مارس سنة ١٩١٦)

إذا حصل الصلح على أن المدعى قبض من المدعى عليه المبلغ المرفوعة به الدعوى وأنه التزم بمصاريف القضية وتركها إل المدعى عليه فتحسب الرسوم واقع النصف

(كتاب الحقاينة لمحكمة الزقازيق في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤)

إذا رفضت دعوى بطلب مبلغ مائة جنيه تمويض عن أطيان ثم تعين خبير المعاينة وبعد ذلك شطبت الدعوى ثم تجددت بقيمتها وحصل الصلح على ١٢٠ جنيهاً فالحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى لا تأثير له على العشرين جنيهاً التى زادت فى محضر الصلح

(كتاب الحقاينة لمحكمة مصر في ١٤ يناير سنة ١٩١٩)

المبالغ التي ترد في محاضر الصلح بصفة شرط جزائي لا يحتسب رسم عليها إنما إذا طلب التنفيذ بها فيتحصل الرسم المستحق على التنفيذ

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط في ٥ مارس سنة ١٩١٦)

إذا رفعت دعوى مجهولة القيمة باعادة مجرى مياه لأصلها وبعد أن تعين فيها خبير حصل الصلح على أن تبادل الخصمان على قطعة أرض محدود معينة فهذا الحكم التمهيدى لا تأثير له على البذل الذى تم عليه الصلح بين الطرفين لأنه منفصل عن الطلبات الصادر بشأنها الحكم المذكور ويحتسب في هذه الحالة نصف رسم نسبي على ثمن العين الحاصل فيها البذل بخلاف الرسم المقرر المستحق على الاوراق لغاية محضر الصلح

(كتاب الحفانية لمحكمة الموسكى في ٣٠ ابريل سنة ١٩١٩)

إذا رفضت دعوى بطلب الحكم بمبلغ ٢٠٠ جنيه من ذلك ١٥٠ جنيه بسند والباقي مصاريف تجهيز ودفن مورث الطرفين وبعد أن صدر فيها حكم بالاحالة على التحقيق لاثبات المبلغ الأخير لصالح الطرفان فهذا الحكم التمهيدى لا تأثير له على المبلغ الأول ويستبعد من مجموع الرسم النسبي المنحصر على الدعوى نصف ما استحق على هذا المبلغ

(كتاب الحفانية لمحكمة دقن في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠)

إذا رفعت دعوى بطلب ثبوت ملكية أطيان وحصل الصلح فيها على أن المدعى عليه مسلم بطلبات المدعى مقابل أن يعطى الريع مدة حياته . فانتفاع المدعى عليه بتلك الأطيان لا يترتب عليه تحصيل رسم غير ما أخذ على ثمن الاطيان لأن حق الانتفاع يقدر تطبيقاً للمادة ٣٠ من قانون المرافعات باعتبار نصف قيمة العقار والملكية بالنصف الآخر

(كتاب الحفانية لمحكمة طنطا في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠)

إذا حصل الصلح على أن المدعى أخذ جزءاً من المبلغ المرفوعة به الدعوى وتنازل عن دعواه وعن مخاصمة بعض المدعى عليهم فتؤخذ الرسوم واقع النصف (كتاب الحفائية لمحنة أسبوط في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠)

إذا رفعت دعوى بطلب تثبيت ملكية حصّة شائعة في أطيان وعقار ثم انتهت صلحاً على أن أخذ المدعى أقل من نصيبه محدداً وتنازل عن باقي طلباته فيكتفى بما تحصل من الرسم على قيمة الدعوى عند رفعها إذا كانت قيمة ماتم عليه الصلح لا تتجاوزها

(كتاب الحفائية لمحنة الرقازي في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١)

إذا طلب تثبيت ملكية أطيان وصحة عرض مبلغ قيمة باقي ثمنها ثم انتهت صلحاً على أن صرح المدعى للمدعى عليه بصرف المبلغ المودع لديه فيعتسب رسم مقرر على محضر الصلح علاوة على الرسم النسبي المستحق على قيمة الاطيان واقع النصف لان الصلح أكسب المدعى عليه حق صرف المبلغ من الخزانة (كتاب الحفائية لمحنة بنى سوي في ٣١ مارس سنة ١٩٢١)

إذا طلب تعيين حارس قضائي على أطيان قيمتها أكثر من الثلاثمائة جنيه مع تثبيت ملكية المدعى لهذه الاطيان ثم انتهت صلحاً على أن المدعى عليهم يدفعون للمدعى مصاريف الدعوى وأن الطرفين اتفقا نهائياً على الموضوع ولم يبينوا ما اصطلاحوا عليه فيكتفى بالرسم النسبي الكامل السابق تحصيله وقت رفع الدعوى على الثلاثمائة جنيه

(كتاب الحفائية لمحنة طنطا في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١)

إذا رفعت دعوى بفسخ عقد إيجار قيمته ألفاً جنيه واعتباره كأن لم يكن وزد مبلغ مائة جنيه دفعت مقدماً من أصل التأمين وبرائة قيمة المدعين من مبلغ مائة

وخسين حنيهاً باقى التأمين ثم حصل الصلح على أن تنازل المدعى عليه عن التمسك بعقد الايجار وعن السند المأخوذ بباقى التأمين كما أنه دفع للمدعين المائة جنيه التى استلمها من التأمين وتنازل المدعى عن الدعوى فيؤخذ رسم نسبي على قيمة العقد فقط لان مبلغ التأمين داخل فيها

(كتاب الحقاينة لمحكمة مصر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢١)

الدعوى التى تعبد بقيمة أقل من القيمة التى أعلنت بها إذا حصل فيها الصلح فيحتسب رسمها بمقدار خمسين فى المائة من الرسم المستحق على الدعوى المطروحة أمام المحكمة لا التى أعلنت

أما ريع الرسم الذى تحصل عن الطلبات التى أعلنت واستبعدت قبل التقييد فمن حق الخزنة ولا يرد نصفه إن انتهت صلحاً

(مشور الحقاينة المؤرخ فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧)

الاتفاق بين الطرفين فى الدعوى على أن يتنازل المدعى عن دعواه وأن يلتزم المدعى عليه بالمصاريف يعتبر صلحاً لأنه يشمل تسامحاً من كل منهما فى بعض حقوقه

ويجب فى هذه الحالة أن يعتبر الصلح متناولاً موضوع الدعوى حسب الطلب المبين فى الصحيفة المعلنه فيحتسب الرسم على قيمة الطلبات بأكملها ويرد نصفه للمدعى بسبب الصلح

أما تنازل المدعى عن دعواه والتزامه بمصاريفها فلا يعتبر صلحاً

(كتاب قسم القضاء الحقاينة فى ٧ مارس سنة ١٩٢٩)

إذا رفعت دعوى بطلب تثبيت ملكية المدعين إلى الاطيان الخلفة عن مورثهم مع ريع هذه الاطيان ثم انتهت صلحاً على أن اختص المدعون بقدر معين وتمهّدوا بعدم المطالبة بالريغ وأن لا يتنازعوا المدعى عليه فى الاطيان المكلفة

باسمه وبأن المقارات المتروكة عن المورث تبقى مشتركة بين الورثة فتحسب الرسوم واقع النصف على ما اختص به المدعون ورسم مقرر على محضر الصلح وصورته لاشتماله على التمهيدات المذكورة

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط في ٣١ مايو سنة ١٩٣٠)

إذا رفعت دعوى بتأخر إيجار عن سنين مضت وانتهت صلحاً على أن دفع المدعى عليه جزءاً من الإيجار المتأخر وتنازل المدعى عن الباقي واتفق الطرفان على أن الشروط المنصوص عنها في عقد الإيجار تبقى كما كانت فتؤخذ الرسوم على القيمة المرفوعة بها الدعوة فقط

(كتاب الحفانية لمحكمة اتاي البارود في ٩ يونيو سنة ١٩٣٠)

إذا رفعت دعوى استرداد منقولات تزيد قيمتها عن الثلاثمائة جنيه وانتهت صلحاً على اعتراف الحاجز بملكية المسترد للأشياء المحجوزة وتنازل المدعى في مقابل ذلك عن دعوى الاسترداد فتحسب الرسوم بواقع النصف على قيمة الأشياء المستردة جميعها

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠)

إذا رفعت دعوى بتثبيت ملكية المدعى إلى قيراطين من فدان اشتراه من المدعى عليه الاول وقرض له المدعى عليه الثاني فيهما ثم حصل الصلح على أن استلم المدعى الفدان المباع إليه كاملاً وأن المدعى عليه الثاني أخذ نصف فدان حسب العقد الذي بيده فيؤخذ الرسم بواقع النصف على قيمة القيراطين فقط لان الاطيان التي اختص بها كل من المدعى والمدعى عليه الثاني بمحضر الصلح لم تكن موضوع نزاع فلا رسم عليها

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٢)

القضايا التي تزيد قيمتها عن الثلاثمائة جنيه وتنتهي صلحاً في الاستئناف على قيمة أقل من المحكوم بها ابتداءً لا ينطبق عليها منشور الوزارة الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ القاضي برد الرسوم المحصلة في محكمة أول درجة زائدة عما حكم به استئنافياً

(رأى التفويض في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٢)

لا يرد نصف الرسوم في القضايا التي تجدد بعد إبطال أو بطلان أو ترك المرافعة عند حصول الصلح فيها أسوة بالقضايا التي تجدد بعد الشطب ويحصل فيها الصلح الصادر بشأنها المنشور المؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤

(كتاب قسم القضايا الحفائية في ١١ أغسطس سنة ١٩٣٢)

إذا رفضت دعوى يطلب مبلغ عشرين جنيها تعويضاً ثم انتهت صلحاً على أن اعترف المدعى عليه ببيع قطعة أرض للمدعى بمبلغ مائة جنيه وأثبتت حدودها ونمرة الحوض بالمحضر فيؤخذ الرسم على المائة جنيه لأن شكل الدعوى تغير

(كتاب الحفائية لهكمة منفى في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٣)

تحتسب الرسوم عن الفوائد لغاية رفع الدعوى ولكن إذا حصل الصلح

في يوليو سنة ١٩٣٤ رأى قسم القضايا أن القرار الذي يصدر بإيقاف الدعوى حتى يفصل في دعوى التزوير يعتبر حكماً تعديداً وبحول دون رد نصف الرسوم في حالة الصلح وتبلغ هذا الرأي للمعاليق بالمشور المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٦

وفي نوفمبر سنة ١٩٣٨ رأى القسم المدول عن هذا الرأي وعدم تطبيقه فيما يتعلق بقرار إيقاف المداوى حين الفصل في دعوى التزوير إلى أن يتم التمدل الذي اقترحه في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من لائحة الرسوم وتبلغ هذا الرأي للمعاليق بالمشور الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ فاصبح الرأي الاول كان لم يكن وان قرار الايقاف لا يمنع من رد نصف الرسوم في حالة الصلح

عليها فيؤخذ الرسم عنها لغاية تاريخ الصلح منضمة إلى الدين

(كتاب الحفانية لمحكمة اسكندرية في ٤ مايو سنة ١٩٣٣)

إذا اشتمل محضر الصلح على فوائد مقدرة بمبلغ معين أو فوائد مثوية فيجب في كلتا الحالتين أخذ رسم عنها باعتبارها منضمة للمبالغ المصطلح عليها وفي حالة ما تكون الفوائد بنسبة مثوية يعمل حسابها لغاية تاريخ التصديق على محضر الصلح أما إذا اشتملت صحيفة الدعوى على طلب مبلغ معين وفوائده وانتهت صلحا بدون ذكر الفوائد في محضر الصلح فيحتسب الرسم النسبي على المبلغ وفوائده لغاية تاريخ رفع الدعوى .

(الكتاب الدورى المؤرخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٥)

إذا حصل الصلح أمام المحكمة الاستئنافية باعتراف المستأنف بصحة العقد الصادر منه إلى المستأنف عليه وقبوله الحكم الابتدائى قبولاً نهائياً فيحتسب الرسم في هذه الحالة بواقع النصف .

(كتاب قسم القضايا الحفانية في ٣١ يوليو سنة ١٩٣٤)

الباب الثانى عشر

فى المعارضة

« تنقص الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة فى المعارضة فى الاحكام التى تصدر فى غيبة بعض الخصوم من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف »
الفقرة الأولى من الوجه الثانى من مادة (٣)
يؤخذ رسم نسبي بواقع الزرع على المعارضات التى تحصل فى الأوامر الصادرة

بتقدير الرسوم والمصاريف وأجرة المحاماة وتمويض الشهود وأجرة أهل الخبرة والحارس باعتبار المبلغ المعارض فيه أو المطلوب تقديره ولو كانت القضية برسم مقرر (١) (ص ١٣) .

وكذلك على المعارضة التي تحصل في قوائم التوزيع الموقت وتحتسب على قيمة المبلغ المرفوعة من أجله المعارضة (ص ١٣) .

ويؤخذ رسم نسبي بالكامل على المبلغ الذي يطلب المحامي تقديره بصفة أتعاب ضد موكله وإذا حصلت معارضة في الأمر الذي يصدر بالتقدير فيؤخذ رسم نسبي على المعارضة بواقع الربع (ص ١٣) .

وإذا كان المبلغ المطلوب تقديره غير معين فتتحصل أمانة نسوى منها الرسوم

(١) عبارة المبلغ المطلوب تقديره أولها يضمن بأنه في حالة ما إذا طلب تقدير مبلغ معين وصدر الأمر بتقدير جزء منه وعرض في هذا الأمر وطلب تقدير كل المبلغ المطلوب فتؤخذ الرسوم على المبلغ جمعه بما فيه المبلغ المقدر مع أن المبلغ المقدر لا ينازع فيه المعارض وإنما يعارض فيها يطلبه زائداً عنه .

إذا تمددت المعارضات من حكم أو أمر واحد فيؤخذ في كل معارضة الرسم على القيمة المعارض فيها وإذا امتدت المعارضات لبعضها وكانت الرسوم المتحصلة في كل منها أو في بعضها عن جميع القيمة المحكوم بها أو للقدرة فيحتسب رسم نسبي على المعارضة الأولى ورسوم مقررة على الأجزاء التي حصلت في المعارضات الأخرى لغاية الظم « قياساً على ما جاء بكتاب الحفانية المؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩١٠ لحكمة القلازيق الخاص بضم الاستئناف لبعضها والمذكور في باب الاستئناف »

يؤخذ رسم مقرر من المعارضة في الحكم الذي يصدر في دعوى الحراسة المرفوعة بصفة دعوى فرعية ضمن دعوى أصلية مدفوع عنها الرسم النسبي « قياساً على ما ذكر في كتاب الحفانية المؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ لحكمة بنى سوف من أخذ رسم مقرر على استئناف هذا الحكم والوارد ذكره أيضاً في باب الاستئناف »

المعارضة التي تحصل من الحكومة أو الأفراد في تقدير قيمة العقار المتزوعة ملكيته للمنافع العمومية يحتسب عليها رسم نسبي بالكامل على القيمة المطلوب تخفيضها من المبلغ المقدر أو المطلوب زيادتها عليه .

المستجبة بعد صدور الأمر .

(كتاب الحقاينة لمحكمة الاستئناف في ١٨ يونيو سنة ١٩٠٢)

يؤخذ رسم مقرر على المعارضات التي تحصل في الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين المنصوص عنها في المادة ٧٢٧ مرافعات (ص ١٢) .

وتؤخذ رسوم المعارضة قبل إبداء المعارضات أو إعلانها (ص ١٣) .

إذا صدر حكم تمهيدى في غيبة أحد الخصوم وفي أثناء الجلسة المحددة لتنفيذ هذا الحكم حضر من صدر في غيبته وقرر في الجلسة بمعارضته في الحكم فتؤخذ على هذه المعارضة رسوم ولولم يحصل تكليف بالحضور .

(كتاب الحقاينة لمحكمة أسبوط في ابريل سنة ١٩٠٤)

إذا حكم بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض الدعوى في الدعاوى التي تزيد قيمتها عن الثلاثمائة جنيه فلا تؤخذ الرسوم إلا على الثلاثمائة جنيه فقط ولا يدخل في تقدير القيمة المصاريف الرسمية وأتعاب المحاماة .

(كتاب الحقاينة لمحكمة قنا في ٢٨ مارس سنة ١٩١٥)

الدعاوى التي تزيد قيمتها عن الثلاثمائة جنيه ثم يحكم فيها غيابياً بالطلبات ويحصل الرسم على ما حكم به ثم يعارض المحكوم عليه ويحكم في المعارضة بإلغاء الحكم التيمائى ورفض الدعوى فيسكنفى فيها بما تحصل مقدماً من الرسم على الثلاثمائة جنيه طبقاً لنص المادة ١٧ من تعريفة الرسوم لان المعارضة تعيد الدعوى لحالتها الأولى .

(كتاب الحقاينة لمحكمة الزقازيق في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢)

إذا صدر حكم غيابى وعارض فيه المحكوم عليه وطلب سقوطه لعدم تنفيذه في الميعاد القانونى ثم صدر الحكم بسقوطه وبتجديد جلسة أخرى للمرافعة في

الدعوى من جديد فلا تؤخذ رسوم جديدة لان الدعوى تعتبر أنها لا تزال قائمة

(كتاب الحقاينة لمحكمة بنى سويف فى ٨ فبراير سنة ١٩٢٣) (١)

إذا عارض المحكوم عليه فى الحكم الصادر ضده غايياً بدفع المبلغ المحكوم به وفوائده فيؤخذ رسم المعارضة على المبلغ المحكوم به وفوائده لغاية رفع الدعوى فقط ولا يؤخذ الرسم عن الفوائد من تاريخ رفع الدعوى لغاية تاريخ المعارضة لان المعارضة تعيد الدعوى لحالتها الأصلية

(كتاب الحقاينة لمحكمة بندر طنطا فى ٩ يوليو سنة ١٩٢٩)

الدعوى التى ترفع بىطلان حكم غيائى لسقوطه بسبب عدم تنفيذه فى الميعاد القانونى يؤخذ عنها رسم مقرر

(كتاب الحقاينة لمحكمة مصر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٠)

القضايا التى يحكم فيها غيائياً بقيمة تتجاوز الثلاثمائة جنيه ويحصل الرسم على الزيادة المحكوم بها طبقاً للمادة ١٧ من هذه التعريفة ويقضى فى المعارضة بقيمة أقل مما حكم به ابتدائياً فيحتسب رسمها على حسب ما قضت به المحكمة فى المعارضة بشرط أن لا يقل هذا الرسم فى أية حالة من الاحوال عن القيمة المحصلة مقدماً عن الثلاثمائة جنيه الاولى ويرد ما يكون قد تحصل زيادة عن ذلك إذ يجب أن يكون الرسم الذى يحصل فى أول درجة بنسبة ما حكم به فى ثانى درجة (معارضة كانت أو استئناف)

(المشور ان المؤرخان فى ٢٩ اكتوبر و ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١)

(١) يستفاد من المادة ٣٤٤ مراقبات أن البطلان خاص بالحكم التباينى دون ماسبقه من الاجراءات وعليه تكون عريضة الدعوى قائمة وطلب الحكم بما فيها من الطلبات لا يند دعوى جديدة تستحق عليها رسوم جديدة غير ما تحصل أولاً (حكم محكمة بنى سويف الاصلية فى القضية المدنية رقم ٩٢٢ سنة ١٩١٠)

إذا حصل إشكال عند تنفيذ حكم غيابي سقط لمضى المدة المقررة لسقوطه وفي أثناء نظر الاشكال طلب المستشكل ضده الحكم من جديد بالمبلغ السابق الحكم به وأجيب إلى طلبه وحكم بالمبلغ . فلا تحصل رسوم جديدة لأن رسم هذا الطلب يقبع الرسم النسبي المتحصل على القضية الأصلية

(كتاب المغانية لمكة النيا في ١٣ ابريل سنة ١٩٣٢)

عند تجديد الدعوى المحكوم فيها غيابياً لسقوط الحكم الغيابي بمضى المدة المقررة لسقوطه فيؤخذ رسم مقرر على اعلان التجديد فقط ويقيّد في الجدول بنمرة جديدة . أما باقي اجراءات الدعوى الجديدة فتتبع الرسم النسبي السابق تفصيله على القضية الأصلية

(كتابا المغانية لمكة طنطا في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ و ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥)

المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين رسمها مقرر

(كتاب المغانية لمكة بنى سويف في ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥)

يحتسب رسم مقرر على المعارضة في الغرامات التي يحكم بها على الشهود وعلى جميع المسائل المتعلقة بتأخيرهم أو امتناعهم عن الحضور

(كتاب المغانية لمكة سوهاج في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

تؤخذ رسوم نسبية على المعارضات التي يرفضها الخبراء عن الأحكام الصادرة ضدهم بقرامة

(النشر المؤرخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٨)

الباب الثالث عشر

في الاستئناف

« مادة ٤ — يؤخذ على استئناف الاحكام رسم كالرسم المقرر في أول درجة إلا إذا كان الحكم المستأنف صادراً في مسألة فرعية فالرسوم التي تؤخذ عنه تكون بواقع نصف الرسم المقرر في أول درجة فإذا صدر حكم الاستئناف وكان في موضوع الدعوى فيؤخذ باقي الرسم بتمامه »

لا يدخل في تقدير قيمة الاستئناف المصاريف الرسمية وأتعاب المحاماة المحكوم بها (ص ١٣)

أما إذا كان الاستئناف مرفوعاً عن المصاريف وأتعاب المحاماة فقط فتؤخذ الرسوم على قيمتها (ص ١٣)

إذا استأنف المدعي الحكم لانه لم يحكم له إلا ببعض طلباته يؤخذ منه رسم نسبي على المبلغ الذي رفض ويطلب الحكم له به من الاستئناف وإذا رفع المحكوم عليه استئنافاً عن هذا الحكم فيؤخذ منه رسم على المبلغ الذي حكم به ويطلب رفضه سواء كان ذلك الاستئناف أصلياً أو فرعياً (١) (ص ١٣)

إذا رفضت دعوى وحكمت المحكمة برفضها شكلاً وإلزام المدعى عليه بالمصاريف واستأنف ذلك الحكم وحكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي

(١) وسواء كان كل المحكوم به أو جزء منه

وإلزام المستأنف عليه بالمصاريف وأراد المدعى تقديم الدعوى ثانياً للحكمة الابتدائية فيؤخذ منه رسم نسبي جديد (١٥)

إذا حكمت محكمة أول درجة من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص واستؤنف ذلك الحكم وحكمت محكمة الاستئناف باختصاص المحكمة الصادر منها الحكم وأراد المدعى السير في الدعوى أمام تلك المحكمة فلا تؤخذ منه رسوم جديدة (ص ١٥)

فإذا كان حكم عدم الاختصاص مبنيًا على طلب أحد الخصوم وحكمت المحكمة الاستئنافية باختصاص محكمة أول درجة التي أصدرت الحكم المستأنف ينظر الدعوى وإلزام المستأنف عليه بمصاريف أول وثاني درجة وأراد المدعى السير في الدعوى بمحكمة أول درجة فيؤخذ منه رسم نسبي جديد (ص ١٥)

أما إذا قضى حكم المحكمة الاستئنافية باختصاص محكمة أول درجة التي أصدرت الحكم المستأنف وبأن المستأنف عليه ملزم بمصاريف الاستئناف فقط وأراد المدعى السير في الدعوى بمحكمة أول درجة المذكورة فلا يؤخذ منه سوى رسم مقرر على الاعلان فقط (ص ١٥)

إذا رفعت دعوى أمام المحكمة الابتدائية بدين وطلب الحكم بسقوط الحق في الدين بمضى السنة وحكم بعدم سقوط الحق ورفع الدين استئنافاً عن هذا الحكم ودفع الرسم النسبي على قيمة ذلك الدين ثم طلب الدائن أثناء المرافعة تأييد الحكم الابتدائي والحكم له بمبلغ الدين فلا يؤخذ منه شيء اكتفاء بالرسم السابق تحصيله (ص ١٨)

إذا رفعت دعوى بدين على شخصين أحدهما مدين والثاني ضامن وقضى فيها بالزام المدين بالمبلغ وإخراج الضامن واستأنف المدعى هذا الحكم وطلب

تعديله والحكم بالتضامن على الاثنين فتؤخذ رسوم نسبية على قيمة الدين (١)

(كتاب المقانية لمحكمة طنطا في ١٠ مارس سنة ١٩١٠)

إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يصرح الحكم الابتدائي بالتضامن ورفع المدعى عنه استئنافاً فاصراً على مسألة التضامن فيؤخذ رسم مقرر (٢)

(كتاب المقانية المؤرخ ٦ يوليو سنة ١٩١٢ لمحكمة الاستئناف)

يؤخذ رسم نسبي بالكامل على استئناف حكم المحكمين (ص ١٢)
إذا حكمت المحكمة الابتدائية بصحة أو فسخ عقد يشتمل على أعيان أكثر من المتنازع فيها وطلب أحد الخصوم من محكمة الاستئناف الحكم باعتبار ذلك العقد أو إلغائه بالنسبة للعين المتنازع فيها فتؤخذ الرسوم على قيمة تلك العين فقط (ص ٢١)

إذا حكم استئنافياً بتأييد حكم قيمته أكثر من الثلاثمائة جنيه فيعتبر الاستئناف مميلاً للقضية والخصوم إلى حالتهم الأولى قبل صدور الحكم المستأنف وحينئذ تكون المحاسبة عن الرسوم في الاستئناف كما لو كانت الدعوى رفعت من جديد فيؤخذ الرسم على قيمة الحكم المحكوم بتأييده (٣)

(كتاب المقانية لمحكمة مصر في سنة ١٩١٠)

(١) وإذا صدر الحكم على الاثنين بالتضامن واستأنف أحدهما الحكم بالنسبة للتضامن فقط فيؤخذ رسم نسبي على المبلغ الذي قضى به التضامن على المستأنف

(٢) وإذا استأنف أحد المحكوم عليهم أو بعضهم الحكم بالنسبة للتضامن فيؤخذ رسم نسبي على باقي المبلغ المحكوم به بعد استبعاد نصيب المستأنفين منه لأن الاستئناف يعتبر في هذه الحالة من المبلغ الذي قضى به التضامن

وإذا صدر الحكم على شخصين أحدهما مدعى والثاني ضامن متضامن واستأنف الضامن الحكم بالنسبة للتضامن فيؤخذ منه رسم نسبي على جميع المبلغ المحكوم به

(٣) الحكم اللقاضي برفض الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائي لا يعتبر بمثابة رفض الدعوى بل هو قضاء من الدرجة الثانية بما حكمت به المحكمة الابتدائية (من المقانية لمحكمة استئنافية في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

يؤخذ نصف رسم نسبي على استئناف الاحكام التمهيدية والفرعية بما فيها مسائل عدم الاختصاص ولو كان المستأنف طالباً بالحكم في الموضوع فاذا حكم في الموضوع يؤخذ باقى الرسم بالكامل و إذا قضى الحكم في الموضوع برفض الدعوى كانت قيمتها فوق الثلاثمائة جنيه فلا يؤخذ رسم غير المستحق على الثلاثمائة جنيه وإن لم يحكم في الموضوع فيكتفى بنصف الرسم المستحق لغاية الثلاثمائة جنيه (ص ١٨)

وتعتبر من الأحكام المذكورة في هذه الفقرة الاحكام الآتى بيانها ويؤخذ على استئنافها نصف رسم

الحكم الصادر فى الدعوى الفرعية الخاصة بعدم قبول الدعوى شكلاً

(كتاب الحقاينة لمحكمة الاستئناف فى سنة ١٩١٠)

الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (١)

(كتاب الحقاينة لمحكمة أسبوط فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٢)

الحكم الذى يصدر بتزوير الخالصة المطعون فيها فى دعوى نزاع الملكية

(كتاب الحقاينة لمحكمة أسبوط المؤرخ فى ٨ ديسمبر سنة ١٩١٣)

الاحكام التمهيدية الصادرة فى دعوى القسمة

(كتاب الحقاينة لمحكمة الاستئناف فى سنة ١٩١٤)

الحكم الصادر باعتماد تقرير الخبير الذى أجرى القسمة وتحديد جلسة للاقتراع

(كتاب الحقاينة لمحكمة مصر فى ٢٦ إبريل سنة ١٩١٥)

(١) حكم عدم جواز نظر الدعوى أو عدم سماعها لسابقة الفصل فيها يعتبر حكماً قطعياً وإن كان صدوره فى غير الموضوع . وهو من جهة الرسوم كالأحكام التمهيدية والفرعية

الاحكام الصادرة بتزوير سند أو مخالصة ، ويكون الرسم بواقع النصف
لرسم المحصل في أول درجة

(مشور الحقاينة المؤرخ في ١١ يوليو سنة ١٩٢٧) (١)

الاجكام الصادرة بسقوط الحق لا تعتبر من الأحكام الفرعية (ص ١٨)
إذا استؤنف الحكم الصادر برفض دعوى التزوير أو الإنكار فلا يؤخذ
رسم على الترافعة المحكوم بها (ص ١٣)

يؤخذ رسم نسبي بواقع النصف على الاستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر
في المعارضة الحاصلة في قائمة التوزيع المؤقت ويحتسب هذا الرسم على قيمة المبلغ
المرفوع من أجل الاستئناف (ص ١٩)

إذا حكم ابتدائياً بعدم قبول الدعوى وحكم استئنافياً بالناء هذا الحكم
 وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر الموضوع فيعتبر الحكم المستأنف حكماً فرعياً
 ويحتسب الرسم عليه بواقع النصف

(كتاب الحقاينة لمحكمة المنصورة في ٢٦ ابريل سنة ١٩١٩)

يؤخذ ربع رسم نسبي عن الاستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر برفض
 طلب نزع الملكية باعتبار القيمة المطلوب من أجلها نزع الملكية (ص ١٨)
(وعلى استئناف الأحكام الصادرة في دجوى نزع الملكية

(كتاب الحقاينة لمحكمة بني سويف في أول يوليو سنة ١٩٢٩)

« يؤخذ نصف رسم على استئناف قرار الايقاف في الطوى الماخوذ عنها رسوم نسبية »
 (١) لا تقيد دعوى التزوير في الجدول بل يخصص لها ملف يرفق بملف الدعوى الاجلية
 (مشور الحقاينة المؤرخ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٤)

وعلى استئناف أحكام رسو المزداد أسوة باستئناف أحكام نزع الملكية لأنها ناشئة عنها

(كتاب الحفاية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣)
و يؤخذ ربيع رسم نسبي أيضاً على استئناف الحكم الصادر بعدم جواز نزع الملكية لأن العقار لا يزيد عن الخمسة أفدنة مع الحكم بالانتفاع بربيع العقار لحين سداد الدين

(كتاب الحفاية لمحكمة طنطا في أول يوليو سنة ١٩٢٠)
وكذلك على استئناف الحكم الصادر في المعارضة في ألقاب الخجير
(كتاب الحفاية لمحكمة مصر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٥)

إذا رفعت دعوى بتثبيت ملكية أطيان أو رد عنها وحكم برد الثمن وبعد أن استأنف المحكوم عليه هذا الحكم قلم المستأنف ضمه استئنافاً فرعياً طلب فيه أن يقضى له في حالة عدم تأييد الحكم المستأنف بتثبيت ملكية للأطيان فلا يستحق على هذا الاستئناف الفرعي رسم جديد

(كتاب الحفاية لمحكمة الاستئناف في ١٣ مارس سنة ١٩١٧)
إذا صدر حكم تهديد واستأنفه المدعى عليه على حدته وقبل الحكم فيه من المحكمة الاستئنافية صدر الحكم الابتدائي في الموضوع بطلبات المدعى فطلب المدعى عليه في الاستئناف الحكم في الموضوع أيضاً بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فيؤخذ في هذه الحالة رسم كامل لأن نظر المحكمة الاستئنافية في الموضوع يشمل الحكم التهديدي أيضاً

(كتاب الحفاية لمحكمة طنطا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٨)
وتؤخذ رسوم مقررّة على الاستئناف الذي يرفع في الطلوى التبريد المقدرة قيمتها سواء كان الحكم المستأنف قطعياً أو فرعياً (ص ١٩)

إذا رفعت دعوى للمحكمة الابتدائية بطلب الحكم بثبوت ملكية حصة على الشيوع في عين محددة وتحصل رسمها النسبي وحكمت المحكمة الابتدائية للمدعى بملكية الحصة المطالب بها على الشيوع ولكن في قدر أكبر من تلك العين ورفع استئنافاً طلب فيه الحكم له بالمشاع في العين الممينة في طلبه الأول فلا يؤخذ منه في هذه الحالة سوى رسم مقرر (ص ١٨)

وإذا رفع المستأنف عليه استئنافاً فرعياً طلب فيه إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المدعى فيؤخذ منه رسم نسبي على قيمة الحصة المحكوم بها علاوة على الرسم المقرر (ص ١٨)

إذا حكم لشخص ابتدائياً ووصف الحكم بكونه غائباً أو لم يقض فيه بالنفاذ المؤقت أو صدر حكم موصوفاً بكونه حضورياً ومأمور فيه بالنفاذ المؤقت واستأنف المحكوم له أو المحكوم عليه وصف ذلك الحكم فيؤخذ على هذا الاستئناف رسم مقرر (ص ١٩)

إذا رفعت دعوى ابتدائية بطلب تقديم حساب وفي حالة التأخير في تقديمه يحكم على الخصم بمبلغ معين وحكم على الخصم بتقديم الحساب فقط ورفع استئناف من المحكوم عليه فيؤخذ منه رسم مقرر

أما إذا حضر المدعى عليه في الاستئناف وطلب الحكم على المستأنف بتقديم الحساب أو بمبلغ معين إذا تأخر في تقديمه فيؤخذ رسم نسبي على المبلغ المذكور بدلاً من الرسم المقرر فإن كانت قيمة ما استحق من الرسم المقرر لهذا الطلب تزيد عن الرسوم النسبية فلا ترد الزيادة وإثت قصت عن النسبي فيتحصل الفرق (ص ١٩)

ويؤخذ رسم مقرر على الاستئناف الذي يرفع عن الأحكام الصادرة في الاشكالات في التنفيذ (ص ١٩)

وعلى استئناف حكم رفض طلب إعادة البيع بزيادة العشر عن الثمن الراسى
به المزداد ثانياً

(منشور الحفائية المؤرخ فى ٢٦ مارس سنة ١٩١١)

وعلى استئناف الحكم الصادر فى دعوى القسمة بعمل القرعة إذا كانت
الطلبات قاصرة على عمل القرعة على ذات القسمة التى تمت فعلاً وقبلها المستأنف

(كتاب الحفائية المؤرخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٥ لمحكمة مصر)

وعلى استئناف الحكم الصادر فى دعوى الحراسة المرفوعة بصفة دعوى
فرعية ضمن دعوى أصلية مدفوع عنها الرسم النسبى

(كتاب الحفائية المؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ لمحكمة بنى سويف)

وعلى الاستئناف الذى يرفع عن إلغاء محضر صلح تصدق عليه من المحكمة
الابتدائية لعدم التوقيع عليه لأن ذلك خاص ببطلان الاجراءات

(رأى التفتيش لمحكمة بنى سويف فى سنة ١٩١٢)

وعلى استئناف الحكم الصادر بصفة مستعجلة

(كتاب الحفائية لمحكمة مصر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩)

إذا رفع استئنافان عن حكم واحد وموضوع واحد وكانت الطلبات فيهما
واحدة وفيما لبعضهما فيؤخذ على الأول رسم نسبي والثانى رسم مقرر لغاية الضم (١)

(كتاب الحفائية لمحكمة القازيق فى ١٨ يناير سنة ١٩١٥)

إذا رفع استئناف عن جزء من مبلغ محكوم به ابتداءً مع طلب تعديل
طريقة سداد الجزء الباقي من المبلغ المحكوم به بتقسيمه مثلاً فيؤخذ رسم مقرر على

(١) على ان يكون الرسم المقرر الذى يحتسب على أوراق الاستئناف المنضم لا يتجاوز
الرسم النسبي المستحق عليه فان كان الرسم المقرر المستحق على الاوراق يزيد عن الرسم النسبي
فيبقى الاستئناف المنضم برسم نسبي (مبدأ الحفائية فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

طلب التعديل علاوة على الرسم النسبي المستحق على المبلغ المرفوع بشأنه
الاستئناف

(كتاب الحفاية المؤرخ في ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ لمحكمة الزقازيق)

: إذا حكمت المحكمة الابتدائية بشئ لم يطلبه الخصوم وكان الاستئناف قاصراً
على ما حكم به بغير طلب فيؤخذ عليه رسم مقرر

(كتاب الحفاية لمحكمة طنطا في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٦)

إذا عين المستأنف أجلاً بعيداً لنظراً استئنافه ودفع ريع الرسم ثم أراد
المستأنف عليه التعميل وطلب إعلان خصمه بميعاد قريب لنظر الاستئناف
فيؤخذ على هذا الإعلان رسم مقرر ولا يقيد الاستئناف في الجدول إلا بعد دفع
باقى الرسوم المستحقة عليه (ص ١٩)

تكليف المستأنف عليه لخصمه بقيد استئنافه في ميعاد الثانية أيام المحددة
بالمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات يؤخذ عليه رسم مقرر (١)

وإعلان المستأنف عليه لخصمه بالحضور للجلسة لسماع الحكم ببطان
الاستئناف لعدم قيده في هذا الميعاد يعتبر طلباً مستقلاً ويؤخذ عليه رسم مقرر (٢)
(كتاب الحفاية لمحكمة الاستئناف في ١٨ يونيو سنة ١٩١٧)

(١) باعتبار عشرين قرشاً لأنه يعتبر من الأوراق النير متعلقة بدموى

(٢) باعتبار رسم المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف

إذا تعددت الاستئنافات من حكم واحد فيؤخذ على كل استئناف رسم قائم بذاته ما لم تضم بعضها
إذا حكمت محكمة الاستئناف بالناء القسة التي أجرتها المحكمة الجزئية ويعمل القسة
من جديد فلا تؤخذ رسوم نسبية جديدة بل تعمل القسة الثانية تبعاً للرسم الأول
إذا استغنى المستأنف عن قيد استئنافه بدفع ثلاثة أروايع الرسوم وقبل القيد في الجدول
تعد الرسوم المذكورة (من الحفاية لمحكمة المتصورة في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٩).

إذا كان استئناف الوصف والموضوع يتعلق بشئ واحد فلا يحتسب الرسم إلا على الطلبات الخاصة بالموضوع

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط في ٢٢ مارس سنة ١٩١٦)

تحصل الرسوم على الاستئناف كالرسوم الجزئية بصرف النظر عما طرأ على الاعيان من التحسين في الثمن

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٢)

إذا قدر المستأنف ثمن العقار بأكثر من القيمة المقدرة في الدعوى الابتدائية فيكون هذا التقدير حجة عليه ويجب تحصيل الفرق بهذا الاعتبار عن الدرجتين (كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٠)

وإذا قرر المستأنف بأن قيمة الدعوى أصبحت عند نظر الاستئناف أكثر مما قدرت ابتدائياً فيحصل الرسم على هذا التقدير عن الدرجة الاستئنافية فقط أما إذا قدرها في الاستئناف بأكثر من قيمتها بقصد قبول إستئنافه فلا يكون ذلك سبباً لتسوية الرسوم في الدرجة الابتدائية على هذا الاعتبار

(كتاب الحفانية لمحكمة قنا في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٣)

إذا رفعت دعوى بطلب مبلغ مائة جنيه مثلاً بمقتضى سببين وحكم بالنسبة لاحدهما وتبين خبير لموضوع السند الثاني واستأنف الحكم الصادر بشأن السند الأول وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييده والزام المدعي (المستأنف) بمصاريف الدرجتين فإذا أراد المدعي السير في الدعوى بالنسبة للسند الذي لم يحكم به فيؤخذ رسم نسبي جديد ولا يصح استعمال الرسم الذي دفع بعد أن تخصص بدعوى السند الاول

(كتاب الحفانية لمحكمة الزقازيق في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٧)

إذا رفعت دعوى بطلب الحكم بمبلغ معين ودفع المدين فيها فرعياً بعدم الاختصاص ثم حكم برفض هذا الدفع وفي الموضوع بالمبلغ المطلوب وبالمصاريف فاستؤنف هذا الحكم وطلب المستأنف إلغاءه والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص وإحالة الخصوم على المحكمة المختصة وأبقت الفصل في المصاريف فيؤخذ نصف رسم على الاستئناف الفرعى والسير في الاجراءات التى تحصل أمام المحكمة صاحبة الاختصاص تتبع الرسم النسبى السابق تحصيله على الدعوى

(كتاب المقانية لمحكمة الزقازيق فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢)

الدعوى التى تزيد قيمتها عن الثلاثمائة جنيه ويحكم فيها ابتدائياً بالطلبات ثم يستأنف المحكوم عليهم ويحكم استئنافياً بإلغاء الحكم الابتدائى وبرفض الدعوى فلا يؤخذ من الرسم النسبى غير ما تحصل مقدماً على الثلاثمائة جنيه لان رفض الدعوى استئنافياً جعل الحكم الابتدائى لا أثر له وكأنه لم يكن

(كتاب المقانية لمحكمة مصر فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٢)

إذا حكم بتثبيت ملكية المدعى إلى أعيان قيمتها أكثر من الثلاثمائة جنيه ثم حكم استئنافياً بعدم اختصاص الحاكم الاهلية بنظر الدعوى فيكتفى بأخذ الرسم فى هذه الحالة على الثلاثمائة جنيه فقط لان حكم عدم الاختصاص جعل الحكم الابتدائى لا أثر له

(كتاب المقانية لمحكمة مصر فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٢)

إذا حكم ابتدائياً بعدم جواز نظر الدعوى وحكم استئنافياً بإلغاء هذا الحكم وبجواز نظر الدعوى وإعادتها لمحكمة أول درجة للفصل فى موضوعها فاعلان

الخصوم أمام محكمة أول درجة لنظر الدعوى يحصل عنه رسم مقرر

(كتاب الحفانية لمحكمة أسيوط في ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩)

إذا قرر المستأنف بصحيفة الاستئناف بأنه أدخل المحل المؤجر فلا يؤخذ
رسم على الاخلاء ولا يتحصل الرسم على ما استجد من الايجار إلا لتأية تاريخ تقديم
صحيفة الاستئناف

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩)

الاحكام الصادرة في القضايا الخاصة بالمنافع العامة سواء كانت هذه القضايا
مرفوعة من الحكومة أو من الافراد يحصل رسم إستئنافا نسبيا طبقاً للعادة
الرابعة من اللائحة

(كتاب الحفانية لمحكمة استئناف مصر ٢٧ في نوفمبر سنة ١٩٢٩)

إذا رفع استئنافان من شخص واحد عن حكم واحد وموضوع واحد وضا
لبعضهما ومصدر فيهما حكم واحد فالرسم النسبي يستحق على كل استئناف على حدته
إذا ثبت أن سبب رفع الاستئناف الثاني هو هروبا من عدم قبول الاستئناف
الاول لقيده بعد الميعاد

(كتاب الحفانية لمحكمة اسيوط في ٣ مارس سنة ١٩٣١)

القضايا التي يحكم فيها ابتدائياً بقيمة تتجاوز الثلاثمائة جنيه وتحصل الرسم

أصبحت محكمة الاستئناف بدواً المراجعة في الاستئنافين القديين بل جدول العموي
رقم ١٠٥٣ و ١٠٥٤ سنة ٣٨ قضائية التضمن لبعضها حكماً في ٢ فبراير سنة ١٩٢٢
بجواز استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الكلية بصفتها محاكم أول درجة إذا كانت قيمة
الدعوى أكثر من ألفي قرش ولم تتجاوز خمسة عشر ألف قرش . أما إذا لم تزيد قيمة الدعوى
عن ألفي قرش فلا يكون الاستئناف مقبولا . وهذا الحكم مطابق للمادة ٢٤٠ من قانون

فيها على الزيادة المحكوم بها طبقاً للمادة ١٧ من هذه التعريفة وقضى فيها استثنائياً بقيمة أقل بما حكم به ابتدائياً . فيحسب رسمها على حسب ماقتضت به محكمة ثاني درجة بشرط أن لا يقل هذا الرسم في أية حالة من الأحوال عن القيمة المحصلة مقدماً عن الثلاثمائة جنيه الأولى ويرد ما يكون قد نحصل زيادة على ذلك إذ يجب أن يكون الرسم الذي تحصل في أول درجة بنسبة ماحكم به في ثاني درجة وأن يكون العمل بهذه القاعدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ وأن لا يكون لها أثر رجعي على ما قبل هذا التاريخ

(المنشوران المؤرخان في ٢٩ أكتوبر و ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١) (١)

القضايا الاستثنائية التي تزيد قيمتها عن الثلاثمائة جنيه وصدرت فيها أحكام في غير موضوعها كإبطال المرافعة أو اعتبار الاستئناف كأنه لم يكن أو عدم قبوله شكلاً . فهذه الأحكام تعتبر فيما يختص بالرسم بمثابة الأحكام الصادرة برفض الدعوى أو عدم قبولها وتسوى الرسوم على الثلاثمائة جنيه فقط .

(المنشور المؤرخ في ١١ مايو ١٩٣٢)

يؤخذ رسم مقرر على استئناف الحكم الصادر في المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين

(كتاب المطانية لمحكمة بنى سويف في ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥)

(١) وإذا تم الصلح بين طرفي الخصوم أمام محكمة ثاني درجة على قيمة تختلف عن القيمة الصادر بها الحكم الابتدائي أو اذا تنازل المستأنف عن الاستئناف والمعارضة فان الحكم الابتدائي يبقى قائماً من حيث اعتباره الأساس الوحيد في تسوية الرسوم (المنشور الصادر أول مارس سنة ١٩٣٥) .

إذا استأنف المدعى عليه في دعوى القسمة مصاريف الدعوى المحكوم بها عليه فتؤخذ رسوم هذا الاستئناف كاملة على المصاريف لأنها تعتبر طلباً مستقلاً لا يرتبط بموضوع الدعوى الأصلية المحصل رتبها بواقع النصف (كتاب الحفائية لمجكمة بنى سوف فى ١٠ يونيو سنة ١٩٣٨) -

الباب الرابع عشر

فى الأتماس

يؤخذ على التماس إعادة النظر رسم كالرسم المقرر فى أول درجة (من مادة ١٤)

الباب الخامس عشر

فى النقص والابرام

يجب على الطاعن أن يودع فى قلم الكتاب بصفة تأمين مبلغ ألف قرش إذا كان الحكم صادراً من محكمة استئناف أو خمسمائة قرش إذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية كغالة يحكم بمصادرتها إذا رفض الطعن أو إذا لم يقبل ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع يؤخذ فى المواد المدنية والتجارية أمام محكمة النقص والابرام رسم ثابت قدره ثلاثون قرشاً صاغاً عن كل ورقة أصلية أو صورة ورقة من أوراق

المحضرين أو قلم الكتاب وعشرة قروش صاغاً عن كل ورقة من المذكرات
المكتوبة التي تودع بقلم الكتاب
وهذا بخلاف المصاريف القضائية الواجب تحصيلها على يد المحكمة التي ترفع
إليها القضية بناء على إحالة محكمة النقض والابرارم

(القانون رقم ٢٨ الصادر في ١٠ يوليو سنة ١٩٢٣)

الباب السادس عشر

في الشطب وإبطال المرافعة

تنقص الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة في الرجوع إلى الدعوى
بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان ورقة التكليف بالحضور (الفقرة الثالثة من
الوجه الثاني من مادة ٣)

وتنقص بقدر خمسين من كل مائة في الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم
ببطلان المرافعة (الفقرة الرابعة من الوجه الاول من مادة ٣)

يشترط في الرجوع إلى الدعوى بعد شطبها أن لا تتغير عن حالتها الاولى
لا في الموضوع ولا في الخصوم (١) وألا تؤخذ عليها رسوم كلمة (ص ١٥)
وفي حالة الرجوع إلى الدعوى بعد الشطب إذا طلب المدعى الحكم له
بطلبات زيادة فيؤخذ ربع رسم على القيمة الاصلية ورسم كامل على الزيادة

(١) وان تجدد أمام المحكمة المرفوعة لها

باعتبارها منضمة للطلب الاصلى (١) (ص ١٥)

و إذا تجددت الدعوى بزيادة شخص أو أكثر على المدعى عليهم فتؤخذ رسوم مقررّة على إعلان من زاد علاوة على الرسم النسبى المستحق بعد الشطب (٢)
(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٤)

القضايا التى تجدد بعد الحكم بقبول ترك المدعين حقهم فى المرافعة فيها يحتسب عليها رسم كالرسم المستحق على الدعوى المجددة بعد إبطال المرافعة (٣)
(كتاب الحفانية لمحكمة المنصورة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠)

رسوم دعاوى القسمة المجددة بعد الشطب تكون بواقع الربع أى نصف الرسم المحصل أولاً

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٩)

دعوى التزوير التى يحكم بشطبها يؤخذ على تجديدها رسم نسبى بواقع الربع
(كتاب الحفانية لمحكمة استئناف مصر فى ١٥ يناير سنة ١٩٣٠)

(١) وإذا عدل طلبه بأقل من الطلب الاصلى فيؤخذ ربع الرسم على القيمة المملّة فقط
(٢) وإذا تجددت من بعض المدعين على المدعى عليهم أو على بعضهم فلا يؤخذ غير ربع الرسم وإذا زاد شخص أو أكثر على المدعين فتؤخذ رسوم كاملة
(٣) ومثلا القضايا التى تجدد بعد انقطاع المرافعة فيها المنصوص عنها فى المادة ٣٠٠ من قانون المرافعات

الاستبعاد من الرول حكمه حكم الايقاف فلا يلزم لاعادة القضية للجلسة أخذ رسم جديد أما الاستبعاد من الجعول فتسرى عليه أحكام الشطب عند التجديد
«طلب بطلان المرافعة المنصوص عنه فى المادة ٣٠٢ من القانون المدنى ورد فى باب الرسوم المقررة»

البحاوى التى ترفع على الحكومة وبحكم بالزامها بالمصاريف لا يرد قلم الكتاب ورسومها من الخزينة والمخصص وشأنه فى مطالبة الحكومة بالمصاريف طبقا للقواعد العامة (كتاب الحفانية لمحكمة بنى سويف فى ٤ يناير سنة ١٩١٩)

الدعوى التى ترفع بطلب بيع وابور قائم على قطعة ارض بما فى ذلك الارض
لمن إمكان قسمتها فتعتبر دعوى قسمة ويحتسب رسمها بواقع النصف على القيمة
التي يرسم بها المزاد خلافاً لرسم رسم المزاد

(كتاب الحفائية لمحكمة أسيوط فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٠)

تجديد دعوى القسمة المحكوم فيها بالشطب أمام المحكمة الكلية عند
إحالتها إليها للتصديق على القسمة يحتسب عليه رسم نسبي بواقع الزبيع. ويحتسب
هذا الرسم أيضاً عند تجديد دعوى بيع العقار إذا شطب أثناء إجراء آت البيع

(كتاب الحفائية لمحكمة طنطا فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢)

الباب السابع عشر

فى المحكمين

الامر الذى يصدر بتنفيذ حكم المحكمين يؤخذ عليه الرسم بناقص المائة
خمس وسبعين المنصوص عنه بالفقرة الثانية من الوجه الثانى من المادة الثالثة من
التعريفة ولو كان تعيينهم بعد رفع الدعوى وتحصيل رسمها النسبي ويسلخ فى هذا
الرسم إعلان ذلك الامر (ص ١٢)

فاذا لم يسبق حكم المحكمين رفع دعوى تؤخذ رسوم مقررّة باعتبار عشرين
قرشاً بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٣ على الاجراءات التى تحصل على يد
الحكمة قبل ذلك الحكم المنصوص عنها بمادة ٧٠٧ من اقياس (ص ١٢)

يؤخذ رسم مقرر على الطلبات التي تقدم من بعض المصوم بتكليف البعض الآخر بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم بالتصديق على حكم المحكمين إلا إذا تبين أن الدعوى رفضت بهذا الوصف هر بآ من الرسوم وأنه لا يوجد حكم محكمين بل مجرد عقد . ففي هذه الحالة تؤخذ الرسوم باعتبار الطلبات نسبية أو مقررّة على حسب الاحوال

(كتاب المغانية لمحنة طنطا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٢)

إذا طلب المحكمون تقدير أتعابهم فيؤخذ على هذا الطلب رسم بحسب ما تقتضيه لأتمحة الرسوم كما لورفعت به دعوى (١)

(كتاب المغانية لمحنة قنا في أول يناير سنة ١٩١٤)

المحضر الذي يحضر بايداع أحكام المحكمين تستحق عليه رسوم مقررّة باعتبار كل ورقة عشرين قرشاً ما دام لم يسبق الايداع رفع دعوى بشأن ذات الحق أما إذا سبقته فيكون الايداع تابعاً للرسم النسبي المتحصل على الدعوى

(كتاب المغانية لمحنة أسنوط في أول يناير سنة ١٩١٦)

إذا صدر أمر بتنفيذ حكم المحكمين ثم استغنى الطالب عن التنفيذ فلا يرد ربع الرسم الذي تمحصل على صدور ذلك الامر

(كتاب المغانية لمحنة الزاويق المؤرخ في ١٥ يونيو سنة ١٩١٩)

إذا طلب صدور الامر بتنفيذ حكم المحكمين ثم صدر بالرفض فيحتسب على هذا الامر رسم مقرر

(كتاب المغانية لمحنة مصر المؤرخ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٠)

(١) ما يتعلق بالمنازعة والاستئناف في أحكام المحكمين يرجع اليه في باب المنازعة والاستئناف

طلب الحكم بالتصديق على حكم المحكمين وجعله في قوة سند واجب التنفيذ
يحتسب رسمه نسبياً بالكامل على المبلغ المقتضى به بذلك الحكم لأن هذا الحكم
يعتبر عقداً دائماً بين طرفي الخصوم مطلوب التصديق عليه ولم يودع في قلم الكتاب
في المدة القانونية حتى يمكن تنفيذه بالطريق القانوني

(كتاب المفاتيح لحكمة شين الكوم في ٢ يناير سنة ١٩٣٢)

الباب الثامن عشر

في رسوم الفوائد والريع

إذا طلب المدعي فوائد الدين لغاية يوم السداد فالرسم النسبي يؤخذ على
الفوائد المستحقة لغاية وقت رفع الدعوى (١) وعند طلب التنفيذ قهرياً يؤخذ رسم
تنفيذ على المبلغ المطلوب التنفيذ به بما فيه الفوائد لغاية يوم طلب التنفيذ وبعد
ذلك يحصل المحضر الرسم الذي يستحق على الفوائد من يوم طلب التنفيذ لغاية
انتهائه (ص ٩)

إذا طلب الحكم بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية فيعتبر تاريخ المطالبة
تاريخ البروتستو (٢)

(رأى التفتيش لحكمة الموسيقى في سنة ١٩١٦)

(١) ولا يحتسب رسم على ما يستجد منها بعد ذلك الا اذا حصل الصلح عليها فيؤخذ الرسم
عنها لغاية تاريخ الصلح منضمه الى الدين (من المفاتيح لحكمة اسكندرية في ٤ مايو سنة ١٩٣٣)
(٢) واذا طلبت الفوائد في أثناء سير الدعوى ولم تكن مطلوبة في صحتها فلا يؤخذ
الرسم الا على ما يستحق منها لغاية وقت الطلب

إذا طلب الحكم بريع المقار لغاية يوم التسليم فيؤخذ الرسم على الريع المستحق لغاية وقت رفع الدعوى وبعد الحكم في القضية يتحصل الرسم على الريع الذى يحكم به من تاريخ رفع الدعوى لغاية يوم صدور الحكم. وعند طلب التنفيذ قهريا يؤخذ رسم على الريع المطلوب التنفيذ به لغاية يوم الطلب (١) وبعد ذلك يحصل المحضر الرسم الذى يستحق على الريع من يوم طلب التنفيذ لغاية إنتهائه (ص ٩)

وتتبع الطريقة المذكورة في حالة طلب ما يستجد من الايجار لغاية يوم الاخلاء (ص ٩)

وكذلك في حالة طلب مبلغ متجدد من تعويض يوى وبما يستجد لغاية نهاية العمل المترتب عليه استحقاق ذلك التعويض (ص ١٠)

الباب التاسع عشر

في الاعلانات التى لم تم والتى يطلبها الخصوم من تلقاء أنفسهم

وفي إعادة الاعلان مرة فأكثر

إذا توجه المحضر لاعلان أحد الخصوم ولم يجد المعلن إليه في المحل الذى عينه الطالب فقرر محضر عدم وجود ثم أراد الطالب إعلانه في المحل الذى عينه أولا أو في محل آخر فيؤخذ رسم مقرر وكذلك إذا أجرى الاعلان الاول بناء على أمر

(١) القصد من ذلك تحصيل رسوم للكتابة خلافا لرسم التبديل ما يستجد من الريع بعد صدور الحكم لغاية إنتهاء التنفيذ (رأى التفهيم لمحكمة بولاق في يناير سنة ١٩٢٠)

الحكمة به في الحل الذي عينه الخصم الحاضر. انما إذا كان السبب في محو محضر
عدم الوجود أن المعلن إليه انتقل من الحل المعين بعد تقديم طلب الاعلان أو
بعد أمر المحكمة به أو أنه توفي بعد طلب الاعلان أو الامر به فيكون الاعلان
الجديد له أو لورثته تابعا للرسم النسبي ويجب على المحضر أن يذكر في محضره
تاريخ تغيير محل السكن أو تاريخ الوفاة

وإذا قام المحضر لاعلان شخص ولم يفسر له ذلك بسبب عدم إمكان
الوصول إلى الجهة المقيم فيها لاسباب قهرية كارتفاع النيل مثلاً ثم حصل الاعلان
بعد ذلك فلا تؤخذ رسوم على الاعلان الجديد

الرسم المقرر المنصوص عنه في الفقرة الاولى يحاسب على محضر عدم الوجود
فقط ولا يستحق إلا عند طلب إعادة الاعلان أما الاعلان الذي يتم بعد هذا
المحضر فيكون تابعا للرسم النسبي المأخوذ على الدعوى وفي حالة عدم طلب إعادة
الاعلان يكتفى بالرسم السابق نحصيله

وهذا تمديلا لما جاء بتعليمات تعريف الرسوم صحائف ١٥ فقرة خامسة و ٢٩
فقرة تاسعة و ٣٨ فقرة أولى مع عدم الاخلال بما قضت به المباشرة الاخيرة من
الفقرة التاسعة من صفحة ٢٩ وهي « وإذا تبين من التحريات أن المعلن اليه كان
موجوداً في الحل المعين أولا في الوقت المقال بالمحضر بعدم وجوده فيه فترفع
بذلك مذكرة من باشكاتب المحكمة أو الكاتب الاول بالمحكمة الجزئية لرئيس
الحكمة أو القاضى للنظر في تقصير المحضر فضلا عن إلزامه بالرسم المتحصل عن
إعادة الاعلان ورده للطالب »

(مشروع الحقاينة المؤرخ في ١٦ يونيو سنة ١٩١٨)

إذا رفضت دعوى ثم أراد المدعى أن يدخل فيها آخرين بطلب حضور من

تلقاء نفسه بعلته أن إسقاطهم من الطلب الاول كان لجله محل إقامتهم أو غير ذلك فتؤخذ على إعلان هذا الطلب رسوم مقرر (ص ٢٩)

ويؤخذ رسم مقرر على كل إعلان يطلبه الخصوم من تلقاء أنفسهم أثناء نظر الدعوى المدفوع عنها رسم نسبي ولم يكن ذلك الاعلان من مستلزمات سيرها (ص ٣٠)

ويؤخذ رسم مقرر على الاوراق التي يطلب الخصوم إعادة إعلانها مرة فأكثر في الدعاوى المأخوذ عنها رسم نسبي مثل إعلان الحكم من الخصم لخصمه أو لغيره مرة أخرى بعد الاعلان الاول أو إعادة إعلان تنبيه نزع ملكية العقار الذي يبطل لعدم تسجيله في الميعاد القانوني (ص ٣٠)

إذا توجه المحضر لاعلان أو تنفيذ ورقة مأخوذ عنها رسم مقرر ولم يجد المعلن إليه في المحل الذي عينه الطالب أو وجهه مات فيؤخذ رسم على الاصل فقط (ص ٣٠)

الاعلانات التي تعلن الجلسات يتصادف أنها من أيام المواسم والاعياد تحصل رسم مقرر على إعادة إعلانها لأن الايام المذكورة معلومة لدى أرباب الدعاوى أما الاعلانات التي تصادف أياماً أبطلت فيها الجلسات أو تعدلت بسبب البطالة القضائية ومحوها فهذه لا يؤخذ عنها رسم مقرر عند إعادة إعلانها

(كتاب الحفاية لمحكمة الاسكندرية في أول سبتمبر سنة ١٩١٦)

الاعلان الذي يحصل في القضايا المعادة إلى الرول بامر المحكمة بعد شطبها يكون تابعاً للرسم النسبي المتحصل عليها

(كتاب الحفاية لمحكمة الخليفة في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١)

الصور التي تعلن لمكتب وكيل المدعى عليهم بصفته المحل المختار لهم في الدعوى التي يرسم مقرر أو التي يستحق عليها رسم مقرر لا يحتسب عنها إلا رسم صورة واحدة

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر في ١٩ إبريل سنة ١٩٢٢)

إذا اشتمل الحكم الصادر في الدعوى المتحصل عنها الرسم النسبي على أن يصرف أحد الخصوم المبلغ المودع بالخزينة فلا تؤخذ رسوم على إعلان هذا الحكم المشتمل على تنبيه المعلن للمعلن إليه بعزمه على صرف المبلغ حتى ولو كان الحكم قاضياً برفض الدعوى

(كتاب الحفانية لمحكمة المنصورة الجزئية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣)

إذا أعلنت صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه وكلف بالحضور أمام محكمة معينة ثم قبدها المدعى في المحكمة المختصة وهي غير الواردة في الاعلان بعد دفع ثلاثة أرباع الرسوم وإعاد إعلان المدعى عليه لتكليفه بالحضور أمام المحكمة الأخيرة فهذا الاعلان يستحق عليه رسم نسبي جديد

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر في أول أغسطس سنة ١٩٢٩)

لإيجيل الاعلانات إذا كانت لغرض كيدى وعلى المحضر عرض مثل هذه الاعلانات على قاضي الأمور الوقتية ليأمر بما يراه (مبدأ الحفانية في سنة ١٩٢٦)
إذا توجه المحضر لاعلان ورقة في البلد اقدى عنه الطالب واتضح للمحضر أن الشخص المطلوب اطلانه يقيم في عزبة بزماء البلد فيملئ في العزبة إذا كانت تابعة للبلد (من الحفانية لمحكمة المنصورة في ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧)
اصول وصور القضي والاعلانات اللازمة لبيع النقول محررها أرقام الكتاب (من الحفانية لمحكمة شبين السكوم في ١١ يناير سنة ١٩٣٣)

اعلان الحكم الصادر برفض دعوى الاسترداد التي أوقفت البيع واجب لاتمام الاجراءات وهو تابع لرسم النسبي المتحصل على الدعوى (من الحفانية لمحكمة مصر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢)

إذا انتقل المحضر لإعلان صحيفة دعوى وحرر محضراً بعدم الإعلان لعدم معرفة المعلن إليه في المكان المذكور بالإعلان فلا يرد شيء من ريع الرسم المدفوع لأنه أصبح من حق الخزانة بمجرد قيام المحضر للجهة المراد الإعلان فيها

(كتاب الحقاينة لمحكمة أسبوط في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٠)

إذا تقدمت لقم المحضرين صحيفة دعوى استرداد لإعلانها وقبل الشروع في الإعلان تنازل الطالب عن السير فيها فتسلم إليه . وإذا حرر المحضر محضر إيقاف فيحتسب عنه رسم مقرر يخصم من الرسم النسبي المحصل ويرد الباقي للمسترد حتى ولو أعلن الباشمحضر بالصحيفة لأنه ليس خصماً حقيقياً في الدعوى

(كتاب الحقاينة لمحكمة بنى سويف في ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٠)

إذا رفعت دعوى برسوم مقررة وطلب إعلان بعض المدعى عليهم بصحيفة الدعوى لمكتب المحامى بصفته المحل المختار لهم فلا يؤخذ الرسم إلا على صورة واحدة وهي التي تسلمت للمحامى

(وأى التنفيذ في سنة ١٩٣٠)

يؤخذ رسم مقر على إعادة إعلان صحيفة دعوى نزاع الملكية إذا كانت صحيفة الدعوى الأولى أعلنت تبعاً لرسم التنفيذ ثم أهملت ولم تقيد بالجدول بفعل

على المحضرين والمتدوين مراعاة عدم الكشط والشطب والتعشير في الاعلانات وإذا اقتضى الامر إلغاء كلمة أو عبارة أو ابدالها بأخرى فيكون شطبها بوضع خط واحد عليها بحيث يستطاع قراءتها ولو مشطوبة وإن يستند هذا للشطب الى رقم معين يبين المحضر تحته في اخر الاعلان ما أجراه من تصحيح او شطب مع ذكر عدد الكلمات المشطوبة ويوقع باسمائه على كل تغيير من هذا القبيل (الملشور المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

المطالب أما باقى الاجراءات فأنها تتبع رسم التنفيذ المتحصل

(كتاب المحفظة لمحكمة المنصورة فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥)

الباب العشرون

فى البيع ورسم رسو المزاد

تؤخذ رسوم مرسى المزاد نسبية بالكامل على مرسى مزاد العقارات باعتبار
التمن الراسى به المزاد (الفقرة الثانية من مادة ٢) (١)

ولا تسلم صورة حكم بيع العقار للدعى الذى قبلت معافاته ورصا عليه المزاد
إلا بعد قيامه بأداء مصاريف البيع مع الرسوم النسبية المستحقة على مرسى المزاد
(الفقرة الثانية من المادة ٤٢)

إذا حصل التقرير بالزيادة عن التمن الراسى به المزاد الأول فيؤخذ رسم مرسى
المزاد على ما يرمى به المزاد الثانى ويرد رسم مرسى المزاد الأول لصاحبه وإذا لم

(١) السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية معتبرة قانونا من المنقولات وان كان
يسمى ببيع فيه اجراءات قضائية الا انها تعتبر اجراءات تنفيذ تم أملم القاضى وتنتهى الى
إيقاع البيع فلا يستحق على ذلك رسم رسو مزاد لان هذا الرسم لا يستحق إلا على بيع
العقارات (من المحفظة لمحكمة اسكندرية فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٤)

اوامر تدب القضاة لبيع السفن المحجوز عليها تودع فى ملف خاص وتقيّد فى الجداول
الموسمى شأنها فى ذلك شأن اجراءات تزج الملكية (من قسم القضاة المحفظة فى ٣٠ يونيو
سنة ١٩٣٧)

يف المشتري بشروط البيع وطلب إعادة البيع على ذمته فلا يرد الرسم النسبي الذى احتسب على البيع الواقع إليه ولا تحتسب رسوم على إعادة البيع على ذمته وقطع يؤخذ رسم نسبي على ثمن العين المبعة متى رسا المزداد الأخير (١) (ص ٢٥) وإذا تنازل الرامى عليه المزداد عن حكم البيع فلا يرد الرسم النسبي المتحصل على مرمى المزداد (ص ٢٥)

إذا حصل التقرير بالزيادة وقبل مرمى المزداد تنازل الدائن عن البيع لحصوله على حقه وحكم بالشطب فى هذه الحالة لا يؤخذ رسم نسبي على مرمى المزداد الأول بل يؤخذ رسم مقرر على ما استجد بعده من الاجراءات فقط (ص ٢٥) وإذا حصل التقرير بزيادة المشترى ثانياً وحكم قاضى البيع بعدم قبول هذه الزيادة فتؤخذ على ذلك التقرير وعلى جميع الأعمال المترتبة عليه رسوم مقررة

(١) تحلى صورة حكم البيع لمن يكون له شأن فى إعادة البيع على ذمة الرامى عليه المزداد المتأخر عن الوفاء وتلن اليه طبقاً المادة ٦٠٧ مرافعات بما للرسم النسبي (من الحفانية لمحكمة أسيوط فى ٢٥ يناير سنة ١٩٠٢)

تسلم صورة حكم البيع للمشتري بمجرد طلبها بدون توقف على إيداع الثمن اذا كانت الشروط لم تنص على ضرورة إيداعه أو على تقديم ما يبل على عدم مراضة الدائنين المسجلين طبقاً للمشور الحفانية الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ (من الحفانية لمحكمة يافى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٩)

يُرد رسم رسو المزداد الى خزينة المحكمة وقت تحصيله بمسقة أمانة واذا مضت العشرة أليم ولم يتمقرر بالزيادة يضاف للإيرادات (مشور الحفانية المؤرخ فى ٦ يناير سنة ١٩٠٨) بيع عقار الفللس يؤخذ عليه رسم مقرر

صرف أجور الشر فى قضايا البيع المرفوعة من الحكومة على الافراد يكون من خزينة المصلحة ذات الشأن ولا يصرف شئ منها من خزينة المحكمة (من الحفانية لمحكمة للنصورة فى ٢٩ يونيو سنة ١٩١٦)

لتعلم الكتاب طلب إعادة البيع على ذمة الرامى عليه المزداد للحصول على معاريف البيع عملاً بالمادتين ٥٧٤ و ٦٠٧ مرافعات (من قسم قضايا الحفانية لمحكمة قنا فى اول يوليو سنة ١٩١٦)

وكنذك في حالة ما إذا حصل التنازل أو الشطب بعد التقرير بالزيادة ثانياً . أما إذا تقرر بقبول تلك الزيادة وحكم بمرسى المزاد بموجبها فلا يؤخذ سوى النسبي الذي يستحق على مرسى المزاد الاخير (ص ٢٥)

لا يرد رسم رسو المزاد لو حكم برسو مزاد الاعيان نفسها من محكمة أخرى

(كتاب الحفائية لمحكمة طنطا في ٧ يوليو سنة ١٩٠٣)

اعادة البيع على فمة الراسى عليه المزاد لعدم وثاقه بشروطه سواء حصل بناء

تعلن قائمة شروط البيع لارباب الدين المسجلة على الاطلاق من مرتين وواضى اليد على العقار أو مشترين له أو نحو ذلك (من قسم القضايا للحفائية في أول يونيو سنة ١٩١٦) يجب ارسال صورة من أمر الاختصاص وحكم رسو المزاد الصادر لقلم الكتاب تنفيذاً لمصاريفه الى قسم القضايا لتسجيلها في ظرف أربع وعشرين ساعة وهذه المدة تبتدىء في أوامر الاختصاص من يوم صدورهما وفي احكام رسو المزاد من يوم صيرورة الحكم نهائياً أى بعد حفى المشرة أيام المقررة لقبول الزيادة (منشور الحفائية المؤرخ ١٤ مارس سنة ١٨٩٨) اذا رسا مزاد العقار على قلم الكتاب بأكثر مما هو مطلوب فلا يصرف الزائد إلا بعد مغالبة الحفائية وعند التصريح بالصرف تؤخذ المخالصة من صاحب العقار على نفس صورة الحكم

وإلى حالة رسو مزاد العقار على قلم الكتاب يجب ارسال محضر التسليم وصورة حكم رسو المزاد بعد تسجيله وكشف بيان المصاريف لوزارة الحفائية (منشور الحفائية المؤرخ في مايو سنة ١٨٩٨)

لقلم الكتاب أن يتنازل عن حكم رسو الزاد قبل استلام المين المبيعة الى صاحبها بعد دفع كامل المصاريف لفاية التنازل ويكتب بنيل الحكم المخالصة اللازمة (منشور الحفائية المؤرخ في ابريل سنة ١٨٩٩)

لا تمتوت أقلام الكتاب من تسليم حكم الدين الاصلى المودع في دعوى البيع اذا كانت جميع رسوم دعوى نزاع الملكية ومصاريفها قد تسددت . ولا عمل لاييقاف تسليم حكم الدين على دفع الثمن الراسى به المزاد (من الحفائية لمحكمة قنا في ٩ ابريل سنة ١٩١٤)

يرد من العقار المبيع الى الراسى عليه المزاد اذا ثبت أنه نزع ملكيته أمام المحاكم المخططة وذلك بعد اخذ اقرار منه بتنازله عن الحكم والتناشير بالغاء وسحب صورته للتنفيذ من الحفائية لمحكمة بنى سويف في ٢٣ مارس سنة ١٩٢١)

على طلب الخصم أو بناء على أمر القاضى فى نفس جلسة البيع لايخلى الراسى عليه المزااد الاول من دفع الرسم المستحق على مرمى المزااد إليه إذ لا فرق فى الحالتين من جهة إجراءات النشر واعادة البيع فانياً على ذمته

(كتاب الحقاينة لمحكمة طنطا فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١١)

فى حالة الحكم ييطان إجراءات البيع لارتد رسوم رسو المزااد

(كتاب الحقاينة لمحكمة قنا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩١٦)

إذا لم يف المشتري بشروط البيع وطلب إعادة البيع على ذمته فلا يرد الرسم النسبى الذى احتسب على البيع الواقع إليه (١) ولا تحسب رسوم على اعادة البيع على ذمته حتى ولو حكم بالشطب

(كتاب الحقاينة لمحكمة مصر فى ٥ مارس سنة ١٩١٦)

مصاريف إجراءات البيع تشمل رسوم دعوى نزاع الملكية ومصاريف الشهادات العقارية ويلزم بها الراسى عليه المزااد سواء كان دائماً أو أجنبياً

(كتاب الحقاينة لمحكمة الاسكندرية فى ٢ فبراير سنة ١٩٢١)

(١) يحصل رسم رسو المزااد من أعيد البيع على ذمته لعدم قيامه بشروط البيع. وأن لا فرق فى ذلك بين الذى أعيد البيع على ذمته فى الجلسة طبقاً للمادة ٥٧٤ من قانون المرافعات وبين من يماز المزااد على ذمته بعد ذلك لعدم وفائه بشروط البيع طبقاً للمادة ٦٠٦ مرافعات وهذا خلافاً لرسم رسو المزااد الذى يحصل من الراسى عليه المزااد الثانى (من قسم القضاء) لوزارة الحقاينة فى ٢١ يوليو سنة ١٩٢٤)

عند طلب صرف اجور نشر اعلانات لقلم الكتاب مع قد اصل اعلان النشر يقدم صاحب الجريدة عدداً آخر من العدد الذى نشر فيه الاعلان ثم تراجع قلم الكتاب هذا العدد على العدد المودع بملف القضية ليتأكد من أن الاعلان حصل فعلاً وفى الميعاد وتصدق عليه . ثم يضع إشارة على العدد الذى قدم بملخص الاعلان ويرفق بطلب الصرف ليقيم مقام اعلان النشر ويتأثر على القضية بما يفيد الصرف

(من الحقاينة لمحكمة المنصورة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢)

لا يرد رسم رسو المزداد المتحصل من طالب البيع إذا صدر حكم من المحكمة المختلطة ببيع العين السابق لتحصيل الرسم عنها لان الرسم أصبح حقاً للخزانة بمجرد إضاع البيع .

(كتاب المقانية لمحكمة مصر في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٩)

في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة المقانية منشوراً قضى بأن لا ترد أقلام الكتاب أمانة الراسى عليه المزداد الاول ارتكباناً على قبول صلح الدائن مع المدين أو تنازل الدائن عن الاجراءات الا اذا صدح حكم برسو المزداد الثانى وقدرأى قسم القضايا بأن هذا المنشور وإن كان صحيحاً في بيان المبادئ القانونية للاسباب الواردة فيه إلا أنه قد تنشأ بعض الصعوبات في تنفيذه تستدعى حلاً عاماً أوقفت اجراءات البيع بعد التقرير بزيادة العشر سواء أكان ذلك بسبب وفاة حقوق الدائنين قبل صدور حكم رسو المزداد الثانى أو بسبب عدم السير في اجراءات مقرر الزيادة وباقى أصحاب الشأن لذلك لا يلقى لأقلام الكتاب التصرف في أمانة عشر الثمن ولا في أمانة خمس الثمن التي يودعها كل من الراسى عليه المزداد الأول ومقرر الزيادة عملاً بذلك المنشور

وتلخص الصعوبات التي أبدعها قسم القضايا فيما يلي

أولاً — الحالة التي يحضر فيها كافة أصحاب الشأن أو من ينوب عنهم بالجلسة المحددة للبيع بناء على التقرير بالزيادة وهم المدين والمجاز للقرار والدائن الذي طلب نزع الملكية وأرباب الديون المسجلة والراسى عليه المزداد الأول والمقرر بزيادة العشر ويقررون جميعاً بالاتفاق فيما بينهم بإعادة الأمور إلى حالتها الاولى وذلك بتنازلهم عن دعوى البيع وعن حكم رسو المزداد وعن التقرير بالزيادة فإن أثبت لهم قاضى الأمور الجزئية أو قاضى اللبوع بالمحكمة الكلية تنازلهم بالكيفية المتقدمة وأثبت قلم الكتاب بأن جميع من ذكرت أسمائهم أو من ينوب عنهم كانوا حاضرين بالجلسة يؤثر بضمون محضر الجلسة على هامش تسجيل حكم رسو المزداد وعلى هامش كافة للتسجيلات الاخرى المتلفة بلجرات نزع الملكية وبعد اتمام هذا التأشير يرد إلى كل من الراسى عليه المزداد الاول وإلى مقرر الزيادة أمانته المودعة بعد أن تخضع من كل منهما الرسوم النسبية المستحقة لقلم الكتاب عن حكم رسو المزداد وكذا الرسوم المقررة على ما استجد من الاجراءات لثانية الحكم باتبات الاتفاق أو شطب القضية مضافاً إلى ذلك وهم قلم الملكية المقرّب على التنازل عن الملكية المفروض حصوله ضمناً من الراسى عليه

لا يحصل رسم رسم المزداد على بيع (ما كينة طحين) لعدم امكان قسمتها
والاكتفاء باحتساب رسم نسبي بواقع النصف على دعوى البيع على القيمة التي
رعا بها المزداد .

(كتاب الحفانية لمحكمة المنصورة في ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٠)

المزداد إلى الدين وهو ما يمدل رسم التسجيل المنصوص عنه في المادة الاولى من قانون التسجيل .
ثانيا — الحالة التي يكون فيها طلب التنازل عن الاجراءات مقدما إلى القاضي الجزئي
أو قاضي البعوض بالحكمة الكلية من جانب مقرر الزيادة أو الراسي عليه المزداد بائناقه مع
الدين أو بعض أصحاب الشأن ممن ذكروا في الحالة الاولى دون أن يكون هناك اجماع على
هذه الحالة يجب على المحكمة أن ترفض إثبات الاتفاق ويجوز فقط أن تأمر بشطب الدعوى
ولا يجوز قلم الكتاب في هذه الحالة أن يرد المبالغ المودعة على أنه يجوز بعد الشطب لكل
ذی شأن أن يمدد القضية للمحكمة سواء للاستمرار في اجراءات البيع أو لإثبات اتفاق
جميع أصحاب الشأن بالكيفية المبينة في الفقرة الاولى

أما إذا أثبتت المحكمة خطأ الاتفاق المقدم بدون اجماع أولى الشأن بالكيفية المبينة في
الفترة الثانية فلا يرد قلم الكتاب من الودائع المذكورة إلا إذا أقر بذلك من لم يدخل في
الاتفاق أو استصدر من له مصلحة حكما في مواجهم ومواجهة قلم الكتاب
وبهذه المناسبة يلتفت قلم أرقام الكتاب إلى عدم التهاون في تسجيل أحكام رسم المزداد
بمجرد صدورها لأنها أحكام نافذة للملكية قد أوجب التناون على هذه الأرقام تسجيلها في الحال
وإلا كان المتضرر عرضة لخرامة المنصوص عنها في القانون فضلا عن المسؤولية الادارية
(المنشور الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٣٥)

وقد جاء هذا المنشور ممدلا للمنشور الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣

ان ملكية المين المطروح يبعها بالمزداد تنتقل من الدين إلى الراسي عليه المزداد بمجرد
تسجيل حكم رسم المزداد فالعقود المسجلة ضد الدين على المين المطروح يبعها بالمزداد لا يترتب
عليها أثر على هذه الدين إذا كان تاريخ تسجيلها لاحقا لتسجيل حكم رسم المزداد
فأرياب الدين المسجلة لأصحاب الشأن في الاتفاق النوء عنه بالمنشور الصادر في ١٣
فبراير سنة ١٩٣٣ هم فقط الدين سجلوا حقوقهم قبل تسجيل حكم رسم المزداد وتطبيقا لهذا
يجب طلب شهادة توكيلية لغاية تسجيل حكم رسم المزداد فقط (من قدم القضايا لاحتقانية في
٧ يونيو سنة ١٩٣٨ .

لا يرد رسم رسو المزاد إذا استؤنف حكم البيع وقضى استئنافاً بالنائه
ورفض دعوى البيع .

(كتاب الحفانية لمحكمة الاسكندرية في ١٦ مايو سنة ١٩٢٩)

الماكنة المخصصة للرى تعتبر ملحقة بالعقار وهى بطبيعتها غير قابلة للقسمة
فاذا طلب بيعها ولم يسبق هذا الطلب دعوى البيع لعدم امكان القسمة ولم
يوجد نزاع فى الانصبة فتحسب الرسوم مقررة خلافا لرسم رسو المزاد

(كتاب الحفانية لمحكمة البدارى فى ١٢ يونيو سنة ١٩٢٩)

إذا نصت شروط البيع على تجزئة المبيع إلى صفقات متعددة فيتعدد رسم
رسو المزاد بتعدد الصفقات ولو رسا المزاد على شخص واحد

(كتاب الحفانية لمحكمة الاسكندرية فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٩)

يؤخذ رسم تنفيذ جديد على دعوى إعادة نزع الملكية .

(كتاب الحفانية لمحكمة طلائى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٠)

إذا رفعت دعوى نزع ملكية ولم ينل طالب البيع شيئاً من ثمن المبيع ثم
رفعت دعوى نزع ملكية جديدة عن عقار جديد ، فيحسب رسم هذه الدعوى
نسبى لان الحالة تغيرت وأصبحت دعوى جديدة .

(كتاب الحفانية لمحكمة أسيوط فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

إذا طلب نزع ملكية المدعى عليهم من ثلاثة أقسام و جعل لكل قسم ثمناً
أساسياً محدداً ورسا المزاد فيها على هذا الاعتبار فيحسب رسم رسو المزاد على
كل قسم على حده مادامت شروط البيع قضت بذلك

(كتاب الحفانية لمحكمة شين الكوم فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣)

إذا صدر حكم رسو المزاد فى غيبة المدعى عليه ثم حضر عقب النطق بالحكم

وطلب إعادة القضية إلى الرول ورغب سداد جزء من الدين والتأجيل لسداد
الباقى ووافق طالب البيع على ذلك وقررت المحكمة إعادة القضية للرول وتأجيلها
للصلح فلا يستحق فى هذه الحالة رسم الرسو المزاد على ذلك الحكم

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوت فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥)

يؤخذ رسم مقرر على إعلان الحائزين للعقار فى دعوى البيع بصحيفة دعوى
نزع الملكية أما اجراءات البيع فاعلانهم بها يكون تابعا لرسم التنفيذ اسوة بارياب
الدين المسجلة .

(كتاب الحفانية لمحكمة بنى سوف فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٧)

إذا رسا مزاد العقار المزروع ملكيته على طالب البيع ثم تقرر بزيادة المشر
وفى أثناء اجراءات البيع دفع المدين بعدم اختصاص الحاكم الاهلية بنظر
الدعوى وقضى فعلا بعدم الاختصاص وتأيد هذا الحكم استئنافيا لحكم رسو

دعوى البيع التى رسو فيها المزاد ثم يقرر فيها بالزيادة ويحكم به ذلك بعدم الاختصاص
فترد أمانة الراسى عليه المزاد إليه لأن المبتحق لقلم الكتاب فى هذه الحالة هو رسم
الاجراءات فقط ولا يستحق رسم رسو المزاد لأن حكم رسو المزاد أصبح كأن لم يكن
(من قسم القضايا للحفانية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٥)

إذا حكم بعدم اختصاص الحاكم الاهلية به رسو المزاد والتقرير بزيادة المشر حكما نهائيا
يرد رسم رسو المزاد لأن حكم رسو المزاد أصبح كأن لم يكن (من قسم القضايا للحفانية .
فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦)

إذا طلب طالب بيع العقار أثناء نظر الدعوى التأجيل لتعديل شروط البيع وعملها يانه
فى حالة رسو المزاد عليه يخضع الثمن من أصل ماله ولا يدفع عمر الثمن ولا رسم رسو المزاد
ويستل صورة الحكم التنفيذية بدون تقديم شهادات تكميلية حتى مع وجود دين أجنبى ثم
رسا المزاد عليه قسلا له الصورة التنفيذية بدون دفع الثمن لأن المحكمة أذنت له بتعديل
شروط البيع وصدر حكم رسو المزاد بهذه الشروط (من قسم القضايا للحفانية فى ٢٨ ديسمبر
سنة ١٩٣٦)

المزاد قد أُنْهِيَ الحكم الصادر بعدم الاختصاص وأصبح كأن لم يكن وحينئذ فلا يستحق رسم لرسو المزاد .

(المنشور المؤرخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٧)

الباب الحادى والعشرون

فى رسوم التنفيذ

الرسم المضروب على التنفيذ القهرى يشمل جميع أعمال الكتبة والمحضرين المتعلقة بالتنفيذ لغاية تمامه ويدخل فى ذلك ماأتى :

أولاً - التنفيذ بحجز المنقولات وبيعها

ثانياً - جميع الاعمال المتعلقة بنزع ملكية العقار سواء ابتداء بطلبها الدائن أو طلبت عقب ظهور عدم وجود منقولات للدين أو عدم كفايتها لوفاء الدين ويدخل فيها انذار نزع الملكية وتسجيله وتسجيل الحكم الصادر من المحكمة واجراءات البيع عدا أجرة النشر فى الجرائد ومتى تم البيع يؤخذ رسم مرسى المزاد على قيمة العين المبعة وهذا الرسم يشمل تسجيل حكم البيع وإعلانه وتنفيذه (ولا فرق فى ذلك بين كون الراسى عليه المزاد طالب البيع أو غيره)

ثالثاً - التنفيذ بحجز مالهدين لدى الغير لاستيفاء الدائن حقه المحكوم له به وملحقاته . أما الدعوى التى يرفضها الدائن على المحجوز لديه بشأن الدين التى فى ذمته للمدين فتكون برسوم نسبية جديدة باعتبارها قضية على حداثها

رابعاً - طلب إعادة بيع العقار بزيادة العشر على الثمن الراسى به المزاد الاول خامساً - الرجوع إلى التنفيذ بعد الحكم برفض المعارضة فى الحكم النيابى

أو برفض الاستئناف أو دعوى استرداد المنقولات أو الاستحقاق في العقارات أو بعد التنازل عن الاشكال المرفوع أثناء التنفيذ أو صدور الحكم برفضه وما شاكل ذلك

سادساً — إجراءات بيع المنقولات التي توجه المحضر أول مرة لبيعها بعد حجزها ولم يجدها تم وجبت فيما بعد

سابعاً — التصديق على إمضاءات أصحاب الجرائد (ص ٢٤)

إذا تنازل المحكوم له عن الحكم لغيره بعد طلب التنفيذ بالطرق القانونية ودفع الرسم المستحق عليه وطلب التنازل إليه لإتمام إجراءات التنفيذ فلا يؤخذ رسم تنفيذ ثانية بل يتحصل رسم مقرر (١) على إعلان المحكوم عليه بالتنازل فقط (ص ٢٤)

إذا طلب التنفيذ ودفع عنه الرسم النسبي وفي أثناء نظر دعوى نزاع الملكية دخل شخص أو عدة أشخاص دائنين للشخص الجاري نزاع ملكية عقاره بصفة أن ديونهم ممتازة لحصولهم عليها من ثمن العقار المذكور ففي هذه الحالة يؤخذ رسم تنفيذ من كل منهم بنسبة دينه متى كانت ديونهم بموجب أحكام أو سندات رسمية واجبة التنفيذ فإذا لم تكن كذلك فتؤخذ على طلباتهم رسوم كاملة (ص ٢٥)

(١) باعتباره غير متعلق بدعوى (من وزارة الحفائية لمحكمة طنطا في سبتمبر سنة

١٩١٦)

تنفذ الأوامر المحكوم بها مديناً بأحكام نهائية على المحكوم عليهم ويرجع بها على تركتهم إذا لم تنقض المدة المقررة قانوناً لسقوط الحق (مشور الحفائية المؤرخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣)

الأحكام التي تصدر من المجالس المالية لا تنفذ بواسطة قلم المحضرين بل المختص بتنفيذها جهة الادارة أو رؤساء المجالس المذكورة (من الحفائية لمحكمة طنطا في ٢٧ فبراير سنة

١٩١٤)

المصاريف وأنساب المحامين وأهل الخبرة والشهود وأجرة الحارس المقدرة في الدعوى المدفوع عليها رسوم نسبية أو مقررة بما في ذلك الاتعاب المقدرة للمحامين ضد موكلهم تؤخذ عليها رسوم نسبية عند طلب التنفيذ بها قهراً سواء طلب التنفيذ بها على حدتها أو مع الاحكام التابعة لها (ص ٢٥)

يؤخذ رسم تنفيذ على محضر الصلح الذى يحصل في دعوى إشهار الافلاس على المبلغ الذى يطلب التنفيذ به (ص ٢٥)

رسم التنفيذ لا يؤخذ إلا عند طلب إجراءاته قهراً على مقتضى مادة ٤٤٠ والمواد التالية لها من قانون المرافعات والمادة ٥٣٧ من القانون المذكور (ص ٢٦) ولا يرد شيء من هذا الرسم متى حصل البدء في العمل ولو استغنى طالب التنفيذ عن إتمامه (ص ٢٦)

يرجع إلى إجراءات اعادة التنفيذ بعد صدور الاحكام النهائية برفض دعاوى الاسترداد وبعد اعلانها بنائية أيام عمل بنس المادة ٣٣٠ مرافعات وبعد تقديم الشهادات الدالة على عدم الممارسة فيها عمل بالمادة ٣٤٣ من القانون المذكور (من الحفائية لمحكمة مصر في ١١ فبراير سنة ١٩١٥)

لا تحصل أمانات ولا تؤخذ مصاريف على ذمة انتقال المحضرين والمندوبين عند ما يراد اعلان أو تنفيذ بعض الاوراق بصفة مستجلة زائدة عن المصاريف الواجب تقديرها وأغلها طبقاً للقوانين والتبليغات الخاصة بهذا الشأن (من الحفائية لمحكمة المنصورة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٦)

الاورام الصادرة من قضاء الحاكم الاهلية يبيع أشياء مجبوز عليها تنفيذاً لاحكام شرعية ويكون مرفوع عنها دعاوى استرداد لا رسم عليها اكتفاء برسم البيع الذى يحصله المحضرون باعتبار المائة واحد طبقاً لنص للمادة السادسة من لائحة تنفيذ أحكام الحاكم الفرعية والبنود ١١ من تعليمات الوزارة (من الحفائية لمحكمة أسبوط في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٦)

لا تطن الاحكام مرة أخرى بناء على طلب ورثة الدائن إذا سبق اعلانها بمعرفة مورثهم ولا يكفون بتقديم ما يثبت وراثتهم شرعاً عند شروعهم في التنفيذ وبعد تنفيذها وتحصيل قيمة الدين أو بضمه يودعه المحضر في الخزينة على ذمة الورثة ولا تصرف لهم الا بعد ثبوت وراثتهم له (من الحفائية لمحكمة المنصورة في ٨ مايو سنة ١٩١٧)

ولا يؤخذ رسم تنفيذ إذا دفع المحكوم عليه من تلقاء نفسه المبلغ المحكوم به للمحضر وقت إعلانه بالحكم ولا رسم إيداع إذا أودعه المحضر على ذمة المحكوم له. وبما أن المحضر لم يكن مرخصاً له باستلام مبالغ وقت الاعلان فإذا حصل شيء من هذا القبيل ترفع به مذكرة من باشكاتب المحكمة الابتدائية أو الكاتب الاول بالمحكمة الجزئية لرئاسة المحكمة أو القاضي للنظر فيما أجراه المحضر (ص ٢٦) إذا طلب شخص نزع ملكية عقار مدينه وحكمت المحكمة بلفو صحيفة الطلب أو بيطلائها أو بشطب الدعوى أو شطبت لعدم حضور طالب البيع أمام القاضي في اليوم المحدد للبيع ثم أراد الطالب الرجوع لها فيؤخذ في أى حال من هذه الاحوال رسم تنفيذ جديد خلاف السابق بمجمله (ص ٢٦)

إذا طلب الدائن التنفيذ بمحجز منقولات المدين ولم يوجد له منقولات ثم عاد فطلب التنفيذ بمحجز المنقولات ثانية لان المحكوم عليه أصبح حائزاً لها أو أعاد

لطالب التنفيذ الخيار في البدء بأى نوع من أنواع التنفيذ سواء بمحجز مالمدين لدى الغير أو بنزع الملكية أو بمحجز المنقولات (من الحفاية لمحكمة مصر في ٢٦ يناير سنة ١٩١٨) الاحكام المادرة من المعاكم المخططة إذا تولى المحضوم المتدين فيها لدول أجنبية وأزاد ورتبهم الذين ذالك عنهم الصفة الاجنية تنفيذا فيمتنع أقلام محضرى المحكمة الاملية عن تنفيذه (من الحفاية لمحكمة أسبوط في ٩ مارس سنة ١٩١٨)

اجراءات نزع الملكية التي تحصل أمام الحاكم الاملية نظير التفتات الشرعية يجب أخذ رسم تنفيذ عنها (من الحفاية لمحكمة أسبوط في ٢٤ يوليو سنة ١٩١٢) اجراءات التنفيذ الخاصة بالاحكام الشرعية تحصل طبقاً للأنحة الخاصة بها وتحصل الرسوم يكون بنسبة ثمن المبيع وان قل حده الأدنى عن عشرة قروش (ملشور الحفاية المؤرخ في ٦ أكتوبر سنة ١٩١٢)

صدر بعد ذلك الملشور المؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ للقاضي بأن مجرد تكرار طلب أى نوع من أنواع التنفيذ المقررة قانوناً يستلزم حتماً تحصيل رسم مقرر على الاعادة إذا توقع المجرى على المقار بالطرق الادارية تنفيذا للحكم شرعى لعدم وجود تسجيلات عليه فلا رسم للمحضرين على ذلك أما إذا كان المطلوب هو التنفيذ على المقار بالطرق المقررة

طلب حجزاً ما للمدين لدى الغير أو أعاد إنذار نزع ملكية العقار أو انقطعت
إجراءات التنفيذ فعله ثم رجع لها وطلب تنميتها فيؤخذ رسم مقرر على الأوراق
التي يصادحها أما باقى إجراءات التنفيذ فتدخل فى الرسم النسبى المأخوذ فى
بإدى الأمر (ص ٢٦)

رسم التنفيذ يشمل أنواعه الأربعة الواضحة فى الفصل الثامى والثالث
والرابع والسادس من قانون المرافعات بمعنى أنه إذا لم تكف المنقولات المنفذ
عليها بالمبلغ المحكوم به فللدائن أن ينفذ على ما للمدين لدى الغير وإذا لم تكف
أيضاً جاز له التنفيذ بنزع ملكية العقار كل ذلك يتبع الرسم النسبى المتحصل
أولاً إنما إذا طلب إعادة التنفيذ على أى نوع من الأنواع المذكورة بسبب عدم
احتياط طالب التنفيذ كأن طلب التنفيذ على بعض منقولات مدينة ولما لم تف
طلب التنفيذ ثانياً على منقولات أخرى فى هذه الحالة يؤخذ رسم مقرر على
الأوراق التي يصادحها بسبب فعله وهكذا فى كل طلب تنفيذ يستعمل فى
نوع واحد من الأنواع المذكورة

(كتاب الحقاينة لمحكمة الاسكندرية فى ٢٩ إبريل سنة ١٩١٤)

إذا حجز دائن على منقولات فى بدينه ثم أراد العدول لغير سبب موجب

فى قانون المرافعات تتلعب فصوص القانون وأحكام لائحة الرسوم (من الحقاينة لمحكمة المنصورة
فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٤)

تنفيذ أحكام محاكم الاخطا بطريق نزع ملكية العقار ويمنه يكون بمعرفة المحضرين
(من الحقاينة لمحكمة طنطا فى ١٠ مايو سنة ١٩١٤)

تصرف أجور الركاب للمضربين على المسافات التي تقطونها حين انتقلهم إلى أطياف فى
أحوال داخل زمام البلد لتوقيع المجز على الزراعة الموجودة فيها إذا كانت على يد أربعة
أو خمسة كيلو مترات من مركز المحكمة ذهاباً ومثلها إياباً

وطلب التنفيذ بطريق نزع الملكية أو حجز ما للمدين لدى التغير كيداً، لخصه
فتم حسب على الاجراءات رسوم مقرر

(كتاب الحفائية لحكمة مصر في ١٦ مايو سنة ١٩١٤)

إذا طلب من المحضر إجراء أى عمل ولم يتمه على حسب طلب الطالب ثم
عاد الطالب وطلب تتميم العمل كطلبه الاصلى فلا تؤخذ رسوم على ذلك وللحكمة
أن تعاقب المحضر إذا أثبت أن عدم استيفاء العمل في بادئ الامر كان عن إهمال
أو تقصير منه (ص ٢٦)

تمدد المحاكم في تنفيذ أو إعلان ورقة واحدة في جهات متفرقة لا يستوجب
فصل المحاضر عن بعضها في احتساب الرسم أما إذا حرر المحضر محضرين كل
واحد منهما على حدة ولو في ورقة واحدة الاول بعدم وجود الملحق اليه والثاني
باعلانه فيؤخذ رسم على كل محضر منهما (ص ٣٦)

طلب تنفيذ الحكم الفرعى الصادر في دعوى مدنية تحصل عليها رسم نسبي
لا يؤخذ عنه رسم تنفيذ بل يدخل ضمن الرسم النسبي المتحصل على الدعوى

(كتاب الحفائية لحكمة ملطاف في ١٠ أغسطس سنة ١٩٠٣)

طلب حجز ما للمدين لدى التغير المشتمل على تعيين يوم للرافعة سواء اقتدر

وتعتبر الورقة التي يطلب تنفيذها في الاحواض البعيدة من حدود البندر من أوراق السفر
التي توزع على المحضرين بمراعاة المناطق لكي يسرى عليها قاعدة أجور الركاب المثبتة . أما
في الاحوال المستعجلة النادرة التي تنص لقيام محضر لها فتعقيب له الاجرة على المسافة التي
يقدرها تحت مسؤوليته وبعد مراجعة الباشمضر بشرط بيان الظروف الداعية لذلك في كشف
مصادره (من الحفائية لحكمة ملطاف في ٢٠ مايو سنة ١٩١٩)

بطلب تكليف المدين قسط أو المدين والمجوز لديه للرافعة يحتسب عليه
رسم نسبي

(كتاب الحفانية لمحكمة الاسكندرية في ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٩)

إذا طلب إعلان عقد رسمي ضمن تلبية نزع الملكية فيؤخذ على الاعلان
رسم مقرر ورسم نسبي على التنفيذ بخلاف رسم الصيغة التنفيذية التي توضع
على المقد

(كتاب الحفانية لمحكمة قنا في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٢)

إذا تعدد المدعى عليهم وأراد المدعى تنفيذ الحكم على كل واحد بما يخصه
في الدين فيؤخذ رسم التنفيذ باعتباره على دعوى قائمة بذاتها

(كتاب الحفانية لمحكمة قنا في ١٦ يناير سنة ١٩١٣)

إذا قام المحضر لتنفيذ حكم وبعد أن وصل إلى البلد المطلوب فيها التنفيذ
طلب من المحضر إيقاف التنفيذ . فوسم التنفيذ يستحق في هذه الحالة للخرانة

(رأى للتنقيش لمحكمة طنطا في ٨ يناير ١٩١٣)

التنبيه على المجوز لغيرهم بالتقرير بما في ذمتهم لا رسم عليه إذا اشتمل محضر
المجوز على التنبيه المذكور . أما إذا كان التنبيه مستقلا أو وارداً ضمن إعلان
الحكم فيؤخذ عليه رسم مقرر .

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر في ١٢ ابريل سنة ١٩١٤)

إذا تقدم للمحضرين حكم أو عقد رسمي للاعلان والتنفيذ وتحصل رسم
التنفيذ المستحق على ذلك ثم تمرد محضر إيقاف لعدم إمكان المحضر الوصول الى
محل إقامة المدين بالنسبة لفيضان النيل وتنازل الطالب عن التنفيذ فيؤخذ رسم

مقرر على محضر الايقاف قطع لان المحضر لم يشرع في العمل المطلوب منه وهو التنبيه على المدين بدفع الدين وإفثاره بنزع الملكية

(كتاب الحفانية لمحكمة أسبوط في ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٦)

إذا صدر أمر بتوقيع الحجز التحفظي بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وتنازل الطالب عنه بعد التنبيه وقبل تنفيذه بالحجز والتكليف بالحضور للجلسة فيصبح الرسم النسبي المتحصل عليه من حقوق الخزينة ولا يجوز

الشهادات العقارية الواجب تقديمها مع طلب الحجز العفاري تنفيذا لحكم شرعي طبقا للمادة الاولى فقرة سادسة من لائحة إجراءات تنفيذ أحكام المحاكم الفرعية تستخرج من المحاكم الاولية والمختطة والفرعية كما هو حاصل في البيوع التي تقع أمام المحاكم الاولية ونما عن لمس المادة ٥٥٦ من قانون للرافعات لا في ذلك من زيادة الضمانات (من الحفانية لداخلية في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢١)

إذا تنفذ الحكم الصادر بمحس الدين الموهنة تحت يد الدائن بالمحس ثم اراد نزع ملكية هذه الدين وقاء للدين المحكوم به فتكون إجراءات نزع الملكية تابعة لرسم التنفيذ السابق تحصيله .

يتبع رسم التنفيذ إعلان الحائز للمقاولة والنصوص عنه في المادة ٥٥٤ من القانون للدين إذا طلب توقيع الحجز التحفظي على متقولات ويصحبها خشية من التلف فإجراءات البيع تتبع الرسم النسبي للتصالح على الدعوى إذا طلب من المحضر إيقاف التنفيذ قبل أن يقوم إلى الجهة المطلوب التنفيذ فيها فيؤخذ على محضر الايقاف قطع رسم مقرر عند تمام إجراءات التنفيذ بعد الفصل في دعوى الاسترداد لصالح المسترد يؤخذ على الاوراق التي يصاد إعلانها رسم مقرر

إذا تحصل رسم التنفيذ عند إعلان تنبيه نزع الملكية ثم سقط التنبيه بمضى المدة القانونية فمنع تجديد يؤخذ على أصلاته وعلى إعادة تسجيله رسم مقرر . أما باقي إجراءات التنفيذ فتتبع الرسم المتحصل على التنفيذ إذا حكم بإعلان صحفة دعوى نزع الملكية شكلا ثم أضاف الطالب إعلان تنبيه نزع الملكية جند صحفة الدعوى فيؤخذ رسم تنفيذ جديد

رد شيء منه ولو استغنى الطالب عن التنفيذ .

(كتاب الحقاينة لمحكمة المنصورة في ٢٠ يناير سنة ١٩١٧)

إذا صدر أمر بالحجز التحفظي وتحديد جلسة ثم أوقف تنفيذه لعدم اهتمام المحضر على الأرض المطلوب الحجز على محصولاتها واستغنى الطالب عن هذا الأمر قبل إعلان خصومه بطلباته فأجراءات المحضر تعتبر شروعاً في العمل و يترتب عليها استحقاق الخزينة للرسم النسبي المتحصل مقدماً على الاعلان

(كتاب الحقاينة لمحكمة مصر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢١)

إذا قام المحضر لتنفيذ أمر بالحجز التحفظي وبعد أن وصل البلد المطلوب توقيع الحجز فيها طلب منه طالب الحجز إيقاف التنفيذ فلا يرد إليه شيء من الرسم النسبي المتحصل

(كتاب الحقاينة لمحكمة طنطا في ٨ يناير سنة ١٩٢٣)

رسوم التنفيذ في الدعوى النيز مقدرة القيمة تؤخذ بعد صدور الحكم فيها استئنافياً بتأييد الحكم الاستئناف مقررة باعتبار الرسوم المستحقة على الدعوى الاستئنافية لأن الحكم الاستئنافي هو الحكم النهائي الحائز لقوة الشيء المحكوم به والواجب التنفيذ بناء عليه

(كتاب الحقاينة لمحكمة المنصورة في ٧ فبراير سنة ١٩١٧ وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤)

إذا طلب الدائن نزع ملكية مدينه من أطيان معينة وحكم بنزع ملكية جزء منها فإذا لم يف ثمن هذا الجزء بدین الدائن وطلب نزع ملكية الباقي وفاء لمطلوبه فتقبل دعوى نزع الملكية الثانية تبعاً للرسم النسبي المتحصل على التنفيذ

(كتاب الحقاينة لمحكمة إسيوط في ٥ مايو سنة ١٩١٧)

إذا تقدم طلب بتوقيع الحجز التحفظي ثم صدر الامر بالرفض مع تحديد جلسة لنظر الموضوع وقيمت الدعوى بعد دفع باقي رسومها ثم رفع نظم على حده عن هذا الامر وقضى فيه بالفائه وبتوقيع الحجز والتنفيذ بالحجز في هذه الحالة يتبع الرسم النسبي السابق تحصيله في الدعوى الاصلية

(كتاب الحقاينة لمحكمة طنطا في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢)

إذا طلب إيقاف تنفيذ أمر الحجز قبل أن يبدأ المحضر في العمل فيرسم النسبي المحصل بعد خصم رسم أمر الحجز وصورته ومحضر الإيقاف

(كتاب الحقاينة لمحكمة أسبوط في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨)

إذا أوقف تنفيذ الامر الصادر بالحجز التحفظي لعدم الاهتداء على العين المطلوب الحجز على زراعتها ثم استغنى الطالب قبل اعلان الخصم به يعتبر هذا شروعا في العمل يترتب عليه استحقاق الخزاة للرسم النسبي المحصل مقدما على الاعلان

(رأى التفتيش في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢١)

إذا أراد الطالب التنفيذ بالقسط المستحق دفعه من عقد رهن أو من المبلغ المحكوم به على أقساط متعديّة فيؤخذ عند تنفيذ كل قسط رسم تنفيذ عن المبلغ المطلوب التنفيذ به قائما بذاته

(كتاب الحقاينة لمحكمة النصورة في ١٢ ابريل سنة ١٩٢٣)

أجرة نشر الاعلانات في الجرائد لا تدخل ضمن رسم التنفيذ بل تدفع من أصحاب الشأن (ص ٢٦)

لا يحصل رسم التنفيذ على تنفيذ أحكام الغرامات التي تصدرها المجالس الحسبية

(ملشور الحقاينة في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٥)

الحاقاً بالمشور الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٠٨ (١) بشأن الرسوم الواجب تحصيلها عند طلب إعادة التنفيذ رؤى أن مجرد تكرار طلب أى نوع من أنواع التنفيذ المقررة قانوناً يستلزم حتماً تحصيل رسم مقرر على الإعادة على أن لا يس ذلك المبدأ العام القاضي بأن رسم التنفيذ يشمل جميع أنواعه المقررة قانوناً (٢)

(مشور الحاقية المؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية بتسليم أعيان وقف لناظر جديد يؤخذ عنه رسم مقرر

(كتاب الحاقية لمحكمة طنطا في ١١ مايو سنة ١٩٢٩)

إذا اريد تنفيذ الحكم الصادر بمتأخر الإيجار وما يستجد منه وطلب التنفيذ بالجزء الباقي من المستجد لحصول طالب التنفيذ من المحكوم عليه بطريق مباشر على ما حكم به عند المبلغ المطلوب التنفيذ لأجله فهذا لا يمنع من تحصيل رسم لقلم الكتاب على ما استجد من الإيجار من تاريخ الحكم لغاية يوم التنفيذ منضماً وذلك خلافاً لرسم التنفيذ المستحق على المبلغ المطلوب التنفيذ به

(كتاب الحاقية لوزارة الاوقاف في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠)

يكون تنفيذ الاحكام الصادرة في الاستئنافات المرفوعة عن أحكام محاكم

(١) المشور الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٨ يقضى بأن طلب التنفيذ ابقى يقدم بعد المرة الثانية لعدم كفاية ملحق يؤخذ عنه رسم تنفيذ جديد

(٢) اما طلب الحجر للتنفيذ المكمل للحجر التحفظي بعد صدور حكم الدين وقبل بيع الاشياء المحجوزة تحفظياً لا يعتبر اعادة للتنفيذ لأن طلب حجر المنقولات ثانياً قبل أن يتم البيع لعدم كفاية ملحق اولاً يكون تاباً للرسم النسبي (من الحاقية لمحكمة اسكندرية في ١٤ مايو سنة ١٩٣٤)

الاحطاط والاحكام التى تصدر من المحاكم الجزئية فى القضايا التى احييت عليها
وتأمر المحكة بإجراء تحقيقات فيها أو يحصل اشكال فى الاجراءات أثناء سيرها
أمام المحكة برسوم نسبية طبقاً للائحة رسوم المحاكم الأهلية
أما الاحكام التى تصدر فى القضايا التى تأمر المحكة الجزئية بإجراء تحقيقات
فيها أو التى لم يحصل فيها اشكالات أثناء سيرها أمام المحكة وأيضاً الأحكام
التي أصدرتها محاكم الاحطاط لثانية يوم ٣ يوليو سنة ١٩٣٠ ولم يسبق تنفيذها
بواسطة العد والمشايج فهذه يكون تنفيذها بغير رسم بواسطة المحضرين
فاذا كان قد سبق تنفيذ حكم من هذه الأحكام بمحضر ايقاف أو محضر
عدم وجود أو غير ذلك فلا يعاد التنفيذ إلا برسم نسبي طبقاً للائحة الرسوم أمام
المحاكم الأهلية

(المنشور المؤرخ فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٠)

إعادة اجراءات العصى والنشر فى البيوع التى أوقفت لأسباب قهرية
كارتفاع النيل لا يسرى عليها أحكام المنشور الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥
وتتبع رسم التنفيذ

(كتاب الحفائية لمحكمة أسبوط فى ٣ مارس سنة ١٩٣١)

لا يحتسب رسم تنفيذ على رسوم التنفيذ

(كتاب الحفائية لمحكمة أسبوط فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١)

يحصل رسم نسبي جديد على اجراءات نزع الملكية إذا كان طالب البيع
لم يحضر فى اليوم المحدد لبيع الأشياء المحجوزة لمرضها عليه خصماً من مطلوبه
بالمثل المقدر طبقاً للمنشور الوزارى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩١٦ وأوقف البيع
لعدم وجود مشتر

(كتاب الحفائية لمحكمة طنطا فى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢) .

المحكوم عليه فاعلان الحكم لورثته قبل اعادة تنفيذه يتبع الرسم النسبي التحصل
على الدعوى

(مبدأ الحفاية)

عند تنفيذ الحكم الصادر على مدين وضامن متضامن أو غير متضامن إذا
اقتصر الدائن على طلب التنفيذ ضد المدين فقط ثم عاد وطلب إعادة التنفيذ على
الضامن المتضامن بعد أن تم التنفيذ على المدين فيعتبر كأنه طلب اعادة التنفيذ
للمرة الثانية على المدين نفسه وفي هذه الحالة يؤخذ على اعادة التنفيذ رسم مقرر
إذ يعتبر مقصراً في عدم طلب التنفيذ في أول مرة ضد المدين والضامن المتضامن معاً
أما التنفيذ على الضامن الغير متضامن بعد تجريد المدين فيتبع رسم التنفيذ
ولا يؤخذ عليه رسم جديد

(كتاب الحفاية لحكمة شين الكوم في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

لا يحتسب رسوم مقررّة على أصل الأوامر الصادرة بضم زراعة ولا على
صورها عند تنفيذ أحكام النفقات الشرعية
(المنشور المؤرخ ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥)

يحتسب رسم نسبي جديد « رسم تنفيذ » على اعادة نظر دعوى نزع الملكية
المحكوم فيها ابتداءً بعدم جواز نزع الملكية واستئنافاً بالنافذ هذا الحكم
وإلزام المستأنف عليه بمصاريف أول وثاني درجة واعادتها لمحكمة أول
درجة لنظرها

(كتاب الحفاية لحكمة اميا به في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥)

الرسم المقرر الذي يحتسب على أوراق اعادة التنفيذ بالتعويض المدني المحكوم

به من محكمة الجنابات هو ثلثمائة مليم عن كل رول

(رأى التفتيش في ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥)

عند اعادة تنفيذ عدة أحكام ضد مدين واحد قدمت للتنفيذ بتوكيل واحد
يحتسب عنها رسم مقرر واحد عن كل رول من عمل المحضر

(المنشور المؤرخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥)

الباب الثاني والعشرون

في رسم الابداع

« مادة ٣٩ - إذا أودعت في قلم كتاب المحكمة سندات عمومية أو سندات من
سندات الحكومة أو نقود أو أوراق أعدها المودع لأن تقوم مقامها أو مجوهرات
أو مصوغات فيؤخذ رسم نسبي على الابداع باعتبار واحد من كل مائة ويحسب
ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات الحكومة باعتبار سعرها
في السوق في يوم الابداع وفيما يتعلق بالمجوهرات والمصوغات باعتبار قيمتها
حسب التتمين ولكن يستثنى من ذلك ما يأتي :

أولاً - ما يودعه وكلاء النيابة على ذمة النيابة

ثانياً - ما يودعه المزايدون للتأمين على ثمن المقارات

ثالثاً - ما يودع من المبالغ والأوراق والأشياء ذات القيمة التي تضبط في

مواد الجنابات والجنتج والتحالفات

رابعاً — ما يودع على سبيل الضمان للافراج مؤقتاً
خامساً — ما يودع من ثمن المنقولات أو العقارات التي يبعث على يد المحكمة
أو على يد أحد المحضرين إذا حصل الإيداع بسبب غياب من يستحق ذلك
الثن أو بسبب توقيع حجز عليه »
لا يؤخذ على محاضر إيداع الأشياء والنقود غير الرسم النسبي المنصوص عنه
في المادة (٣٩) المذكورة التي يجب أن لا يقل عن عشرة قروش بالتطبيق
للمادة الخامسة (ص ٤٧)

إذا أقيمت دعوى على حبتها بطلب تعيين حارس قضائي على حقوق محكوم
بها للدعي ومنظور بشأنها دعوى وعلى حق آخر استجد وحضر المدعي عليه
بالجلسة وطلب إيداع المبلغ المطلوب تعيين الحارس من أجله بخزينة المحكمة لحين
الحكم فيؤخذ رسم نسبي على إيداع المبلغ المذكور (ص ٤٧)
ويؤخذ رسم إيداع أيضاً على ما يودع من جهة الإدارة بخزينة المحكمة على
ذمة أربابه ثمن ما أخذ منهم للمنافع العمومية ولو كان الإيداع بناء على طلب
إداري قدمته المديرية (١)

(١) المصاريف التي يستلزمها إيداع الثمن الذي قدره الخبير للإيمان المتروكة ملكيتها
للمنافع العمومية تكون على طالب تزج الملكية (مشور الحفاية المؤرخ ٥ ديسمبر سنة
١٩١٦)

ويؤخذ رسم إيداع على المبالغ المروضة بواسطة المحضرين أو بالجلسة لعدم قبول العروض
عليهم استلامها

وكذلك على ما يودع من الحراس القضائيين على ذمة أصحاب الشأن
للمروضة التي يطلبها المودع من محضر الإيداع تلعب الرسم النسبي المتحصل على الإيداع
قتطعي بغير رسم (رأى التفتيش لعدم محاكم ومنها محكمة شرين في ديسمبر سنة ١٩١٩)
وإعلان هذه الصورة إلى المودع على ذمته يبيع رسم الإيداع متى كان هذا الإعلان واجباً

يؤخذ على مخاض إيداع مفاتيح المنازل والحوافيت ونحوها رسم مقرر بالتطبيق
للفقرة الرابعة من المادة ١٣ (ص ٤٧)

المبالغ التي يودعها المحضرون في الخزينة لغياب مستحقها ولو كانت متحصلة
من المحكوم عليهم بغير بيع منقولاتهم لا يؤخذ عنها رسم إيداع (٤٧)
إذا دفع المدين للمحضر الدين المعمول عنه البروتستو وأراد المحضر إيداعه
عند عدم وجود صاحبه فلا رسم على إيداعه

(كتاب الحفانية المؤرخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٠٥ لهكمة الرقازيق)

لا يؤخذ رسم إيداع على المبالغ التي تدفع من المتهمين في قضايا التبديد والتي
تأمر النيابة بقبولها بالامانات ثم تأمر بقبولها لمن أودعت على ذمته

(كتاب الحفانية لهكمة أسيوط في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

قامونا (من الحفانية لهكمة السيدة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٧)
تقبل المحاكم الأهلية إيداع المستندات والأحراز ذات القيمة بخزائنها إذا لم يوجد
بالمجالس الحسية خزائن لحفظها (من الحفانية لهكمة اسكندرية في ١٨ مايو سنة ١٩٣١)
منشور المالية الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٣١ الخاص بالمبالغ التي تودع بخزائن المحاكم
الأهلية يسرى على مصطلحي التنظيم والمساحة عند إيداعها بمبالغ غنا للفتاوات المنزوعة ملكيتها
للمنافع العامة (من الحفانية لهكمة مصر في ٢٨ مايو سنة ١٩٣١)
لاموجب لارتاق محاضر التتدين وقارير الخبراء عند إيداع المبالغ الخاصة بموضات ترم
الملكية المتعلقة بالمنافع العامة في خزائن المحاكم في حالة ما تنتهي المسألة بالطريق الودي (من
الحفانية لهكمة شين الكوم في ٤ أغسطس سنة ١٩٣١)

الباب الثالث والعشرون

في المعافاة من الرسوم وقيدھا طلبيا

« مادة ٥٣ — تجوز معافاة الفقراء من الرسوم القضائية سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم ويترتب على هذه المعافاة الاقالة من رسوم كافة الاوراق القضائية والادارية ومن أجر نشر الاعلانات القضائية في الجرائد المعدة لذلك ويترتب عليها أيضاً انه اذا اقتضى الحال انتقال أهل الخبرة أو المحامين أو الشهود فصاريف الانتقال تدفع اليهم من الخزينة مقدماً وكذلك يعطى للشهود التعويض الذي يستحقونه »

« مادة ٥٤ — المعافاة من الرسوم تشمل المعافاة من رسوم تنفيذ الحكم مالم يظهر مايدل على ان المعافى أصبح موسراً »

« مادة ٥٥ — يلزم للحصول على المعافاة من الرسوم أن تقدم عريضة للحكمة التي ترفع اليها الدعوى وترفق تلك العريضة بشهادة دالة على فقر مقدمها كالبيان في المادة ٦١ »

« مادة ٥٦ — تسلم العريضة المذكورة في المادة السابقة إلى لجنة مؤلفة من اثنين من قضاة محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال ومن أحد أعضاء النيابة العمومية »

« مادة ٥٧ — يحكم اللجنة في جواز قبول طلب المعافاة بعد تقديم الشهادة الدالة على الفقر وبعد سماع أقوال طالب المعافاة وسماع ملحوظات خصمه ان كانت »

« مادة ٥٨ — إذا كانت الدعوى التى طلبت المعافاة من رسومها من خصائص قاضى الامور الجزئية فيحكم القاضى المذكور فى جواز قبول الطلب بمراجعة ماهو مقرر فى المادة السابقة بعد سماع رأى النيابة »

« مادة ٥٩ — اذا طلبت المعافاة من الرسوم وجب على كاتب المحكمة أن يشعر الخصم الآخر بواسطة جهة الادارة باليوم المعين للحكم فى الطلب قبل حلوله بوقت كاف ليتسنى للخصم أن ييدى ملحوظاته عن هذا الطلب إذا أراد سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة »

« مادة ٦٠ — لا يقبل طلب المعافاة من الرسوم إلا إذا وجد شرطان وهما أولاً — حالة الفقر ثانياً — احتمال الفصل فى الدعوى بحكم فيه منفعة للخصم للمتنس معافاته »

« ٦١ — المراد بالفقر هنا حالة تقوم بطالب المعافاة تجعله غير قادر على تحمل مصاريف الدعوى ويجب على الطالب المذكور أن يقدم شهادة من جهات الادارة المحلية دالة على فقره »

« مادة ٦٢ — إذا زالت حالة فقر المعافى من الرسوم فى أثناء النظر فى الدعوى يجوز لخصمه أن يطلب من المحكمة المرفوعة إليها الدعوى ابطال المعافاة ويجوز ذلك أيضاً للنيابة العمومية »

« مادة ٦٣ — يجوز للحكومة فى حالة المعافاة من الرسوم أن ترجع بها على الخصم المحكوم عليه بها أو على الخصم الذى سبقت معافاته منها إذا زالت حالة فقره بسبب النجاح فى الدعوى أو بسبب آخر »

قرار المعافاة يقوم مقام دفع الرسوم أى ان مايجوز عمله بدفع الرسوم المستنحة قدماً يعمل بموجب هذا القرار ولذا يسوغ إعطاء صور الأحكام للشخص المعافى

بأن فيها صورة الحكم الصادر برفض دعواه وإعلانها وتنفيذها بتبر توقف على دفع الرسوم (ص ٥١)

أما رسم رسو المزاد فلا يدخل في حكم المعافاة لأنه ليس من رسوم القضايا بل هو رسم مشتري ويجب دفعه مع مصاريف البيع وقت رسو المزاد من المشتري ولو كان هو الماعق بحيث لا تعطى صورة حكم رسو المزاد إلا بعد دفع الرسم المذكور (٥٢)

إذا رفعت من الحكومة أو من الشخص المقرر معافاته من الرسوم دعوى من الدعاوى المحتسب عليها رسوم نسبية لجميع الإجراءات التي تدخل ضمن الرسم النسبي المبين في هذه التعليمات عن المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ولو كانت بناء على طلب المدعى عليه لا يتوقف إجراؤها على تحصيل شيء من الرسوم من المدعى عليه المذكور (ص ٥٢)

أما الدعاوى التي ترفع من الحكومة أو من الشخص الماعق وتكون برسوم مقررة فالإجراءات التي تحصل فيها أثناء سيرها بناء على طلب المدعى عليه هذه يؤخذ الرسم المقرر عليها فقط من المدعى عليه المذكور (ص ٥٢)

إذا طلب المحامي تقدير أتعاب ضد موكله في قضية منظورة بطريق المعافاة فلا يؤخذ منه سوى الرسم المستحق على المبلغ المطلوب تقديره فقط (ص ٥٢) ولا يتوقف تقدير أتعاب أهل الخبرة في القضايا المنظورة بطريق المعافاة واعطائهم صور أوامر التقدير على دفع الرسوم المستحقة على القضايا المذكورة (ص ٥٢)

عسم دفع الترامات المحكوم بها مدنياً أو جنائياً لا يمنع من إعطاء أية صورة من الأوراق متى كانت تسدحت رسوم القضية (ص ٤٩)

الباب الرابع والعشرون

في كيفية تحصيل الرسوم للخزانة

وفي سقوط حق المطالبة بها

« ٤٥ - يبين ما يؤخذ من الرسوم وغيرها على هامش أصل الأوراق وهامش الصور التي تعطى منها ويكون بيان المبلغ التحصيل بالكتابة ويذكر تاريخ ونمرة الوصل الذي حرر بإستلامه »

الفرامات التي يحكم بها من قاضي التحضير على الحكومة (ماعدا وزارة الأوقاف والمجالس الأهلية الاملية المختلطة) مثلها كمثل الرسوم التي تطلب منها ثلاثية طلبا ولا يلزم أن يرسل بها كشوف للمالية عملا بالفتور الصادر من وزارة الخزانة في ٢٣ أغسطس سنة ١٩١٥ (من الخزانة لمحكمة مصر في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٦)

تجديد الدعوى المرفوعة بقرار مصادقة بمسد الحكم بشرطها لا يستلزم الحصول على قرار جديد بالمصادقة (من وزارة الخزانة لمحكمة مصر في ٢٣ مايو سنة ١٩١٦)

لا تقسط الرسوم والفرامات إلا إذا كان من التزم بها لا يمكنه سدادها دفعة واحدة لعدم وجود أملاك تكفي المبلغ المطلوب ويجب إحضار ضامن له يضمن سداد الاقساط اذا قبل منه التسيط (منشور الخزانة المؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩١٦)

يمكن للمعق من الرسوم أن يباشر كل الاجراءات اللازمة لحسن سير القضية التي أعقق من رسومها فيعق من رسم الشهادات العقارية التي يحتاج اليها من الحاكم المختلطة وكذلك صور الاحكام

أما محاضر التحقيق واعمال الخبراء والمستندات الاخرى المودعة في أعلام كتاب الحاكم المختلطة فيسح بالاطلاع عليها دون أن تنتقل من محلها ويجوز للمعق من الرسوم أن يأخذ عند الاطلاع عليها مذكرات مختصرة . وتولى مصارف الشهادات والصور التي سلمت طلبا لمساب المصادقة القضائية او تتولى تحصيلها مع المصاريف القضائية الاخرى المحكمة التي قررت

الرافعات مالم يوجد نص يخالف ذلك ويكون تحرير قائمة المصاريف المذكورة في المادة ٤٦ في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم على الاكثر ويعتبر إعلان هذه القائمة بمثابة إعلان الحكم بالنسبة للرسم والمصاريف «

مادة ٥٠ — العقارات والأشياء المحكوم بها تكون ضامنة للرسم والمصاريف التي تستحق عليها «

« مادة ٥٢ — المدعى ملزم بإداء كامل الرسوم المستحقة بمقتضى نصوص هذه التعمية ويجب عليه أن يدفع الباقي منها فوراً إلى الخزينة عقب صدور الحكم ولا يوقف ذلك استئناف الحكم وفي حالة تأخره عن السداد يتخذ كاتب المحكمة ضده طرق التحصيل القانونية المدونة في مادتي ٤٦ و ٤٩ من هذه التعمية « يتبين على هامش الحكم وصورته أولاً — الرسوم التي تحصلت

ثانياً — المصاريف التي صرفت على القضايا بموجب المواد ٢٤ و ٤٤ و ٥٣ وتحصلت

ثالثاً — الرسوم الباقية ومقتضى تحصيلها

رابعاً — المصاريف المنصرفة بموجب المواد الثلاثة المذكورة ومقتضى تحصيلها أيضاً (ص ٥٠ و ٥١)

مطالبة المدعى بباقي الرسوم المستحقة في الدعاوى المدنية والتجارية يكون بتكليفه عقب الحكم بدفعها في بھر ثمانية أيام بأشعار يرسل إليه إدارياً يتبين فيه مقدار الباقي عليه الواجب دفعه فان لم يدفع ومضت المدة المذكورة يبادر الكاتب بتحرير قائمة المصاريف المنصوص عنها في المادة ٤٦ وتنفيذها بالطرق القانونية (ص ٥١)

لا يجوز الحجز على أموال الوصى والقيم من أجل تحصيل الرسوم أو الغرامة المحكوم بها عليه بصفته المذكورة بل يجب التنفيذ بها على ممتلكات المحجور عليه (ص ٥١)

لا يسقط الحق في مطالبة المحكوم عليه بالمصاريف إلا بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم الصادر بها ولو كان هو المدعى (ص ٥٤)

ويسقط الحق في مطالبة المدعى الذى لم يحكم عليه بالمصاريف وفي الرجوع بها على المدعى المعافى من الرسوم في الحالة المبينة في مادة ٦٣ بمضى ثلاثمائة وستين يوماً من تاريخ الحكم أو من تاريخ آخر ورقة تحررت في القضية إذا لم يصدر حكم فيها (١) (ص ٥٤)

يجب على كاتب المحكمة أن يبادر باتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الرسوم وأن لا يهمل المطالبة حتى لا يسقط الحق فيها بمضى المدة (ص ٥٤)

لا يطالب المدعى المعافى من الرسوم بالمصاريف بالطرق القانونية إلا إذا ثبت من التحريات الادارية الواجب عملها قبل مضى المدة المقررة لسقوط الحق أن حالته تغيرت من وقت معافاته وأصبح موسراً (ص ٥٤)

إذا ظهر من التحريات قرر المدعى أو المحكوم عليه بالمصاريف فتدرج

(١) يجب على من يتسكك بالسقوط بهذه المدة أن يثبت التغير النشوء عنه بالمادة ٢١٢ من القانون الدنى بأنه لم يكن يملكه المبلغ المطالب به يجوز تكليف المعافى من الرسوم باليمين إذا لم توجد أسباب تفيده من ذلك كالاehler في الطلب فيها إذا كان محكوماً له فإذا مضت مدة الثلاثمائة وستين يوماً المنصوص عنها في المادة ٦٣ من مرسوم الرسوم سقط الحق في طلبها خلافاً لحقوق قلم الكتاب المحكوم بها على خصم من كان حصل على المعافاة فانها تسقط بمضى خمس عشرة سنة (حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٣ للقضاء ١ ص ٨٥)

الرسوم بالاستمارة نمرة ١ (١) المقرر تقديمها لوزارة الحفانية عن كل ستة شهور وتقع التعليمات التي تصدر منها بشأنها (ص ٥٤)

إذا قضت تعليمات الوزارة بحفظ الأوراق مؤقتاً ثم ظهر بعد ذلك أن المطلوب منه الرسوم شيئاً يفي بالمستحق عليه فيبادر قلم الكتاب باتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على المطلوب الخزينة منه إن لم تكن مضت المدة المقررة لسقوط الحق (ص ٥٤)

سقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة لا يترتب عليه سقوط الحق في المطالبة بالمصاريف المحكوم بها للحكومة لأن هذه المصاريف هي كباقي الالتزامات المدنية تسرى عليها أحكام القانون المدني لا قانون تحقيق الجنايات فيها يختص بسقوطها (من النيابة السومية لمحكمة سوماج في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٩)

لا تطالب أقلام الكتاب المحكوم عليهم بالرسوم في القضايا المرفوعة من المجالس المحلية المحكوم فيها لصالح تلك المجالس لأن ذلك من خصائص المجالس المذكورة

(مشور الحفانية المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩١١)

(١) أبطلت هذه الاستمارة واصبح حفظ المطالبة بالرسوم من اختصاص الباشكتاب ورؤساء النيابة

إذا حكم من قاضي التحضير بفرامة على اشخاص لم يحضروا أمامه وطلبوا التأجيل فلا ينفذ هذا الحكم عليهم (من الحفانية لمحكمة أسبوط في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٩) وكذلك لا ينفذ حكم الفرامة الصادر النطق به خطأ (مبدأ وزارة الحفانية)

القضايا المحكوم فيها لصالح الحكومة بتقود تتولى أقسام للقضايا التنفيذ بالمصاريف القضائية بما لتنفيذ الحكم الاصل الصادر فيها

اما الاحكام التي لا تتضمن القضاء للحكومة بتقود فلا تباشر الاقسام المذكورة تنفيذا بالرسوم المستحقة أو باتهاب المحاماة التي تتقدم فيها للحكومة أي كان مقدارها بل يترك أمر

لا يجوز التنفيذ على ممتلكات المقي من المرسوم الذى ينضج أنه لا يملك
سواها وأن الرسوم تستغرقها

(منشور الحفانية المؤرخ فى أول ابريل سنة ١٩١٤)

ويجب أن لا يحصل الرسم من المدعى المقي منه الذى كسب دعواه إلا إذا
زالت حالة قهره بسبب نجاحه فى الدعوى أو بسبب آخر بأن يكون نجاحه فى
الدعوى أو تيسر حاله مكسبا له حقوقاً ذات قيمة لا يؤثر عليها مطالبته بالرسوم
المستحقة لأفلام الكتاب والتنفيذ عليها إذا تأخر عن الدفع كما أنه لا يرجع على
الحكوم عليه بالرسم إلا إذا كانت أمواله تخضع لغير ضرره له تحصيلها . ولعدم
التفريط فى تقدير هذا الامر أو التصرف فيه تصرفاً يخل بالمراد منه يجب على قلم
كتاب كل محكمة أن يدرج المسائل التى يحصل الاشتباه فيها باستتارة (١) الرسوم

تنفيذها لأفلام الكتاب وإذا رأى قسم القضايا فى حالة من الاحوال الاخيرة ان يتولى هو
التنفيذ باتساب العامة والمصاريف القضائية فيكتب لقلم الكتاب ليتولى عن التنفيذ (منشور
وزارة الحفانية المؤرخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٧)

(١) بعد ان أبطلت هذه الاستتارة فالمسائل التى يحصل الاشتباه فيها يؤخذ رأى وزارة
الحفانية عنها

أزام المدعى عليه بمصاريف الدعوى هو جزء من الحكم القاضي بذلك فيجب إيقاف التنفيذ
إذا استؤنف الحكم مالم يكن مشمولاً بالنفاذ المؤقت وإعلان قائمة المصاريف على اقرارها
بمقتضى المادة ٤٩ من ترميزه الرسوم لا يؤثر من هذه الوجهة على ما المستأنف من قوة إيقاف
التنفيذ (حكم محكمة بنى سويف الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ح ٦ ص ١٩٨)
ذكرتو ١٠ وجب سنة ١٢٨٩ منح الحكومة حق الامتياز للحصول على أموالها
ورسومها بدون أن يلزمها بالتسجيل فيستنتج من هذان الامتياز بى ولو لم يسجل مفضلاً عن
قهره من الديون ولو كانت ممتازة (الاستئناف للمنظط فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ مجموعة
ص ٢٢)

أودة المشورة لا تمنح بالنظر فى المصاريف من حيث أصلها ودرجة الاثام بها بل من جهة
كيتها ومقدارها (حكم محكمة الاستئناف فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٣ الاستقلال ص ٢٣٧)
تقدير المصاريف من ملحقات الحكم فليس لمحكمة أن تنقض حكمها بنهر ما تقضى به ذلك

القضايا المحكوم فيها بالشطب وإلزام المدعى من الرسوم بالمصاريف كالتقضايا المحكوم فيها بالرفض وتحفظ بدون أن تتخذ إجراءات في سبيل تحصيل الرسوم .
(كتاب الحفانية المؤرخ في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ لمحكمة مصر)

القضايا المحكوم فيها بعدم الاختصاص وإبطال المرافعة كالتقضايا المحكوم فيها بالرفض تحفظ بدون أن تتخذ إجراءات في سبيل تحصيل الرسوم .
(من الحفانية لمحكمة الزقازيق في ١٧ مايو سنة ١٩١٦ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥)

القضايا المدعى أربابها من الرسوم وتقيد ربيع الرسم فيها طلباً ولم تقدم للحكمة مثلها مثل القضايا المحكوم فيها بالرفض وإلزام المدعى بالمصاريف فلا تتخذ إجراءات بشأنها

(كتاب الحفانية لمحكمة مصر في ١٢ أبريل سنة ١٩١٧ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥)

غرامات التزوير والانكار وكذلك غرامات التحضير المحكوم بها على المدعين السابق اقاتهم من الرسوم وقضى برفض دعواهم يسرى عليها المنشور الصادر

وتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض دعوى المدعى فلا يجوز قلم الكتاب رد ما حصله من الرسوم لمن دفعها لأن حقه يصبح قائماً قبل المدعى من الرسوم لا قبل قلم الكتاب (من قسم القضايا لمحكمة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥)

لما كانت إجراءات المطالبة رسوم القضايا المضافة من الرسوم في محكم أول درجة تظل موقوفة انتظاراً لفصل في الاستئنافات المرفوعة عن الأحكام الابتدائية الصادرة فيها . ولما كان من المرجح كثيراً أن طرق الخصوم في قضايا الاستئنافات المرفوعة نظرها قد يحسمون النزاع فيما بينهم بغير واسطة القضاء ولا ينون بعد ذلك بالاستئنافات او مصيرها فتبقى المطالبة في محكمة أول درجة موقوفة وقد يترتب على ذلك ضياع مبالغ على الخزانة
فعلى أقلام الكتاب في محكم أول درجة التعرّى ادارياً مما إذا كان طرقاً الخصوم في الاستئنافات المرفوعة نظرها قد حسوا النزاع فيما بينهم ولى هذه الحالة تسمى أقلام كتاب تلك المحاكم في المطالبة بالرسوم والغرامات المستحقة لها (المنشور المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٧)

من الوزارة في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٥ فلا تحصل منهم الا إذا تغيرت حالتهم

(كتاب الحفائية لمحكمة طنطا في ٢٥ يناير ١٩٢٣)

الباب الخامس والعشرون

في تقدير اجور اهل الخبرة

وتعويضات الشهود وانعاب المحاماة

« مادة ٢٩ تقدير أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي أو النيابة العمومية على حسب الاحوال باعتبار نوع العمل الذي كانوا به مع مراعاة صفاتهم » (١)

مادة ٣١ الشهود الذين يطلب حضورهم للشهادة خارج محل إقامتهم يعطى لهم تمويض يقدر باعتبار مصاريف سفرهم وصفة كل منهم وغير ذلك من الأحوال ويراعى ذلك أيضاً في تقدير التعويض الذى يعطى للأشخاص الذين يطلب حضورهم لمجرد الاستملاء فقط بشرط أن لا يكونوا مدعين بمحقوق مدنية ويكون التقدير بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي الذى تؤدى الشهادة أمامه أو النيابة العمومية على حسب الاحوال

« مادة ٣٣ اذا طلب أحد مأمورى الحكومة لتأدية الشهادة خارج محل

(١) يراعى ما جاء فى قانون الخبراء الاخير رقم ٧٥ سنة ١٩٢٣)

إقامته فيقدر ما يسطى إليه من التعويض ومصاريف السفر باعتبار ما هو مقرر في اللوائح المنبئة في الحكومة فيما يتعلق بانتقال المستخدمين « (١)

« مادة ٢٣ إذا طلب شاهد للحضور امام المحاكم ولم يكن عنده ما يقوم بمصاريف سفره فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الموجود فيها أن يدفع له مصاريف السفر مقدماً ويبين مادفعه اليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز مادفع من التعويض المستحق للشاهد ويسدده للجهة التي دفعته مقدماً » . مادة ٢٤ إذا حكم بتعيين أهل خبرة أو بسماع شهادة شهود ولم يوجد مبلغ مودع في خزانة المحكمة للوفاء بالمصاريف التي تلزم لذلك أو كان المبلغ المودع غير كاف لتقدير هذه المصاريف بوجه التقريب وجب على كاتب المحكمة أن يطلب من القاضي الذي حكم بتعيين أهل الخبرة أو أمر بسماع شهادة الشهود أن يقدر المبلغ الذي يلزم أيداعه لذلك وعلى طالب التمهيل من الاخصام أن يودعه » . تمتدح على أبواب الدعاوى تعويضات أهل الخبرة والاطباء والشهود لأنها ليست مما تقسب على الحكومة من المصاريف المنصوص عنها في مادة ٤٠ (ص ٤٥)

« مادة ٣٥ يجوز طلب أجره المحامين أو الوكلاء ممن حكم عليهم بمصاريف الدعوى بشرط أن تكون هذه الاجرة مقدرة بمعرفة المحكمة أو القاضي وراعى في تقديرها قيمة الشيء المتنازع فيه والعمل الذي باشره المحامي أو الوكيل والزمن الذي قضاء في ذلك وحالة ثروة المتخاصمين ولا يمتد بالاوراق التي صارت محررها بنسب حجة إليها وإذا اقتضى الحال تقدير الاجرة التي يلزم

(١) إذا طالب أحد الموظفين أو المستخدمين امام المحاكم بصفة شاهد فيقدر ما يسطى إليه من التعويض ومصاريف السفر باعتبار ما هو مقرر في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لاختيرة عملاً بالمادة ٣٢ من ترقية الرسوم

دفعها للحامى أو الوكيل من موكله فتراعى أيضا الاحوال المينة انفاً ،
الامانة التى تودع بالتطبيق للمادة ٣٤ هى عما يستحق لأهل الخبرة والشهود
من المصاريف والتعويض أمارسوم الكتبة والمحضرين المتعلقة بذلك فتؤخذ
عنها أمانة بالتطبيق للمادة ٨ إذا كانت القضية محتسباً عليها رسوم مقررة (ص ٥٤)
الغرامة التى يحكم بها على الشهود فى القضايا المدنية هى غرامة مدنية ينطبق
عليها نص المادة ١٤ من تعريفات الرسوم ويجب أخذ رسم مقرر على الاوراق
الخاصة بها ولو سكت الحكم الصادر بتفريم الشاهد عن الاشارة للمصاريف
(كتاب الحاقانية لمحكمة اسبوط فى نوفمبر سنة ١٩١٦)

الباب السادس والعشرون

فيما يحتسب من المصاريف على الحكومة

» مادة ٤٠ تحتسب على الحكومة المصاريف الآتية بيانها :
أولاً - مصاريف انتقال القضاة وأعضاء النيابة العمومية والكتبة والمحضرين
والمترجمين ورجال الضبط والربط المساعدين أو المصاحبين لمن ذكروا وكذلك

أما من ينبى من الموظفين بصفة أهل خبرة طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الخبراء فيقدر
اجره بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي أو النيابة العمومية حسب الاحوال باعتبار نوع العمل
الذى كلف به وأهميته عملاً بالمادة ٣١ من تعريفات الرسوم
وأما من يطلب من الموظفين لاداء عمل فنى من الاعمال التى توجهها عليه وظيفته فلا ترى
الوزارة محلاً لاعتباره كخبير وأن يكتفى بتقدير مصاريف انتقاله وبدل السفر له بحسب
أحكام لائحة بدل السفر أى استمرار سريان المنشور الصادر من النيابة العمومية فى ١٧
يونيو سنة ١٩١٤ رقم ٩١ بشأنهم (كتاب الحاقانية لنيابة العمومية فى ١٣ يوليو سنة
١٩١٦ المبلغ منها لتبائلت بالمشور رقم ٦٤ سنة ١٩١٦)

ما يستحقونه من التعويض في مقابلة الانتقال
ثانياً — مصاريف التحريات وأجر التلغرافات
ثالثاً — مصاريف نقل الاوراق المتعلقة بإجراءات الدعوى أو نقل الاشياء
المضبوطة في مادة جنائية
رابعا — مصاريف قتل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤنتهم
« ونصرف عند الاقتضاء المصاريف المبينة في الوجهين الثالث والرابع من
مصلحة الضبط والربط وعلى نفقتها »

الباب السابع والعشرون

فيما لا رسم عليه

لا تؤخذ رسوم على المسائل الآتية :
الصور التي يطلبها المستخدمون من أحكام مجالس التناديب (ص ٢٨)
تأشير رئيس المحكمة وباشكائها باعتماد ختم المحكمة الموقع به على توكيل (١)
أو نحوه في عمل خارج القطر (ص ٤٦)
اعلان وتنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة الواحات طبقاً لتعليمات التي
وضعت باتفاق وزارتي المالية والحقانية في سنة ١٩٠٠

(كتاب الحقانية لمديرية النيا في ١٩ يوليو سنة ١٩٠٠)

(١) او عند (من الحقانية لمحكمة مصر في ١٧ مارس سنة ١٩٢٠)

ذموى رد القضاء عن الحكم في حالة الحكم بقبول طلب الرد (١)

(منشور الحفائية المؤرخ في يونيو سنة ١٩١٠)

قضايا تأديب الخبزاء (٢)

(كتاب الحفائية لحكمة فنا في ٢٣ يوليو سنة ١٩١١)

الصور التي يطلب ايداعها بالحكام الجزئية من التوكيلات العمومية المودعة
بالحكام الكلية الخاصة بالمحامين (٣)

(منشور الحفائية المؤرخ في ١٠ ابريل سنة ١٩١٥)

الاوراق المتعلقة بمسائل العطن في الانتخاب

استئناف قرارات لجان الانتخاب

(كتاب الحفائية لهكمة اسكندرية في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٣)

(١) واذا تنحى القاضي من قضاء نفسه عن نظر الدعوى المطلوب رده فيها قبل الفصل
في طلب الرد وحفظت الاوراق فلا رسم عليها
وأما إذا تنازل طالب الرد عن طلبه فتؤخذ الرسوم المستحقة على الاوراق لغاية
التنازل

(٢) والصور التي تطلب منها تكون برسم (يراجع باب الصور)
(٣) اذا قدم المحامي أصل التوكيل المصدق عليه لهكمة الكلية للنشر منه في المحاكم
الجزئية التابعة لها أو في بعضها فلا موجب لإلزامه برسم صورة أو صور منه بقدر عدد المحاكم
المطلوب النشر منها (من الحفائية لهكمة الاسكندرية في ٣ يوليو سنة ١٩٢٢)
الشهادات التي يطنها المحامون ببيان القضاء التي تراضوا فيها أمام المحاكم الابتدائية لزومها
في تقريرهم أمام محاكم الاستئناف
الملخصات التي تحرر من الاحكام الاستئنافية
قضايا تأديب الموظفين

التأشير من القضاة بصرف الأمانات المودعة على ذمة أهل الخبرة للصرف منها على أمورياتهم

(كتاب الحفانية لمحكمة طنطا في ٢٥ فبراير سنة ١٩١٦)

الامور الصادرة بصرف جزء من الامانة للخبير للاستعانة بها على أداء الأمورية والأوامر التي تصدر بصرف باقى الامانة لأن هذه الامور تعتبر ادارية

(كتاب الحفانية لمحكمة المنصورة في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢)

اجراءات نزاع ملكية الاراضى الضائعة بالنزاع العظيم التى تقدم من المجالس البلدية والمحلية والقروية

(المنشور المؤرخ في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

ما يحكم به زائلا عن طلبات المدعى وما يحكم به بغير طلب من الخصوم

(كتاب الحفانية لمحكمة بنى سويف في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٣)

لا يؤخذ رسم تصديق وانتقال ولا مصاريف على التوكيلات التى تصدر من أرباب المعاشات الذين لا تتجاوز معاشاتهم الشهرية جنبا وخمسة مليم بشرط أن يكون ذلك التصديق بناء على مكاتبة من المالية للمحكمة (ص ٤٦)

لا يؤخذ رسوم على مصاريف التسجيل الا إذا رفضت بها دعوى على حدة

(رأى التفتيش لمدة محاكم)

لا تحتسب رسوم على إعلان الخصوم للحضور فى الجلسات التى يحددها أقلام الكتاب لنظر القضايا عند تقديمها من الايقاف

(المنشور المؤرخ في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٥)

الباب الثامن والعشرون

في التصديق على الامضاءات والأختام

وفي إثبات التاريخ

الرسم المقرر في المادة (٣٧) هو عن التصديق على كل إمضاء سواء كانت على نوكيل أو عقد (ص ٤٦)

إذا طلب من كاتب المحكمة الانتقال إلى محل واحد للتصديق على جملة إمضاءات فلا يؤخذ سوى رسم انتقال واحد ولا يتكرر هذا الرسم إلا بتكرار الانتقال (ص ٤٦)

إذا طلب الانتقال للتصديق على إمضاء بجهة يستحق عليها بدل سفرية ومصاريف فيجب تحصيل هذا البذل والمصاريف علاوة على رسم الانتقال (ص ٤٦)

يعفى البائعون للحكومة من رسوم التصديق على توقيعاتهم واعتبار هذه الرسوم مماثلة لباقي الرسوم المستحقة على مصالح الحكومة وعدم قيدها طلباً عليها

(المنشور المؤرخ في ١٨ مايو سنة ١٩٢٤)

لا يحصل رسم التصديق على الأختام والامضاءات الموقعة بها على العقود الخاصة بتأسيس شركات التعاون الزراعية أو بتعديل نظامها

(المنشور المؤرخ في ٩ يوليو سنة ١٩٢٤)

تفنى المجالس البلدية والمحلية والقروية من رسم التصديق على إمضاءات المديرين والمحافظين الموقع بها على عقود بيع الأراضى الضائفة بالتنظيم

(المنشور المؤرخ في ٢ يناير سنة ١٩٢٦)

لا تحصل رسوم التصديق على توقيعات المتعاقدين مع مصلحة الاملاك الاميرية على شراء أو استبدال عقارات أميرية واعتبار هذه الرسوم كباقى الرسوم المطلوبة من الحكومة

(المنشور المؤرخ في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٦)

لا تحصل مصاريف الانتقال للتصديق على توقيعات البائعين للحكومة أجزاء من أملاكهم للمنافع العامة إلا إذا كان هناك اتفاق على دفعها من البائع

(المنشور المؤرخ في ٥ مايو سنة ١٩٢٦)

يعفى البائعون للمجالس البلدية والمحلية والقروية من التصديق على توقيعاتهم على العقود الخاصة ببيع أجزاء من أملاكهم للمنافع العامة

(المنشور المؤرخ في ١٣ يوليو سنة ١٩٢٦)

لا تحصل رسوم للتصديق على عقود التصحيح الجديدة التى تسجل فيها الحكومة طرفاً ثالثاً فى التعاقد لان هذه العقود لا تعمل إلا عن عقد ظهر فيه خطأ فى رسم الجوض ونمرته

(المنشور المؤرخ في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧)

لا يصدق على إمضاءات العقود المحررة باللغة الاجنبية الا اذا كانت مترجمة إلى اللغة العربية بشرط أن تكون الترجمة جزءاً متمماً للعقد لا يمكن استقلال أحدهما عن الآخر وان توقع

تعفى الجمعيات التعاونية المصرية من رسوم التصديق على الامضاءات الموقع بها على عقود ممتلكاتها أو حقوقها المبنية العقارية

(المنشور المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨)

وتعفى الجمعيات التعاونية كذلك من دفع مصاريف الانتقال وبدل السفر لانتقال كاتب المحكمة إلى محل إقامة أعضاء هذه الجمعيات للتصديق على امضاءاتهم متى كان هذا التصديق خاصاً بالامضاءات الواردة في العقود المتعلقة بتأسيس الجمعيات

(المنشور المؤرخ في ٧ يوليو سنة ١٩٣٠)

لتحصل رسوم على طلب التصديق على امضاءات طالبي إبطال الانتخاب

(كتاب الحقانية لمحكمة أسبوط في ٩ مايو سنة ١٩٣٠)

الامضاءات على كل من الاصل والترجمة ويشار في محضر التصديق المهرى على أحدهما إلى وجود الآخر (المنشور المؤرخ في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦)
إذا تبين لكاتب المحكمة أن المطلوب التصديق على توقيمه قاصر أو مريض مرضاً يفقده الادراك أو متوه فيمتنع عن نفسه عن التصديق (من الحقانية لمحكمة أسبوط وشبين الكوم في ٩ يوليو سنة ١٩٢٩)

إذا قدم لقلم الكتاب بائع أصم أبهم لا يعرف القراءة والكتابة ويرغب في التصديق على المقد الصادر منه . فتتخذ الاجراءات الموصلة لاستحضار شخصين من اعتادوا ملازمته وتقيمه طلباته الهيئة ليكونا شاهدي معرفة على المقد وأن يتوليا تقيمه مضمون المقد مع ترجمة الاشارات التي تدل على فهمه ورضاه فلذا مظهر قصده من أنه فهم مضمون المقد ورضى بصدوره منه يجرى لكاتب عملية التصديق على ان ثبت في محضره ان هذا الشخص قد فهم مضمون المقد ورضى بصدوره منه أمام هذين الشاهدين (من الحقانية لمحكمة طنطا في ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

لأنه حصل رسوم التصديق على التوكيلات الرسمية التي تخرج من شريك لا آخر
يفوضه في بيع ممتلكاته من نصيبه في المنفعة العامة لأن هذه التوكيلات مستغنى
عن التصديق على توقيع كل بائع

(المنشور المؤرخ في ٧ يوليو سنة ١٩٣٠)

رسم التصديق على التوقيعات في حالة تعدد صفات البائع أو المشتري في
العقود الناقلة للملكية لا يتمدد مادام الموقع شخصاً واحداً

(كتاب الحفاية لمحنة شين الكوم في ٧ يوليو سنة ١٩٣٠)

مصاريف الانتقال للتصديق على العقود الخاصة بالمجالس البلدية والمحلية
والقروية تتحملها المجالس المختصة لأن معاقبتها من رسوم التصديق على هذه
العقود لا ينبغي عليها معاقبتها من مصاريف الانتقال

(المنشور المؤرخ في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠)

لأنه حصل رسوم على إثبات تاريخ العقود الخاصة بالتسليف على الاقطان التي
تقدمها البنوك ومدير والاقاليم

(المنشور المؤرخ في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

لأرد رسم اثبات التاريخ المحصل على العقود اذا استغنى صاحبه عن إثبات تاريخه اذا
الرسم أصبح من حق الخزانة لأن التأشيرات التي توقفت على القند الخاصة بتحصيل الرسوم
كافية الاثبات التاريخ (من الحفاية لمحنة طنطا في ٣١ مايو سنة ١٩٣٠)
لاعتنع أقلام الكتاب عن اثبات تاريخ عقود الوصية (المنشور المؤرخ في ١٩ مايو
سنة ١٩٣٠)

تتبع أقلام الكتاب عن اثبات تاريخ العقود الواجبة التسجيل (المنشور المؤرخ في ٥
أغسطس سنة ١٩٣٠)

الباب التاسع والعشرون

أحكام عامة

« مادة ٤٢ لا يسوغ للمحضرين إعلان ورقة أو تنفيذ حكم أو عقد إلا بعد دفع الرسوم التي تستحق على ذلك »

« مادة ٤٣ لا يجوز للقضاة أو الكتبة أو المحضرين مباشرة أى عمل كان بناء على محضر أو حكم أو ورقة مقرر عليها رسوم إلا بعد تأدية الرسم المستحق على ذلك المحضر أو الحكم أو على الورقة المذكورة »
إذا دفع المدعى أمانة أو ربيع الرسم النسبى على دعواه وأراد عدم الاعلان فيرد إليه مادفعه إذا لم يبدأ فى العمل (ص ٣٨)

إذا أعلن المدعى دعواه ولم يتمكن من قيدها لسقوط الجلسة المحددة لنظر الدعوى لأسباب لم تكن ناشئة عن إهماله فيحدد للدعوى جلسة إدارية كما يحصل فى القضايا الموقوفة وإذا لم يحضر الخصوم أمام المحكمة فى هذه الجلسة فالمحكمة أن تأمر بتأجيل القضية وإعلان الخصوم بواسطة المحضرين بلا رسم

(كتاب الحفائية لمحكمة طنطا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢)

إذا أندر قلم الكتاب بانذار بعدم تسليم مستندات مودعة فى قضية فلا يكون هذا الانذار مانعا من تسليمها لقدمها ولا يجوز الامتناع من تسليمها الا بناء على حجر قانونى أو أمر من النيابة (من قسم القضايا للحفائية فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٧)

« مادة ٦٤ الحسابات وإدارة التحصيل والصرف تتبع المحاكم فيها اللوائح والتعليقات التي تضعها وزارة المالية بالاتحاد مع وزارة الحفانية »
« مادة ٦٦ كل من خالف أحكام هذه التعريفة يحكم عليه بالعقوبات التأديبية »

القسم الجنائي

الباب الثلاثون

في رسوم الدعاوى الجنائية

« تؤخذ رسوم المواد الجنائية باعتبار خمسة قروش أو عشرة قروش أو خمسة عشر قرشاً على كل ورقة على حسب نوع الدعوى المرفوعة إن كانت مخالفة أو جنحة أو جناية (١) » « الفقرة الثالثة من المادة ١٣ »
« وتؤخذ الرسوم على مسائل التشويش التي يحصل في الجلسات الجنائية باعتبار الرسوم المقررة في المخالفات » « الفقرة الأولى من المادة ١٤ »
« وعلى المسائل التي تتعلق بتأخير الشهود أو امتناعهم عن الإجابة باعتبار الرسوم المقررة للمحكمة التي طلب أمامها الشاهد إن كانت محكمة جنابات أو جنح أو مخالفات » « الفقرة الثانية من المادة ١٤ »
« وعلى الدعاوى التأديبية التي ترفع على المحامين باعتبار الرسوم المقررة للجنح

(١) سواء كانت منظورة بصفة إجرائية أو استثنائية

« الفقرة الثالثة من المادة ١٤ »

وعلى تنفيذ أحكام لجنة الكمارك الصادرة بالتفريم والمعارضة التي تحصل فيها أمام المحكمة باعتبار ما هو مقرر من الرسوم على الأوراق في مواد الجنيح والخالفات على حسب قيمة الغرامة المحكوم بها « الفقرة الخامسة من المادة ١٤ »
ويؤخذ رسم على الأوراق التي يحررها مأمورو السجون الخالفو المين التي كانت من أعمال الكتبة مثل تقارير المعارضات والاستئنافات المتعلقة بالمسجونين بالتطبيق للأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ (ص ٤٤) (١)
الأوراق والأحكام التي تملن أو تنفذ بمعرفة أحد رجال الضبط بالوحدات يؤخذ عليها رسم بحسب أحكام التمريرة (ص ٤٤)

الباب الحادي والثلاثون

قواعد عامة

تخصص الرسوم في قضايا الخالفات على المحكوم عليهم بالعقوبة فقط أما في قضايا الجنيح والجنايات فالمحكوم عليهم متضمنون في جميع الرسوم (ص ٣٠)
إذا رفعت دعوى بجناية أو جناية أو مخالفة على جملة أشخاص وحكم فيها بالعقوبة والمصاريف على بعضهم وبراءة الآخرين فنحسب رسوم جميع أوراق الدعوى على المحكوم عليهم بالعقوبة (ص ٣٠)

(١) ويؤخذ على الأوراق التي يحررها مأمورو المراكز الخالفو المين رسم بالتطبيق للأمر العالي الصادر في ١٩ شوال سنة ١٣١٨ و ٩ فبراير سنة ١٩٠٠ فقرة رابعة

إذا رفعت دعوى جنائية ضد جملة أشخاص وحكم على أحدهم نظير جنائية وجنحة وعلى الآخرين بصفة مشتركين في الجنحة فيحتسب على القضية رسم جنحة ويلزمون به جميعاً بوجه التضامن ورسم جنائية يلزم به المحكوم عليه في الجنائية بمفرده وتستبعد من رسوم الجنحة الاوراق المختصة بالمحكوم عليه في الجنحة وكذلك من رسوم الجنائية الاوراق المتعلقة بالمحكوم عليهم في الجنحة كصور الطلبات وصور أوامر الحبس وتذاكر السوابق ونحوها وكذلك الحال فيما لو كانت القضية عن جنائيتين منفصلتين وحكم في كليهما بالعقوبة والمصاريف فتحسب الرسوم على كل منهما بمراعاة ما توضح بالتنطبق للحكم (ص ٣٠)

إذا حكم في قضية واحدة على شخصين أحدهما نظير جنائية والثاني نظير جنحة فيؤخذ رسم جنائية من المحكوم بها عليه ورسم جنحة من الآخر بعد استبعاد الاوراق الغير خاصة بكل منهما كما تقدم (ص ٣٠)

وكذلك لو حكم على شخصين أحدهما نظير جنحة والثاني نظير مخالفة فيؤخذ من الأول رسم جنحة ومن الثاني رسم مخالفة بمراعاة القاعدة السابق إيضاها (ص ٣١)

إذا رفعت دعوى على شخصين أحدهما بجنائية والآخر بجنحة وحكمت المحكمة على المتهم في الجنائية بالعقوبة وألزمته بالمصاريف وبرائة المتهم في الجنحة ولم تذكر شيئاً من جهة المصاريف فستد تسوية الرسوم تخفف الأوراق الخاصة بالمتهم في الجنحة مثل صور الطلبات المعلنة إليه وتذكرة السوابق وما شاكل ذلك (ص ٣٠)

إذا حكمت المحكمة على شخصين نظير جنحة وبإلزامهما متضامين برسومها ثم حكمت على أحدهما نظير جنحة أخرى أو مخالفة وبإلزامه برسومها فيتبع في هذه

الحالة نص الحكم بأن يقدر عليهما الاثنان رسم جنحة بالتضامن وعلى أحدهما رسم الجنحة الثانية أو المخالفة ويلزم به بمفرده بصرف النظر عن الأوراق الغير مختصة به (ص ٣١)

إذا حكمت المحكمة على شخصين أو أكثر بجنحة ومخالفة وقضى ذلك الحكم بإلزامهم برسوم الجنحة متضامنين ورسوم المخالفة بغير تضامن فيتبع نص الحكم (ص ٣١)

إذا حكم على شخص واحد بجنحة ومخالفة فيحتسب على القضية رسم جنحة فقط وإذا حكم عليه بجناية وجنحة فلا يحتسب عليه سوى رسم جناية (ص ٣١)

إذا حكمت محكمة الجنايات على شخصين بجناية وشخصين آخرين بجنحة وحكمت بتقسيم المصاريف بأن ألزمت الاولين بثلاثها والاخرين بالثلث ففي هذه الحالة تحتسب رسوم القضية باعتبار جناية وتقسيم بين المتهمين بحسب نص الحكم (ص ٣١)

إذا رفعت دعوى جنحة ضد ستة أشخاص مثلاً ورأت المحكمة أن كل اثنين ارتكبا جنحة مخصوصة وقضت عليهما فيها بالعقوبة والمصاريف فيحتسب رسم جنحة على كل فريق من جميع الأوراق بعد استبعاد الأوراق المختصة بالفريقين الآخرين مما سبق بيانها أما تعويض الشهود فيقسم مثالثة ويضم على كل فريق الثلث (ص ٣١)

إذا حكمت محكمة الجنح بعدم اختصاصها بقضية لكونها جناية ومحكمة الجنايات اعتبرتها كذلك فتحسب الرسوم على الأوراق التي تفررت عن أعمال محكمة الجنح بصفة جنحة وعن أعمال محكمة الجنايات بصفة جناية (ص ٣١) وكذلك إذا حكمت محكمة المخالفات بعدم اختصاصها بالدعوى لأنها جنحة

وحكمت محكمة الجنح على المتهم بالمقوبة نظير جنحه فتحسب رسوم الاوراق
لحد حكم محكمة المحالفات بصفة مخالفة وعلى باقى الأوراق بصفة جنحة ما لم يرد
نص فى الحكم برفع مصاريف حكم عدم الاختصاص على الحكومة (ص ٣١)
وإذا استأنف المحكوم عليه بالجنحة وحكمت محكمة الاستئناف باعتبار
الفعل الواقع منه مخالفة فتحسب رسوم المحكمتين مخالفة وكذلك الحال فى الجناية
إذا اعتبرتها محكمة الاستئناف جنحة (ص ٣٢)

إذا استأنفت النيابة حكم محكمة الجنح أو حكم محكمة المحالفات الصادر بعدم
الاختصاص وحكم نهائياً بالاختصاص ولم ينص فى الحكم الاستئنافى بشئ عن
المصاريف فلا يحسب على المتهم شئ منها أما إذا استأنف المتهم الحكم الصادر
بعدم الاختصاص وحكم نهائياً بتأييد الحكم المستأنف فتضاف عليه جميع
مصاريف القضية بما فيها رسوم حكم عدم الاختصاص وحكم استئنافه (ص ٣٢)
إذا حكم فى قضية جنائية على المتهم بالمقوبة وبتروير عقد ورفع المتهم من
ذلك الحكم استئنافاً طلب فيه الحكم بصحة العقد فطلبه هذا هو عبارة عن
طلب الحكم بالبرائة ولا رسم عليه (ص ٣٢)

إذا تقرر بأن لوجه لاقامة الدعوى ضد المتهمين فى جنابة أو جنحة ثم
ظهرت أدلة جديدة فى ذات التهمة ورفعت بها الدعوى ثانية ضد أشخاص
آخرين وحكمت المحكمة عليهم بالمصاريف فتحسب الرسوم على أوراق الدعوى
من ابتداء رفعها فى أول مرة لحد الحكم فيها (ص ٣٢)

إذا حكمت المحكمة غيابياً على متهم فى جنابة ثم وجد المتهم وحكم عليه
حضورياً بالمقوبة والمصاريف فالرسوم تحسب على القضية من ابتدائها لغاية
صدور الحكم الحضورى (ص ٣٢)

إذا اتهم فريقان في قضية واحدة بنسبة كل منهما لارتكاب جريمة أو جنحة منفرداً عن الآخر وحكم فيها على كليهما بالعقوبة فيحتسب رسم الدعوى على كل منهما بالتضامن بعد استبعاد الأوراق الخاصة بالفريق الآخر ما لم يقض الحكم بغير ذلك (ص ٣٢)

إذا حكم في جريمة أو جنحة أو مخالفة ببراءة بعض المتهمين ورفع ما يخصهم من المصاريف على جانب الحكومة وبعقوبة البعض الآخر والزامهم بالمصاريف فالرسم الذى يخص المحكوم ببراءتهم هو رسم الاعلانات المسجلة اليهم وتناكر السوابق المتعلقة بهم فقط (ص ٣٣)

إذا حكم على شخصين أحدهما غيابياً والآخر حضورياً في جنحة أو مخالفة فرسم صورة الحكم التى تتعلق بالمحكوم عليه غيابياً وإعلانها لاتضاف على الآخر ويختص كل منهما برسم المعارضة أو الاستئناف الذى يرفعه على حكمه ويتبعه تقرير المعارضة أو الاستئناف ومحيفة السوابق الخاصة به وكذلك رسم التنفيذ (ص ٣٣)

إذا حكم على شخصين أحدهما نظير جنحة والثانى نظير مخالفة أو على اثنين أحدهما بجناية والثانى بجنحة فما يحتسب أو يصرف للشهود من التعويض باعتبار الثلاثين على المحكوم عليه في الجنحة والثلاث على المحكوم عليه في المخالفة وكذلك فيما لو كان الحكم على شخصين أحدهما بجناية والثانى بجنحة بمعنى أن الثلاثين على المحكوم عليه في الجناية والثلاث على المحكوم عليه في الجنحة

(مشروع الحقاينة المؤرخ في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢)

إذا حكم على منهم بكل المصاريف أو بعضها وتقدر في الحكم مبلغ معين فلا ينفذ الا بهذا المبلغ فقط بصرف النظر عما يستجد بعد الحكم من المصاريف

ولا تسوى رسوم الاوراق في هذه الحالة بمعرفة قلم الكتاب ولا يكتب في هامش الحكم غير المبلغ الذى قدرته المحكمة في حكمها

(الوجه الاول من ملحق تعليمات الرسوم المؤرخ في ١٩ مايو سنة ١٩٠٤)

إذا لم يحكم على المتهم بالمصاريف كلها أو بعضها فلا لزوم لتسوية رسوم الاوراق بمعرفة قلم الكتاب بل يكتب بالتأشير على هامش الحكم بعدم حصول الحكم بالمصاريف

(الوجه الثانى من ملحق تعليمات الرسوم المؤرخ في ١٩ مايو سنة ١٩٠٤)

إذا حكم على شخص بمصاريف لم تقدر في الحكم ففي هذه الحالة يجب على قلم الكتاب تسوية الرسوم طبقاً لاحكام التعريفة كما هو الغرض من الفقرة الثالثة من المادة ١١ والفقرة الثانية من المادة ١٢ من تعليمات التنفيذ

(الوجه الثالث من هذا الملحق)

الباب الثانى والثلاثون

المدعى المدنى

« مادة ١٩ الرسوم والامانة التى تؤخذ من المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز فى أى حال من الاحوال أن تكون أقل من الرسوم والامانة التى يلزم بها لو رفع للمحكمة المدنية دعواه على حشها »

« مادة ٢٠ المبلغ الذى يجب على المدعى بالحقوق المدنية في المواد الجنائية

أن يودعه للوفاء بالرسوم والمصاريف التي استحققت أو تستحق فيما بعد يتقدر بمعرفة قاضي التحقيق أو قاضي الامور الجزئية أو رئيس المحكمة على حسب الاحوال واذا نفذ هذا المبلغ في الرسوم التي استحققت واقتضى الحال دفع تكلفة في أثناء الدعوى فتقدر هذه التكلفة بالكيفية المبينة آنفاً

لا يلزم المدعى بحقوق مدنية بإيداع الأمانة اذا كانت الممارسة أو الامتناع أو النقص والابرام مرفوعاً من التهم »

يجب على المدعى بالحق المدني أن يدفع عند طلب الاعلان أمانة مائتين أو أربعمئة أو ستمائة قرش على حسب المحكمة المرفوعة لها الدعوى مهما قلت قيمة المبلغ المطالب به ولا يسوغ تقدير الأمانة بأقل من ذلك كنص المادتين ١٧ و ١٨ وإنما يجوز أن تقدر بأكثر إذا رأى من حالة الدعوى أنها تستلزم مصاريف كثيرة كما أنه إذا ادعى بمبلغ كان يدفع عليه رسماً نسبياً أزيد من الأمانة المقررة لو رفع دعواه للمحكمة المدنية فالأمانة التي تؤخذ في هذه الحالة يجب أن لا تقل عن مقدار الرسم النسبي المذكور

ولا يجوز إثبات طلب المدعى بالحق المدني في محضر الجلسة إلا بعد أن تودع الأمانة المذكورة (ص ٣٩)

تقدير المبلغ الذي يودع من المدعى بالحق المدني يكون بتأشير من رئيس المحكمة أو القاضي بغير رسم (ص ٣٩)

الرسوم التي تتحصل من المدعى المدني تكون بنسبة قيمة المدعى به كما لو رفع دعواه مدنياً بشرط أن لا تنقص عن الرسوم المقررة على الأوراق^(١) بخلاف

(١) منشور الختاية الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩١٥ جل الرسوم التي تؤخذ على طلبات المدعى المدني لسياسة على المبلغ الذي يطلب الحكم له به

تعويض الشهود وأهل الخبرة بصرف النظر عما إذا كانت المصاريف تقدرت في الحكم أو لم يحكم بها طبقاً لأحكام المادة (١٩) من تعريف الرسوم والمادة (٢٥٥) من قانون تحقيق الجنايات

(الوجه الخامس من ملحق التعريفة الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٤)

إذا رفع المدعى بالحق المدني دعواه للمحكمة مباشرة ولم يقدر قيمة التعويض التي يريد الحكم له به وحكمت المحكمة برفض دعواه فتقدر الرسوم بالصفة الجنائية ثم يضم لما قيمة الفرق بين هذه الرسوم والرسوم المقررة على الأوراق باعتبارها مدنية غير مقدرة القيمة وتضاف جميع هذه الرسوم لنوع المقرر (ص ٣٩)

ويعمل بهذه الطريقة أيضاً في حالة ما إذا كان التعويض ليس مقدراً وتنازل المدعى المدني عن دعواه أثناء نظر القضية ولو قضى الحكم برفع المصاريف على جانب الحكومة وتحتسب الرسوم والمصاريف على المدعى المذكور لغاية التنازل فقط (ص ٣٩)

وإذا كان التعويض مقدراً وحصل التنازل فالرسوم تحتسب على الأوراق لحد ذلك التنازل بمرعاة أنها لا تنقص عن الرسوم النسبية التي تستحق فيما لو رفع دعواه بالطريقة المدنية (ص ٤٠) (١)

أما إذا لم يقدر المدعى المدني قيمة التعويض وقدرته المحكمة في حكمها فتؤخذ الرسوم على الأوراق بالطريقة الجنائية بمرعاة أنها لا تنقص عن الرسوم

(١) ترى هذه الحالة على العمى قبل قيمتها ولكن إذا كان التنازل بعد قيد القضية أو في إحدى الجلسات فتكون الرسوم نسبية على قيمة المدعى به

النسبية التي تستحق على مبلغ التعويض المحكوم به (ص ٤٠)
إذا حكم بإلزام المتهم بالمصاريف المناسبة لتعويض المدنى المحكوم عليه به
تقدر الرسوم بحسب طلبات المدعى المدنى ولا يرد شئ منها ولو حكم له بأقل
مما طلب

وإذا حكم على المتهم بعقوبة وبتعويض مدنى والمصاريف ولم تصرح المحكمة
في حكمها بأنها ألزمت المتهم بالمصاريف المدنية فتسوى الرسوم بحسب أرجح
الرءى المدنى أو الجنائى

وإذا حكم برفض طلبات المدعى بالحق المدنى وإلزامه بالمصاريف فتقدر
الرسوم باعتبار طلباته المدنية لغاية الثلاثمائة جنيه فقط

وإذا حكم بإلزام المتهم بالمصاريف المناسبة فيشمل ذلك النص مصاريف
الشهود وأتعاب الخبراء ولو كان حضورهم بناء على طلب النيابة
وإذا حكم بإلزام المتهم بالمصاريف المدنية كلها أو بعضها أو رفضت طلبات
المدعى بالحق المدنى فلا يكون المدعى المدنى ملزماً بمصاريف الشهود وأتعاب
الخبراء

وإذا كن تعيين أهل الخبرة أو صناع بعض الشهود حاصلًا بناء على طلب
المدعى بالحق المدنى فصاريف ذلك عليه ما لم تنضم النيابة إليه فى هذه الحالة
تعتبر مصاريفه من المصاريف الجنائية (١)

(منشور الحفائية المؤرخ فى ١٧ أبريل سنة ١٩١٥)

(١) بعد صدور هذا المنشور أصبحت حالة المدعى المدنى فى الله عوى الجنائية كحالته فيما لو
وقع دعواه بالطرق المدنية تماماً فتطبق على دعواه القواعد المدنية من جهة التنازل والشطب
وإبطال المرافعة والمعارضة والاستئناف وغير ذلك

إذا حكم برفض دعوى المدعى المدني وإلزامه بالمصاريف و بمقوبة على المتهم وإلزامه أيضاً بالمصاريف فتقدر رسوم القضية بالنسبة للمدعى المدني باعتبار ما يستحق عليها في حالة ما إذا كان رفع دعواه لمحكمة مدنية وتقدر بالنسبة للمحكوم عليه برسوم جنائية بصرف النظر عن الأوراق الخاصة بالمدعى المدني بالتطبيق لنص الحكم (ص ٣٣)

إذا أعلن المدعى المدني خصمه بالحضور مباشرة ولم يقيد دعواه بل تركها فيخضع من الأمانة رسم مقرر على الاعلان بمراجعة أنه لا ينقص عن النسبي (١) أو المقرر الذي يدفعه للمحضر لو رفع دعواه مدنياً (ص ٤٠) (٢)

وإذا قيد المدعى المدني دعواه وقررت المحكمة بشطبها وأراد إعادة قيدها فتؤخذ الأمانة التي يقدها رئيس المحكمة أو القاضى و بعد الحكم تسوى رسوم الأوراق جميعها من ابتداء رفع الدعوى في أول الأمر لغاية الحكم بحيث إنها لا تنقص عما يدفعه المدعى المذكور لو رفع دعواه بالطريقة المدنية وكذلك إذا قررت المحكمة بيطالات ورقة التكليف بالحضور وأراد المدعى تجديد دعواه فنتبع القاعدة المذكورة قبل (٣) (ص ٤٠)

إذا دخل شخص بصفة مدعى بحق مدنى في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمحكمة الابتدائية وقدم طلباً وصف فيه نفسه بالصفة المذكورة ودفع

وإذا لم تبد النيابة رأياها في الانضمام لمدعى المدني من عدمه فعنى هذا أنها لم تنضم اليه

(١) ربح الرسم النسبي من المبلغ المطلوب في اعلان الدعوى

(٢) وكذلك الحال فيما اذا أعلن المدعى المدني خصمه وشهوده ولم يقيد دعواه

(٣) تؤخذ الرسوم في الحالتين بواقع الربع على المبلغ المجددة به الدعوى بشرط أن لا تتغير

الدعوى ولا الخصوم عن حالتهم الاولى واذا تجددت الدعوى بزيادة بعض المدعى عليهم فيؤخذ

على اعلان من زاد رسم مقرر علاوة على الرسم النسبي المذكور

الأمانة اللازمة لسداد الرسوم ثم تأخر بعد ذلك ولم يحضر لابتداء طلباته أمام المحكمة وصدر الحكم في الدعوى بغير أن يتعرض للحق المدني في شيء وحكم بالمصاريف على المتهم أو على الحكومة فلا يكون المدعى المدني ملزماً بشيء من الرسوم وترد الأمانة المدفوعة منه متى طلبها

وتتبع هذه الطريقة في الدعاوى المرفوعة من النيابة أو المتهم لمحكمة الاستئناف (ص ٤٠)

إذا انسحب المدعى المدني من الجلسة بعد أن طلب طلباته للترافع في صفته وحفظ لنفسه الحق في رفع دعوى مدنية على حدثها فلا يؤخذ منه رسم

(كتاب الحقاينة لمحكمة مصر في ٥ ديسمبر سنة ١٩١١)

وإذا ادعى شخص بحق مدني ودفع الأمانة والمحكمة لم تنظر في دعواه ولم تفصل فيها فيحق له صرف أمانته

(من النيابة العمومية لنيابة بيق سوف في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٢)

إذا حكم على المتهم بالعقوبة والتعويض وإعفائه من المصاريف الجنائية ولم يتعرض للحكم بالمصاريف المدنية فهذا الاعفاء لا يشمل المصاريف المدنية بل فيه معنى الالتزام بها (١)

(كتاب النيابة العمومية لنيابة المنصورة في ٥ مايو سنة ١٩١٢)

(١) وإذا حكم بالإزام التهم بالمصاريف المدنية ولم ينص في الحكم بشيء من جهة المصاريف الجنائية فلا يكون التهم ملزماً إلا بالمصاريف المدنية فقط لأن الأصل في الدعوى الجنائية أن تكون بلا مصاريف إلا إذا حكمت بها للمحكمة
إذا حكم على التهم بالعقوبة والتعويض وبالمصاريف جميعها فيؤخذ منه أوجب الرعين النسبي أو المقرر

إذا دخل مدعيان بمحقوق مدنية وطلب أولهما الحكم له ببلغ الخمسمائة جنية المضبوطة مع التهمين وبخمس جنية تمويضاً وطلب الثاني أحقيته لهذا المبلغ المضبوط وبخمس جنية تمويضاً وحكم برفض دعوى الاول وبإلزامه بمصاريفها وبأحقية الثاني للمبلغ المضبوط وبأن يصرفه من خزينة المحكمة فيؤخذ رسم نسبي على ثلاثمائة جنية من أصل طلبات المدعى الاول وتحسب رسوم نسبية على المبلغ المحكوم به للمدعى الثاني

(كتاب النيابة السومية لنيابة طنطا في ٦ فبراير سنة ١٩١٨)

إذا دخل المدعى المدني أمام قاضي الاحالة ودفع الأمانة اللازمة ثم تقرر بان لا وجه لاقامة الدعوى ولم يفصل في المصاريف فعارض المدعى المدني أمام أودة المشورة في هذا القرار وقضت أودة المشورة بتأييده ولم تنص بشئ من جهة المصاريف فتؤخذ رسوم مقررة على الاوراق (١) من وقت دخول المدعى المدني في الدعوى

(كتاب النيابة السومية لنيابة طنطا في ١٠ فبراير سنة ١٩١٨)

إذا حكمت محكمة الجنح في القضية التي فيها مدع بحق مدني بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لانها جنابة ورفع المصاريف على الحكومة فلا يلزم المدعى المدني بشئ منها

كما أن حضور المدعى المدني أمام محكمة الجنابات وتنازله عن الدعوى المدنية

الطريقة التي تتبع في تحصيل ربع الرسم من المدعى المدني الذي تنازل عن استئنافه قبل ان يدفع الأمانة هي الطريقة المدنية (من النيابة السومية لنيابة طنطا في ١٩ مارس سنة

(١٩١٧)

(١) لا تقل من الرسم النسبي المستحق على المبلغ الذي طلبه المدعى المدني

من غير أن يبدى طلباً ما عدا تعرض الحكم الصادر منها للحق المدني بشئ
لا يترتب عليه إلزام المدعى بتلك المصاريف

(من النيابة السومية لنيابة أسبوطى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٨)

إذا حكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المباشرة المرفوعة من المدعى
المدنى وبالزام الحكومة بالمصاريف فيرد للمدعى مادفعه للخزينة على فة المصاريف
احتراماً للحكم وعدم الخروج عنه

(كتاب الحفانية لنيابة دمشق في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣)

إذا حكمت المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية للمدعى بالحق المدني باقل من
المبلغ المدعى به فالرسوم تؤخذ باعتبار المبلغ الاصلى الذى طلبه بمراجعة القاعدة
المدنية فى المبالغ التى تزيد قيمتها عن الثلاثمائة جنيه (ص ٤٠)

إذا أقيمت دعوى جنائية على متهم باخلاص شئ من أموال الميرى ولم
تدخل الحكومة فى الدعوى بصفة مدعى مدنى وحكمت المحكمة على المتهم بالعقوبة
ويرد المبالغ المختلصة فلا تؤخذ سوى الرسوم الجنائية المقررة على الاوراق
(ص ٤٠)

أما إذا استأنف المتهم الحكم المذكور فتقدر على الاوراق رسوم مقررة
بملاحظة أنها لا تهل عن الرسم النسبى الذى يستحق على المبلغ المحكوم به وكذلك
لورفع استئنافاً عن الحكم الصادر ضده بعقوبة وتمويض فتقدر الرسوم بالكيفة
المذكورة قبل (ص ٤٠)

إذا استأنف المدعى المدنى دون غيره الحكم الصادر ببراءة المتهم وإلزامه
بجزء من التعميض ولم تستأنف النيابة ولا المتهم فتقدر على الاوراق رسوم

جناية بمراعاة أنها لا تنقص عن الرسم النسبي الذى يستحق على المبلغ المستأنف من أجله (١) (ص ٤١)

لا تؤخذ رسوم من المتهم عند حصول الاستئناف منه فى سائر الأحوال إلا إذا كان الاستئناف قاصراً على التمويض فقط فيؤخذ منه الرسم مقدماً (ص ٤٠)

وفى حالة رفع الاستئناف من المدعى المدنى لا تملنه النيابة بالجلسة إلا إذا دفع الأمانة اللازمة لسداد الرسوم (ص ٤١)

إذا قضى الحكم الابتدائى بيمض الحق المدنى ورفض باقيه ورفع الاستئناف من المتهم والمدعى بالحق المدنى فى هذه الحالة يعلن المدعى المدنى بالجلسة (٢) انما لا يقبل منه التكلم فيما زاد عن الحق المحكوم له به إلا إذا دفع أمانة لسداد ما يستحق من الرسم المقرر على جميع الأوراق بحيث إنها لا تنقص عما يستحق من الرسم النسبي على المبلغ الذى رفع الاستئناف بشأنه (ص ٤١)

وإذا تنازل المدعى بالحق المدنى الذى لم يحكم له بجميع طلباته عن الاستئناف فى يوم الجلسة المينة لنظره فيؤخذ منه رسم عن الأوراق التى تحررت بناء على

(١) بناء على المنشور الصادر فى ١٧ إبريل سنة ١٩١٥ تكون الرسوم المستحقة فى هذه الحالة لسيئة على المبلغ المرفوع لاجله الاستئناف لان هذا الاستئناف يكون مقصوداً على الحق المدنى فقط

(٢) الاعلان الذى يعلن للمدعى المدنى فى هذه الحالة هو الاشعار الذى يعلن اليه فى الحالات الاخرى عند ما يكون الاستئناف مرفوعاً من المتهم أو النيابة ولا يعلن بصفته مستأنفاً الا اذا دفع الامانة اللازمة لسداد الرسوم كما قضت بذلك البشارة السابقة على هذه النقطة

طلبه لحد التنازل بالكيفية السابقة (١) ولا يضاف منها شيء على التهم
وإذا حكم بتأييد الحكم المستأنف فتحسب رسوم باقي الأوراق باعتبار أنها
لا تقل عن النسبي المستحق على المبلغ المحكوم به ابتداءً (٢) (ص ٤١)
وإذا قرر المدعى المدني استئناف الحكم ثم تنازل عن الاستئناف قبل أن
يدفع الأمانة المستحقة يؤخذ منه ربع الرسم النسبي الذي يستحق على المبلغ الذي
قرر الاستئناف من أجله

(من النيابة السومية لنيابة قنا في ١٩ فبراير سنة ١٩١٢)

التقرير بالنقض والإبرام من المدعى المدني يعتبر رفعاً للدعوى المدنية أمام
المحكمة المختصة ففي حالة تنازله عن النقض قبل الجلسة يؤخذ منه ربع الرسم
النسبي المستحق على المبلغ الذي قرر النقض من أجله

(كتاب النيابة السومية لنيابة طنطا في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٩)

إذا حكم ببراءة التهم وبرفض دعوى المدعى المدني ورفع المصاريف على
جانب الحكومة فلا يسرى هذا الإلزام إلا على المصاريف الجنائية فقط لأن
المادة ٢٥٥ من قانون تحقيق الجنايات تقضى بأن يكون المدعى بالحقوق المدنية
ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى ولأنما يخصم الرسم النسبي المستحق على التعويض
المطلوب من أمانة المدعى المدني

(من النيابة السومية لنيابة شين الكوم في أول يوليو سنة ١٩٢٥)

وإذا قرر التهم في قلم الكتاب بتنازله عن الاستئناف قبل الجلسة ومحكمة
ثاني درجة صدقت على هذا التنازل فلا يستحق سوى رسم مقرر على الأوراق

(١) ، (٢) يؤخذ منه في هاتين الحالتين رسم نسبي على المبلغ المرفوع بشأه الاستئناف
بناء على المشور المؤرخ في ١٧ أبريل سنة ١٩١٥

التي تخرجت لناية قرار المحكمة بالتصديق على التنازل (١) (ص ٤١)
يجب على الكاتب عند تحرير تقرير الاستئناف من المدعى المدني أن يفهمه
بأنه إن لم يدفع الرسم فلا يمكن نظر هذا الاستئناف (ص ٤١)
إذا رفع استئناف في قضية جنائية من المدعى المدني وأخفت منه رسوم
وبعد الحكم رفع قاضاً وإبراماً ودفع أمانة لسداد الرسوم وحكمت محكمة النقض
والإبرام بقبول طلبه وبإلغاء الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة استئناف
أخرى وبإلزام الحكومة بالمصاريف فلا يخضع من أمانة المدعى المدني رسم النقض
والإبرام (ص ٤٢)

وإذا قضى حكم محكمة الاستئناف الأخرى بملزومية التهم أو المدعى بالحق
المدنى بالمصاريف فالرسوم المدفوعة من المدعى المذكور رجال نظر الاستئناف

(١) إذا حكم بإلزام التهم بالمصاريف
إذا استأنف التهم الحكم الصادر بالقوة والتعويض وحكمت محكمة الاستئناف بإلغاء
الحكم وبرائة التهم ورفض دعوى المدعى بالحق المدني وإلزامه بالمصاريف فتؤخذ منه رسوم
نسبية عن الدرجة الأولى على المبلغ الذى طلب الحكم له به وعن الدرجة الثانية على المبلغ
المحكوم به ورفض التهم عنه الاستئناف
وأما إذا حكم بتأييد الحكم المستأنف ومعاذة التهم من المصاريف فيكون هذا الاعفاء
شاملاً للمصاريف المدنية (من النياية السومية لناية المنصورة في يونيو سنة ١٩٢٠)
إذا استأنف المدعى بالحق المدني الحكم بالنسبة للمبلغ الذى لم يحكم له به واستأنفه التهم
بالنسبة لعقوبة والتعويض المحكوم به وحكم بتأييد وإلزام كل من التهم والمدعى المدني
بالمصاريف فتؤخذ من المدعى المدني رسوم نسبية على المبلغ الذى رفع الاستئناف بشأنه ومن
التهم أرجع الرصيد النسبي على المبلغ المحكوم به أو المقرر
إذا استأنف التهم الحكم الصادر بالقوة والتعويض وحكم بتأييد الحكم المستأنف وإلزام
التهم بالمصاريف المدنية فلا تخضع هذه الرسوم من أمانة المدعى المدني بل تحصل من التهم
بالطريقة المدنية

في أول مرة نخضع من أصل الرسوم المستحقة لمحكمة الاستئناف الاخرى واذا زادت هذه الرسوم الاخيرة عما سبق دفعه فيؤخذ منه الفرق

ويعمل بهذه الطريقة أيضاً فيما لو رفع من المدعى بالحق المدني تقض وإبرام على حكم صادر من محكمة الاستئناف بسقوط حق المدعى المذكور في الاستئناف وحكمت محكمة النقض والابرام بقبوله وبعدم سقوط الحق و برفع المصاريف على طرف الحكومة (ص ٤٢)

إذا رفع من النيابة ومن المدعى بالحق المدني استئناف أو تقض وإبرام وحكم برفضه والزامهما بالمصاريف مناصفة فتحسب الرسوم على الاوراق بمراعاة أنها لا تنقص عن الرسم النسبي الذي يستحق على المبلغ الذي طلبه المدعى بالحق المدني وي طرح من مجموعها قيمة النصف المحكوم به على الحكومة والنصف الآخر يؤخذ من المدعى بالحق المدني (١) وتسمى هذه القاعدة على الدعاوى التي ترفع للحاكم أول درجة (ص ٤٢)

إذا استأنف المحكوم عليه الحكم الصادر بالتعويض والعقوبة مما وحكم بالتأييد ولم يتعرض الحكم للمصاريف فاذا طلب المدعى المدني صورة الحكم

(١) تكون الرسوم المستحقة بالنسبة للمدعى المدني لسيرة بواقع النصف اذا حكم ابتدائياً على التهم بالعقوبة والتعويض والمصاريف ثم استأنف الحكم وحكم استئنافاً بالتأييد والزامه بالمصاريف المدنية ولم يتعرض في الحكم بقى من جهة المصاريف الجنائية فلا يترتب على ذلك معاقبته من المصاريف الجنائية المحكوم بها في أول درجة اذا حكم على شخص أو أكثر بالعقوبة والتعويض بالتضامن واستأنف أحدهم أو بعضهم الحكم من جهة العقوبة والتضامن فقط وحكم بتأييد الحكم المتأنف والزام المتأنيين بالمصاريف المدنية فيؤخذ رسم نسبي على باقي المبلغ المحكوم به بعدم استبعاد نصيب المتأنيين منه وإذا طلب المدعي المدني الحكم بالتعويض على التهمين بالتضامن وصدر الحكم بتبرئتهما.

الاستئناف أو تقدير الرسوم أو أنساب الحمامة فيحصل منه رسم مقرر على الأوراق التي يطلبها لأن المحكوم عليه باستئنافه ذلك الحكم لم يدفع شيئاً من الرسوم مقدماً ولا دخل للرسوم الابتدائية المدفوعة من المدعى المدني في الرسوم الاستئنافية

أما إذا كان استئناف المحكوم عليه مقصوداً على التعميـض فقط ففي هذه الحالة يجب الحصول منه على الرسوم قبل نظر الاستئناف وإذا طلب المدعى المدني صورة من حكم الاستئناف أو تقدير الرسوم أو أنساب الحمامة فلا يؤخذ منه رسم لأن هذا الرسم يكون تابعاً للرسوم النسبية التي حصلت من المستأنف

(كتاب النيابة العمومية لنيابة طنطا لى ٩ يوليو سنة ١٩١٦)

إذا استأنف المتهم وحده الحكم الصادر بالعقوبة والتعميـض وحكم استئنافاً بإلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية فينفذ عليه بهذه الرسوم بالطريقة المدنية وإذا طلب المدعى المدني صورة من هذا الحكم فيجب عليه سداد الرسوم المستحقة قبل إعطاء الصورة

(من النيابة العمومية لنيابة اسيوط لى ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢)

تعطى للمدعى بالحق المدني صورة الحكم التنفيذية وتعلن بغير رسم متى كان

واستأنف المدعى المدني الحكم من جهة التضامن فقط وحكم بتأييده والزام المستأنف بالمصاريف فيؤخذ على هذا الاستئناف رسم مقرر

يؤخذ على استئناف الأحكام التمهيدية والفرعية نصف رسم نسبي إذا كان الاستئناف حاصلًا من المدعى المدني وأرجح الراسمين النسبي بواقع النصف أو المقرر إذا كان الاستئناف من المتهم لأنه في الحالة الأولى يعتبر الاستئناف مقصوداً على الحق المدني وفي الحالة الثانية يكون الاستئناف من المرميين الجنائية والمدنية معا الا اذا جسل المتهم استئنافه قهراً

الرسم النسبي المتحصل منه زائداً عن رسوم الأوراق وبقي برسوم الصورة وإعلانها فإن لم يف يؤخذ الفرق (١)

أما التنفيذ بالحقوق المحكوم له بها فلكونه عملاً مدينياً يؤخذ عليه رسم نسبي أسوة بتنفيذ الأحكام المدنية (ص ٤٢)

التنفيذ الذي يطلبه المدعي المدني يعتبر عملاً مستقلاً عن الدعوى ويؤخذ عنه رسم نسبي فيتمتع إذاً أن تكون إجراءات التنفيذ الجنائي مستقلة أيضاً ولا يصح خصم شيء من رسوم تلك الإجراءات من أمانة المدعي المدني ويكتفي بخصم رسوم الأوراق المحررة لغاية صدور الحكم وبذلك تخرج نماذج التنفيذ وصحف السوابق من الأوراق الجارية خصم رسمها من أمانة المدعي المدني

(منشور النيابة السورية رقم ١٨ سنة ١٩١٠ مالى)

إذا طلب المدعي المدني تعويضاً ودفع الأمانة اللازمة على ذمة الرسوم وتنازل في الجلسة مؤقتاً عن الدعوى المدنية وحكمت المحكمة بإثبات التنازل وإلزامه بمصاريف دعواه . فلا يرد شيء للمدعي المدني مما دفعه

(كتاب الحفاية لنيابة العامة في ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٩)

قضايا الجنح المستأففة من التهمين المحكوم عليهم بالعقوبة والتعويض إذا لم

على الدعوى المدنية فقط فتكون الرسوم المستحقة نسبية بواقع النصف (١) بعد صدور منشور الحفاية المؤرخ في ١٧ ابريل سنة ١٩١٥ أصبحت هذه القاعدة في حكم اللغاة لأن المدعي المدني الحق في أخذ صورة الحكم التنفيذية وإعلانها تبعا لرسم النسبي المتحصل على الدعوى مهما قلت قيمته وله الحق أيضا في أخذ الصور التنفيذية من أوامر تقدير المصاريف واتساب المحاماة وإعلانها تبعا لرسم النسبي المأخوذ على الدعوى

يحكم فيها بالمصاريف أو حكم بدون مصاريف أو بالاعفاء منها أو بجعلها على الحكومة أو لم ينص فيها بشئ عن المصاريف . فلا تحتسب رسوم على هذه الدعوى

(كتاب الحفانية لنيابة العامة في ١٩ يناير سنة ١٩٣١)

الباب الثالث والثلاثون

في النقض

يجب على رافع الطعن عدا أعضاء النيابة العمومية إيداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة بحكم بمصادرته إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفالة ولا يطبق هذا النص على من يحكم عليه بقوة مقبلة للحرية

(مادة ٣٦ من المرسوم بقانون الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣١)

يؤخذ في المواد الجنائية رسم ثابت قدره عشرون قرشاً صاغاً عن كل ورقة من أوراق المحضرين أو قلم الكتاب سواء في مواد الجنايات أو الجنح

(مادة ٤٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣١)

الباب الرابع والثلاثون

في الخبراء والشهود ورسم الصور والشهادات

وصحيف السوابق ونماذج التنفيذ

« مادة ٢٩ تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى أو النيابة العمومية على حسب الاحوال باعتبار نوع العمل الذى كفوا به مع مراعاة صفاتهم »

« مادة ٣٠ الشهود الذين يسنحضرون من محل إقامتهم للشهادة فى مادة جنائية لا يستحقون تعويضاً ما »

مصاريف قتل المتهمين الذين يطلبون من السودان تكون على طرف مصلحة الضبط والربط أما مصاريف الشهود فتكون عن القضية المطولين من أجلها طبقاً للمادتين ٣١ و٣٣ من التعريفة (١)

(منشور النيابة السومرية المؤرخ فى ٢٢ يونيو سنة ١٩١٤)

(١) بلى ما يتعلق بالشهود وأهل الخبرة يرجع اليه فى الباب الخامس بهم من القسم المدنى صحيفة ١٥٧
الصورة التنفيذية التى يطلبها المدعى المدنى من الحكم الاستثنائى المؤيد للحكم الابتدائى القاضى بالقوبة والتعويض وبمعاقة المتهم من المضاريف أو الذى لم ينص فيه بشئ من جهة المضاريف يتحصل منه رسمها ورسم إعلانها
الاورام التى تصدر بتقدير الرسوم ومصاريف الشهود وتمويضات الخبراء واتساب المحاماة والصور التنفيذية التى تطلب منها وإعلانها تتبع الرسوم اللسنية المتصلة على الدعوى وفى الطوى المحكوم فيها بالمصاريف الجنائية أو بمعاقة المتهمين من المضاريف يؤخذ عنها الرسم المقر.

الصور

إذا طلبت صورة من حكم شمله العفو وكان العفو عن الحبس لتحصيل المصاريف فقط ولم يرد فيه نص بعدم مطالبة المحكوم عليه مدنياً فلا تعطى الصورة إلا بعد تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى (ص ٤٨)

إذا طلبت صورة من قضية جنائية محكوم فيها برفع المصاريف على الحكومة فلا يؤخذ سوى رسم الصورة المطلوبة وتسرى هذه القاعدة على الصور التي تطلب من القضية المقرر فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى (ص ٤٩)

عدم دفع الغرامات المحكوم بها جنائياً لا يمنع من إعطاء أى صورة من الأوراق متى كانت تسدت رسوم القضية (ص ٤٩)

الصور التي تطلبها النيابة من أوراق القضايا الجنائية لتجعلها مستنداً لها في الطاولى الجنائية تحتسب عليها عند التسوية رسوم مقررّة باعتبار رسوم القضية المستخرجة منها (ص ٢٨)

إذا طلب أى شخص صورة من الحكم أو من أى ورقة من ورق القضية المحكوم فيها على التهم بكل المصاريف أو بعضها وتقدر في الحكم مبلغ معين فلا يؤخذ منه إلا المبلغ الذي قدرته المحكمة في حكمها وإذا كانت القضية المطلوب من أوراقها الصورة لم يحكم على التهم فيها بالمصاريف فلا يؤخذ غير رسم الصورة فقط

(الوجه الرابع من ملحق تعليمات الترفيع الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٤)

وإذا طلبت صورة من الحكم في قضية لم تدفع مصاريفها ولكن حصل تشغيل

المحكوم عليه بها طبقاً للمادة (٢٧٤) من قانون تحقيق الجنايات فلا يتحصل غير رسم الصورة فقط

(الوجه السادس من ملحق تعليمات الترقية الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٤)

يؤخذ رسم مقرر باعتبار عشرة قروش عن الصور التي تطلب من أوراق الشكاوى الادارية وقضايا القضاء والقدر بما في ذلك الشكاوى الادارية المحفوظة بالنيابات الكلية

(ملشور النيابة العمومية المؤرخ في ١١ أغسطس سنة ١٩١٨)

القرار الذي يصدر من النيابة بتأييد إنذار النشر أو بإلغائه يمكن اعتباره بمثابة حكم في موضوع الانذار فالصورة التي يطلبها الطاعن من هذا القرار تعطى بغير رسم

(كتاب المغاينة لنيابة العامة في ٣ مايو سنة ١٩٣٠)

الشهادات

الشهادات التي تطلب عن رفع أو عدم رفع معارضة في أحكام لجنة الكارك تحسب رسومها بالتطبيق للفقرة الخامسة من مادة (١٤) (١)

الشهادات التي تطلب من القضايا المنظورة في التحقيق بالنيابة لا تعطى إلا

(١) باعتبار ما هو مقرر من الرسوم على الأوراق في مواد الجرح والمخالفات على حسب قيمة الترامة المحكوم بها

بأحر من أعضاء النيابة وبتوقيعهم وبغير رسم (١)

(ملشور النيابة المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٠ وكتابها لنيابة المنصورة في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٨)

الشهادات التي تطلب من الاوراق الادارية ومنها ٤٣٠ مليا

(الكتاب الفوري المؤرخ في يناير سنة ١٩٢٣)

تذاكر وصحف السوابق

تذاكر سوابق التهمين التي يستخرجها قلم السوابق بناء على طلب النيابة
يؤخذ معها باعتبارها ورقة من أوراق القضية المستخرجة لأجلها
وأما التذاكر التي يطلبها الأفراد سواء كان طلبها من قلم السوابق مباشرة
أو بواسطة النيابة ومنها عشرون قرشاً

(المادة ١٢ من القرار الوزاري الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦)

تذاكر السوابق وغيرها من الأوراق القضائية التي يشكر تحريرها غلطاً من
قلم كتاب المحكمة والنيابة لا يحتسب عليها رسم بل يكفي برسم الورقة اللازمة
للقضية إنمّا اذا طلب شخص شهادة بسوابقه وحررها له قلم الكتاب ثم صار
الحصول على تذكرة سوابق من قلم السوابق فيؤخذ الرسم على كليهما (ص ٣٣)
صحيفة السوابق المختصرة هي عمل اداري لاتعلق له بالدعوى ولا يؤخذ رسم

(١) باقى ما يتعلق برسوم الشهادات يرجع اليه في قسم المدنى صحيفة ٥٠
صحف السوابق التي تطلبها مشايخ البلاد يجب تحصيل الرسم المقرر عليها أما اذا طلبتها
وزارة

عليها كالصورة المعتاد تحريرها وإرسالها للبوليس طبقاً للمنشور الصادر في ١٢
أغسطس سنة ١٨٩٥

(من النيابة السومية لنيابة اسبوط في ١٩ مارس سنة ١٩٠٨)

نماذج التنفيذ

في حالة الحكم بالمصاريف يؤخذ على نماذج التنفيذ رسم مقرر باعتبارها من
أوراق القضية عدا النماذج رقم ١٢ و ١٣ و ١٤ وهي المبينة في باب المارسم عليه
من القسم الجنائي (١)

يستحق قلم الكتاب رسماً مقررأ قدره مائتا مليم لتحرير نموذج الحكم النهائي
رقم ١٩ الخاص بالأحكام النهائية من صورتين في مواد الجन्छ ونصف هذا الرسم
في مواد الخالفات خلافاً للرسم الذى يستحقه قلم المحضرين على إعلان نسخة
النموذج باعتبار مائتى مليم في الجन्छ ونصفها في الخالفات

(كتاب الحفاينة الى النيابة العامة في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢)

يؤخذ رسم على صحيفة السوابق باعتبار الرسم المقرر للمحكمة المرفوعة لها الدعوى المستعرجة
منها الصحيفة أى باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى
(١) كانت النماذج الموضوعة للتنفيذ قبل تعديل القانون الجنائى في سنة ١٩٠٩ أربعة وبعد
تعديله تمددت وتمددت وأصبحت تسعة عشر نموذجاً ولم يوجد بتسريفة الرسوم ولا بالتطبيقات
ولا بالمشتورات المادورة بشأنها شئ من جهة أخذ الرسم عنها

الباب الخامس والثلاثون

فيما لا رسم عليه

د مادة ٢٨ لا تحسب رسوم على ما يأتي :-

أولاً - أعمال المديرين والمحافظين وكلائهم الخول لهم الحق في تحقيق

الوقائع الجنائية

ثانياً - الأوراق التي يحررها مأمورو الضبطية القضائية ولو كانت محررة
بناء على انتداب من جهة القضاء

ثالثاً - الأوراق التي لم تكن محررة بمعرفة كتبة المحاكم والمحضرين مثل
الكشوفات الطبية ومحاضر وتقارير أهل الخبرة

رابعاً - محاضر ضبط الوقائع وطلبات حضور المتهمين والشهود وأوامر
الحبس وأوراق الاتهام وقوائم الشهود وغيرها من الأوراق التي تحررها
النيابة العمومية

إنما إذا أعلنت أو تنفنت ورقة من الأوراق المذكورة بمعرفة محضر أو
مندوب أو أحد رجال الضبط فيحسب رسم للمحضرين على محضر الاعلان
أو التنفيذ »

لا رسم على التأشير الذي يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي بالموافقة أو
عدم الموافقة على الحبس سواء كان على محضر تحقيق النيابة أو أية ورقة من
أوراق المعوى

أما الأمر الذى يصدر بذلك من أحدهما بعد استجواب التهم بمعرفته فيحسب رسم عليه (ص ٣٣)

ولا يحسب رسوم كتيبة ومحضرين على أوامر التنفيذ المحررة من النيابة وهى النماذج رقم ١٢ و ١٣ و ١٤ (١) وتسجيل ملخص أمر الحبس بدفتر السجن الذى يوقع عليه المحضر (ص ٤٤)

ولا يحسب رسوم محضرين فى الدعاوى الجنائية على تنفيذ الأوامر التى يحررها كاتب المحكمة والاختار رقم ٥ بل يحسب عليها رسم كتيبة فقط (ص ٤٤) أما ورقة التنبيه التى يعلنها المحضر ويؤشر عليها بمحصول الاعلان فهذه يحسب عليها رسوم محضرين علاوة على رسم الكتيبة (ص ٤٤)

لا رسم على انتقال الكاتب لعمل تقرير معارضة أو استئناف من متهم مريض فى الاستبالية (ص ٤٦)

ولا تؤخذ رسوم على صور أوراق التحقيق التى يطلبها نظار محطات السكة

(١) كانت النماذج التى لا يحسب رسم عليها قبل سنة ١٩٠٤ مى رقم ١٥ و ١٦ و ١٧ ثم تمعدت بالنماذج رقم ١٢ و ١٣ و ١٤ المذكورة
لا تؤخذ رسوم على اللخصات التى يحررها أقلام الكتاب الحاكم الاستئنافية من احكام الاستئناف

الدعاوى التى ترفع للحصول على رسوم القضايا الجنائية بالطرق المدنية تكون من رئيس القلم الجنائى (من النيابة السومية لنيابة اسكندرية فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٠)
المصاريف التى تترتب لتسوير الار

الحديد في الحوادث الجنائية التي تقع في دائرة اختصاصهم

(منشور الحفائية المؤرخ في ٥ مايو سنة ١٩٠٨)

الباب السادس والثلاثون

أحكام عامة

« ٤٤ مصاريف الخفر وتكاليف حفظ البهائم المضبوطة في المواد الجنائية وغير ذلك من المصاريف المنصرفة لتحرى عن الجرائم وإثباتها تدفع مقدماً من طرف كاتب المحكمة من تقود الخزينة بعد تقديرها بمعرفة من أمر بها سواء كان القاضى أو المحكمة أو النيابة العمومية »

لا يجوز صرف ثمن من الترامات المسددة في دواوى ضبط الحشيش الا بعد تسديد جميع الرسوم المستعقة (من النيابة العمومية لنيابة الإقازيق في ١٣ يوليو سنة ١٩١٥)
الترامات التي يحكم بها على مهربي الحشيش لا ترد إيرادات بل يجب توريدها أمانة على ذمة مصلحة خفر السواحل وترسل إليها عند صيرورة الحكم نهائياً (منشور النيابة العمومية المؤرخ في نوفمبر سنة ١٨٩٨)

ان دفع الكفالة من يد غير المكلف بها لا يجعل للدافع مالكا ولكن يعتبر اماناً ثانياً عن المحكوم عليه في الدفع وإما مقررنا إياه المبلغ الذي دضه وعلى كل حال فالمبلغ يعتبر قانوناً مملوكاً لمن طلب منه (حكم استثنائي من محكمة مصر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٣ الحقوق ٢٢ صفة ٢٦)

المفروض قانوناً أن ضمان الافراج ملك المتهم متى

٥١٠ إذا أودعت بالخرينة مبالغ بصفة ضمان للافراج مؤقتاً أو مبالغ أخرى تعلق المحكوم عليه في جناية أو جنحة أو مخالفة فتؤخذ منها قيمة الغرامة والرسوم والمصاريف المحكوم بها عليه »

إذا حكم على شاهد نظير تخلفه عن الحضور وأعيد إعلانه لجلسة ثانية وحكم بعد ذلك بإقالته من الغرامة فلا يحتسب عليه شيء من رسوم الأوراق والاعلانات ولا يضاف منها على المحكوم عليه سوى رسم الاعلان الأول (ص ٣٢)

إذا كلفت النيابة العمومية أحد الأطباء بعمل كشف وطلب منها تقدير أجرته فللنيابة الحق في إجابة طلبه وإعما يجب عليها أن تراعى في التقدير المذكور الصادر بشأن تعاب الأطباء (٤٩)

تحصيل الرسوم في المواد الجنائية بالطرق المدنية يكون بمعرفة قلم كتاب المحكمة بناء على طلب النيابة إذا رأت وجباً لاتخاذ تلك الطرق (ص ٥١)

الأوامر التي تصدر من حضرات قضاة الأمور الجزئية على مقتضى المادة ٦ من دكرينو ١٢ مارس سنة ١٩٠٨ بتصحيح أسماء المواليد تحتسب عليها الرسوم المقررة للمخالفات

(ملشور النيابة العمومية المؤرخ في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠)

الاحكام النيابية الصادرة بالازالة التي أصبحت نهائية ولم يعارض فيها يحتسب عنها رسم الصورة التنفيذية ومحضرى الاعلان والتنفيذ ضمن مصاريف الازالة والاحكام النيابية التي يعارض فيها ثم يحكم في المعارضة بالتأييد يحتسب عنها رسم

<

الضورة التنفيذية من حكم المارضة ورسم الاعلان للحكم المذكور ورسم محضر التنفيذ ولا يحتسب رسم اعلان الحكم الغيابي ضمن مصاريف الازالة والاحكام المحضورية يحتسب عنها رسم الضورة ومحضرى الاعلان والتنفيذ

(رأى التفتيش لهجة اسكندرية ونواقعة النيابة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٠٤)

تحتسب رسوم الأوراق التي تخرج من أصل التنفيذ كصورة الحكم وإعلانها ومحضر التنفيذ مع مصاريف الازالة الاخرى على المحكوم عليه عند اشتغال الحكم على إلزامه بمصاريف الازالة

(منشور النيابة العمومية المؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٩١٨)

الاعفاء من المصاريف لا يشمل الحق المدني

(من النيابة العمومية لنيابة الزقازيق في ٦ ابريل سنة ١٩٠٤)

ترد الغرامة لصاحبها ما دام شمله الغفو

(من النيابة العمومية لنيابة الزقازيق في ١٧ يوليو سنة ١٩٠٩)

الرسوم التي تدفع من المتهمين على إعلان شهود النفي ترد إليهم بعد الحكم ببراءتهم أو باعفائهم من المصاريف . أما الأمانة التي تتحصل منهم على ذمة هؤلاء الشهود فتتخضم منها مصاريفهم التي يجب أن يتحملها من طلب إعلانهم

(من النيابة العمومية لنيابة المنصورة في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٦)

تتبع القواعد الآتية في الاحكام الاست

أعفته منها ومحكمة الاستئناف أبدت الحكم وألزمت المحكوم عليه بالمصاريف
ففي هذه الحالة يكون الالتزام مقصوراً على مصاريف الاستئناف فقط

ثانياً — وإذا قضى الحكم الابتدائي بالزام المحكوم عليه بالمصاريف ومحكمة
الاستئناف أبدت الحكم وأعفت المحكوم عليه منها فالاعفاء يشمل الدرجتين

ثالثاً — كذلك إذا عدلت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي وأعفت المحكوم
عليه من المصاريف فالاعفاء في هذه الحالة يشمل مصاريف الدرجتين أيضاً

رابعاً — وإذا عدلت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي وألزمت المحكوم
عليه بالمصاريف فإنه يلزم بمصاريف الاستئناف فقط (١)

(مشور الحفانية المؤرخ في ٩ يوليو سنة ١٩١٧)

إذا حكم غيابياً على متهم بمصاريف الاغلاق ثم عارض وحكم في المعارضة
بتأييد الحكم الغيابي واعفائه من المصاريف فهذا الاعفاء يشمل أيضاً جميع
المصاريف بما فيها مصاريف الاغلاق

(كتاب النيابة العمومية لنيابة المتصورة الجزئية في ١١ يونيو سنة ١٩٢٣)

إذا حكم ابتدائياً بمصاريف الازالة أو الاغلاق ثم قضت المحكمة الاستئنافية
بتأييد الحكم الابتدائي وإعفاء المحكوم عليه من المصاريف الاستئنافية فهذا
الاعفاء لا يتناول مصاريف الازالة أو الاغلاق المقضى بها من محكمة أول درجة

(١) وتتبع هذه القواعد أيضاً فيما إذا حكم غيابياً بلزوم المحكوم عليه بالمصاريف
ثم عارض وحكم في المعارضة بمما

لأن المحكمة الاستئنافية عيقت المصاريف التي أعفى منها المحكوم عليه وهي من
مصاريف الدرجة الثانية وحدها

(كتاب النياية العمومية لنياية طنطا في ديسمبر سنة ١٩٢٣)

إذا حكم ابتدائيا بمصاريف الازالة أو الاخلاق على مصاريف المخالف ثم حكم استئنافيا
بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فلا يحصل رسم على التنفيذ بالنقل أو الازالة
إذا حكم على المتهم بالنرامة وبازالة المخالفة أو بالاغلاق وبتمويض المجلس البلدى أو
المحلى مع الزام المحكوم عليه بالمصاريف المدنية فلا يحتسب رسم على اجراءات التنفيذ المتعلقة
بالازالة أو الاخلاق
لا يحتسب رسم على الصور التنفيذية المستخرجة من الحكم - النيايى الصادر بالازالة ولا
على اعلانها للمحكوم عليه إذا حصلت الازالة بمفرته قبل المروع فى التنفيذ
اعضاء المتهم من المصاريف المدنية يجبه ملزما بالمصاريف الجنائية

الفهرست الهجائى لمعرفة الرسوم

(أ)

إبطال عقد بيع أو رهن ١٧

ألعاب الحمامة

المطالبة فى صحيفة الدعوى — ١٢

تقدير الأتعاب ضد المحكوم عليهم — ١٥٨

تقدير الأتعاب ضد الموكل — ١٥٩

إزالة

بناء أو مفروشات — ٤٤ و ٤٩

مخالفات — ١٩٧ و ١٩٩ و ٢٠٠

استئناف

الأحكام الفرعية والتمهيدية — ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١

المصاريف وأتعاب الحمامة — ٩٦

حكم رفض الدعوى شكلاً — ٩٦

حكم عدم الاختصاص — ٩٧ و ١٠٦ و ١٠٧

الحكم الصادر بسقوط الحق فى الدين بضمى المدة — ١٠٠

استئناف (تابع)

- الحكم الصادر في المعارضة في تأيئة التوزيع — ١٠٠
- حكم رفض طلب نزع الملكية — ١٠٠
- حكم عدم جواز نزع الملكية — ١٠١
- قرار الايقاف — ١٠٠
- حكم الموضوع بعد استئناف الحكم التمهيدى وقبل الفصل فيه — ١٠١
- الاحكام الصادرة في القضايا الغير مقدرة القيمة — ١٠١
- وصف الحكم — ١٠٢
- بيان الاحكام المتبر صدورها في قضايا غير مقدرة القيمة — ١٠٢ و ١٠٣
- استئناف من حكم واحد — ١٠٣ و ١٠٧
- طلب المستأنف عليه تمجيل نظر الاستئناف — ١٠٤
- ماحكم به بغير طلب من الخصوم — ١٠٤
- تكليف المستأنف عليه لخصمه بقيد استئنافه في ميعاد الثمانية أيام — ١٠٤
- تكليف المستأنف عليه لخصمه بسماع الحكم ببطالان استئنافه لعدم قيده في الميعاد — ١٠٤
- تعدد الاستئنافات عن حكم واحد — ١٠٤
- تقدير المستأنف لثن المقار بأكثر من القيمة المقدرة بمحكمة أول درجة — ١٠٥
- حكم عقم جواز نظر الدعوى — ١٠٦
- الاحكام الصادرة في القضايا الخاصة بالمنافع العامة — ١٠٧
- الاحكام الصادرة في غير الموضوع — ١٠٨
- احتساب رسوم محكمة أول درجة حسب اقتضت محكمة ثاني درجة — ١٠٧ و ١٠٨

استئناف (تابع)

المدعى بالحق المدنى — ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥
التمهم للدعوى المدنية والجنائية — ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥
التضامن من قبل المتهمين أو المدعى المدنى — ١٨٥

استبعاد

القضية من رول الجلسة اذا لم تدفع الامانة — ٣٤
القضية من الجدول — ١١١
استحقاق فى المقاررات — ١٠

استرداد المنقولات — ١٠ و ٢٣ و ٢٨ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٦ و ١١٩

اسطر

احتسابها فى كل صحيفة — ٤٢
ما يترك منها على بياض — ٤٢

اشكالات — ٤٥

اشهار افلاس — ٣٤ و ٤٣

اعلانات

اعلان أحد الخصوم خصمه بالحضور — ٣٧

» نتيجة أو مذكرة — ٣٧

» الش

اعلانات (تابع)

اعلان محضر حلف اليمين — ٣٧

» أحد الخصوم خصمه بالأحكام التمهيدية والفرعية — ٤٠

» الخصوم للخير بتحديد يوم لمباشرة العمل — ٤٠

» الخبير للخصوم باليوم الاقوى يحدده للعمل — ٤٠

» ورثة المتوفى — ١١٦

الاعلان الاقوى لم تسلم صورته — ١١٧

» » يطلبه الخصوم من تلقاء أنفسهم — ١١٧

اعادة الاعلان مرة فأكثر — ١١٧

الاعلان بعد زوال المانع — ١١٦

» الاقوى لم يتم — ١١٦

» الاقوى يعلن الجلسة يتصادف أنها من أيام المواسم والاعياد — ١١٧

الاعلانات التي تصادف أياماً أبطلت فيها الجلسات — ١١٧

الاعلان الاقوى يحصل في القضايا المعادة إلى الرول — ١١٧

أمانات (تابع)

إيداع الامانة في الدعوى التي لا يمكن تقدير قيمة لها — ٣٠

أخذ الامانة قبل الاعلان — ٣٤

إيداع تكلفة الامانة — ٣٤

التظلم للنيابة من تقدير الامانة — ٣٥

انذارات — ٥٠

أوامر

أمر تنفيذ حكم المحكمين — ٣١ و ٦٥ و ٦٥

أمر الحجز التحفظي المشتل على تعيين يوم للرافعة — ١١

أمر الحجز التحفظي بعد صدور الحكم — ٤٥

أمر الحجز الغير مشتل على تعيين يوم للرافعة — ٥٠

أمر الحجز الذي يطلب على حدثه أثناء سير الدعوى — ٥٢

تحديد جلسة أخرى بعد فوات الجلسة المحددة في الامر — ٣٣

الاورامر الصادرة بالبيع وايداع الثمن بالخزينة — ٤٦

» » » لرفع دع

أوراق

- الاوراق التي تصدر بتصحيح أسماء المواليد — ١٩٧
 التي يحررها مأمورو السجون والمراكز — ١٦٩
 التي تعلن أو تنفذ بمعرفة رجال الضبط بالواحات — ١٦٩
 التي يحررها مأمورو الضبطية القضائية — ١٩٤
 التي لم تحرر بمعرفة كتبة المحاكم والمحضرين — ١٩٤
 أعمال المديرين والمحافظين ووكلائهم — ١٩٤

ايجار

- فسخ عقد الايجار أو إخلاء المحل المؤجر — ٨ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣
 ايجار مدة السنة المقدر لطلب الفسخ أو الاخلاء — ١٠
 النزاع في الملكية أثناء سير دعوى الايجار — ١٣
 اخلاء العين المؤجرة باعتبار القيمة الجديدة — ١٤
 ما يستجد من الايجار لنهاية يوم الاخلاء — ١١٥ و ١٣٨

ايداع

- سندات — ١٤٢
 النقود والمصوغات — ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤
 ايداع الاوراق — ٤٢ و ١٤٢
 ايداع المفاتيح — ١٤٤

(ب)

بطلان الأحكام - ١٤

بطلان عقد بيع أو رهن - ١٦

بطلان وقفية - ١٨

بطلان عقد القسمة - ٢٤

بطلان إجراءات البيع - ٢٧

بطلان الاختصاص - ٢٨

بطلان المرافعة - ٣٠ و ٤٥

تتقيص الرسوم إلى النصف - ٦

دفع نصف الرسم مقدماً - ٣١

اقتطاع المرافعة - ١١١

ترك المرافعة - ١١١

بطلان عقد زراعي - ٤٨

بطلان ورقة التكليف بالحضور - ٣١ و ١١٠

بيع

البيع الاخت

بيع (تابع).

- في حالة الحكم ببطان إجراءات البيع — ١٢٣
تنازل الرامى عليه المزاد عن حكم البيع — ١٢٢
بيع عقار المفلس — ١٢١

(ت)

تأديب

- الخبراء — ١٦١
الموظفين — ١٦١
المحاميين — ١٦٨

تأشير

- على دفتر التجار والقبانية — ٥١
رئيس المحكمة وباشكائها باعتماد ختم المحكمة — ١٦٠
القضاة بصرف الامانات للخبراء — ١٦٢
بالموافقة أو عدم الموافقة على الحبس — ١٩٤
بالرسوم على الدوسيه — ٥٠
بمحو الاختصاص — ٥٢
تجديد إعلان الدعوى — ٣٣

تحصيل الرسوم المستحقة للخزانة — ١٤٩

تحصيل الرسوم بحسب أنواع القضايا — ٣٠

تذاكر السوايق — ١٩٢

ترجمة — ٥١

نزويير — ٣٨

تسجيل

أوامر الاختصاص — ٥٢

المقود والسندات تسجيل تاريخ — ٥٣

تقليه نزاع الملكية — ١٢٨

إعادة تسجيله — ٥٣

حكم نزاع الملكية وحكم البيع — ١٢٨

تسليم

الأرض وما عليها من البناء — ١٤

أطيان غير متنازع في ملكيتها — ١٥

الاهيان إذا سبقه حكم بثبوت ملكيتها — ٤٥

طلب المشتري استلام الاطيان من البائع — ٤٧ و ٤٩

الزام قلم الكتاب بتسليم صور الاحكام والاوامر — ٤٨

تسوير الاراضى القضاء — ١٩٦

تظلم (تابع)

من أوامر الحجوزات — ٤٨

تعميل — ٤٠

تعمد المحاضر في تنفيذ أو إعلان ورقة واحدة — ٤٣ و ١٣٣

تعميل الطلبات — ٣٤

تمويض — ١٥ و ١١٥ و ١٧٧

تفسير الحكم أو تصحيحه — ٤٥

تقارير

المعارضة والاستئناف — ٤٢

التنازل — ٤٢ و ٥٣

الاتفاق — ٥٣

كل تقرير يعمل أمام الكاتب عند تقرير إيداع النقود — ٥٣

تقدير قيم الدعاوى — ٧ و ٣٢ و ٣٤

تنفيذ (تابع)

- يحجز ما للدين لدى الغير - ١٢٨ و ١٣٢ و ١٣٣
- الرجوع إلى التنفيذ بعد رفض المعارضة أو الاستئناف أو دعوى الاسترداد
أو الاستحقاق - ١٢٨ و ١٢٩
- إجراءات بيع المنقولات - ١٢٩
- إتمام إجراءات التنفيذ بناء على طلب المنازل إليه عن الحكم - ١٢٩
- عدم رد شيء من رسوم التنفيذ متى حصل البدء في العمل - ١٣٠
- الاوراق التي يصاد بحريها عند إعادة التنفيذ - ١٣٢
- إعادة الاجراءات عند عدول طالب التنفيذ عن الحجز الاول لغير
سبب - ١٣٢
- الحكم الفرعى - ١٣٣
- العقود الرسمية - ١٣٤
- في الدعاوى الغير مقدرة القيمة - ١٣٦
- أحكام المجالس المالية - ١٢٩
- عدم أخذ مصاريف خاصة عند تنفيذ الاوراق بصفة مستعجلة - ١٣٠
- الاحكام الشرعية - ١٣١
- أحكام محكمة الواحات - ١٦٠
- أحكام لجنة الكبارك - ١٦٩
- التنفيذ الذى يطلبه المدعى بالحق المدنى - ١٨٧
- توزيع - ٣١٥

(ث)

ثبوت ملكية

- لقطعة أرض وسد المنافذ المفتوحة عليها — ١٥
المطلوب من المدعى عليه لبعض الاطيان المرفوعة بها الدعوى — ١٥
المقار أو ردمته — ١٥
المدعى لنصيبه الشرعى فيما تركه مورثه — ١٩
» لاطيان لا ارتباط بين المدعى عليهم فيها — ٢٣
» مشاعة وإلناء عقد قسمتها — ٢٥
لحق الانتفاع بالطبقات العليا — ٤٨

(ج)

- جزاء نظير تقدير القيمة بأقل من الحقيقة — ٣٥
جنح وجنابات — من ١٦٩ إلى ١٧٤

(ح)

حارس

- تعيين الحارس القضائى — ٣٨
استبداله بغيره — ٣٨
إقالة الحارس الذى عينه المحضر من الحراسة — ٤٠
إذا طلب بدعوى على حدثها — ٤٤ و ٤٨
إذا طلب فى دعوى نزع الملكية — ٤٩
حبس المين

حساب — ٤٣

حق ارتفاق — ٤٤

حق انتفاع — ٢٩ و ٤٤

حكر — ٦٥ و ٦٦ و ٦٧

حلف بين — ٣٧ و ٤٠

(خ)

خبراء

تعيين الخبير لتقدير قيمة الدعوى — ٨ و ٩
الاجراءات التي تحصل في حالة تعيينه — ٥٢

تقدير أجرهم — ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩

الموظفون المنتدبون بصفة خبراء — ١٥٩

خصم ثالث — ٦٨ و ٦٩ و ٧٠

(ر)

رد

(س)

سد الابواب والشبايك — ١٥

سقوط الحق

في مطالبة المحكوم عليه بالرسوم — ١٥٢

في مطالبة المدعى الذى لم يحكم عليه بالمصاريف — ١٥٦

سقوط العقوبة بمضى المدة لا يترتب عليه سقوط الحق في المطالبة

بالمصاريف — ١٥٣

(ش)

شطب — ٦ و ٢٢ و ١١٠ و ١١١

شفعة — ٣٥ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢

شهادات (تابع)

- التي تطلبها مجالس المديرات — ٦٤
 - » » الخبراء بتاريخ تعيينهم — ٦٥
 - » تطلب من دفاتر إنبات التاريخ — ٦٥
 - » » » » المحضرين — ٦٤
 - » يطلبها المحامون بالقضايا التي ترفضوا فيها — ١٦١
 - » تطلب عن رفع أو عدم رفع المعارضة في أحكام لجنة الكمارك — ١٩١
 - » تطلب من القضايا المنظورة في التحقيق بالنيابة — ١٩١
- شهود — ٣٧ و ١٥٧ و ١٥٨

- تأخيرهم وامتناعهم عن الاجابة — ١٦٨
- تقدير تمويضاتهم — ١٥٧ و ١٥٨ و ١٨

صلح (تابع)

- الاحكام التمهيدية والفرعية التي تمنع من رد الرسوم — ٧٨ و ٧٩
الصلح على تنازل المدعى عن دعواه — ٨١ و ٨١
الاحكام والقرارات التي لا تمنع من رد نصف الرسوم ٧٩ و ٨٠
الدعاوى التي برسوم مقررة ٨١
في دعوى نزاع الملكية — ٨١
عدم رد الرسوم في الدعاوى المخفضة رسومها — ٨٢
المحضر الذي لم يذكر فيه ما تصالح عليه الخصوم — ٨٣
في الدعاوى التي تعدلت قيمتها قبل القيد — ٨٨
الدعاوى المجددة بعد الشطب — ٨٣
الحقوق التي تذكر في الصلح لغير الخصوم — ٨٣
المبالغ التي يسدها الخصوم من أصل قيم الدعاوى بعد رفضها — ٨٤
» » تدفع للمدعى بالجلسة من أصل مطلوبه تنفيذاً للصلح — ٨٤
في دعوى الحساب — ٨٤
بين بعض الخصوم والحكم على البعض الآخر — ٨٢
في دعوى إثبات الحالة — ٨٢
المبالغ التي تذكر في الصلح بصفة شرط جزائي — ٨٦
في القضايا التي تزيد قيمتها من ثلاثمائة جنيه وتنتهي صلحاً في الاستئناف
على قيمة أقل من المحكوم به ابتدائياً — ٩٠
احتساب الرسم على الفوائد إذا حصل الصلح عليها — ٩٠

- الصور التنفيذية التي تعطى من الأحكام أو الأوامر — ٣٩
- الصور التي تعطى للمدعى من الحكم الصادر برفض دعواه أو برفض الاستئناف أو من حكم الشطب — ٣٩
- الصور التي تعطى للمدعى عليهم من أحكام رفض الدعاوى — ٣٩
- التي يطلبها المدعى عليهم من الأحكام الصادرة برفض بعض طلبات المدعى — ٣٩
- التي تطلب من أوراق الدعوى للزومها في التنفيذ — ٤٠
- القرارات الصادرة باستحضار صور أوراق من مصالح الحكومة — ٤٠
- من الدعاوى المأخوذ عنها رسوم نسبية ومقررة — ٥٣
- من القضايا الخاضعة لترقية سنة ١٨٨٨ — ٥٤
- الغير لازمة لسير الدعوى المأخوذ عنها الرسم النسبي — ٥٤
- الصورة التنفيذية الثانية التي تعطى بدل الصورة الفاقدة — ٥٣
- التي تطلبها النيابة لتجعلها مستنداً لها في الدعوى الجنائية — ٥٤ و ١٩٠
- من قضايا الطعن في الانتخاب — ٥٤ و ٥٧
- د تأديب الخبراء — ٥٥
- د الأوراق التي تحررت لإعلان أو تنفيذ الأحكام الصادرة بالفرامة على الشهود — ٥٥
- الصور التي يستغنى عنها بمد طلبها — ٥٥
- التي يطلبها الراسى عليه المزداد من حكم البيع — ٥٦

صور (تابع)

- الأوامر الصادرة بتقدير أجور الخبراء — ٥٦
- الأوراق التي تطلب من محكمة بميدة عن محل إقامة الطالب — ٥٤
- من القضايا المرفوعة من الحكومة المحكوم فيها بالرفض — ٥٦
- التي يطلبها المعنى من الرسوم من الحكم الاستثنائي المؤبد أو المعدل للحكم الابتدائي — ٥٥
- التي يطلبها الحارس من الأمر الصادر بتقدير أجرته — ٥٦
- » تطلب من قضايا تأديب الخبراء — ٥٧
- » تطلب من الخرائط — ٦١
- » تطلب من قضايا الطعن في انتخاب أعضاء مجالس المديريات — ٥٨
- » تطلب من قضايا محاكم الاخطا — ٥٨
- » يطلبها المعنى من الرسوم لارتاقها مع طلب الاختصاص — ٥٩
- » تعطى من الحكم الصادر في دعوى الشفعة — ٦٥
- » يطلبها المدعى المعنى من الرسوم من حكم البيع — ١٢٥
- » تطلب من أوراق القضية المعنى صاحبها من الرسوم — ١٤٨
- » تطلب من أحكام مجالس التأديب — ١٦٥
- التوكيلات التي تودع بالمحاكم الجزئية من التوكيلات العمومية — ١٦١
- الصور التنفيذية التي يطلبها المدعى المدني — ١٨٧
- من الحكم الذي يشمل العقو — ١٩٥
- من الحكم القاضي برفع المصاريف على الحكومة — ١٩٥
- من الحكم الصادر في قضية لم تدفع مصاريفها واشتغل المحكوم عليه بها — ١٩٥

صور (تابع)

- الصورة التي يطلبها المدعى المدني من حكم الاستئناف — ١٨٩
 الشكاوى الادارية وقضايا القضاء والقدر — ١٩١
 أوراق التحقيق التي يطلبها نظار المحطات — ١٩٥
 صيغة تنفيذية — التي توضع على العقود — ٥٥

(ض)

ضامن — ٣٨ و ٦٨ و ٦٩

ضمان افراج ١٨٢

(ط)

طلبات احتياطية — ١٢

طعن في انتخاب — ١٦١

طلبات الحضور في الدعاوى الجنائية — ١٩٤

(ع)

عرض الدين — ١١

عدم الاختصاص — ١٧١ و ١٧٢ و ١٨٠

(غ)

غرامات

المحكوم بها من قاضي التحضير — ٣٨ و ١٤٩ و ١٥٦

المحكوم بها على الشهود — ١٥٩

المحكوم بها على مربي الحبش — ١٩٦

غرامات (تابع)

رد الغرامة في حالة المعفو عن المتهم - ١٩٨

غير متعلق بدعوى - ٥٠

(ف)

فسخ

العقود - ٨

البيع الحاصل إضراراً بالدائن - ١٠

عقود الشركة الزراعية - ١٣

عقود الشركة وتعيين مصف لها - ١٤

عقود القسمة - ١٤

عقود الرهن - ١٧

فك حجز إدارى - ٤٤

(ق)

قسمة

تنقيص الرسوم إلى النصف - ٦

دفع نصف الرسم مقدماً - ٣١

القسمة بين المائتين - ٣١

التصديق من المحاكم الابتدائية على القسمة - ٣٨

طلب كل الخصوم أو بعضهم فرز نصيبهم في أثناء الدعوى - ٧٣ و ٧٦

طلب مشتري العقار المباع في أثناء سير دعوى القسمة دخوله في

الدعوى - ٧٣

قسمة (تابع)

طلب ثبوت الملكية والقسمة - ٧٤

المنقولات - ٧٤

الأعيان الموقوفة - ٧٤

المبايأة - ٧٤

طلب قسمة الأعيان وريعتها - ٧٤

التصديق على القسمة الاختيارية - ٧٥

إعطاء أحد الشركاء فرق نصيبه المفرز - ٧٦

الزام أحد الشركاء بدفع فرق قيمة الحصة المفروزة له - ٧٦

تعدد طالبي القسمة - ٧٦

قوائم مصاريف - ٩ و ٥١ و ١٥١ و ١٥٥

قوام - ٤٢

(ك)

كشف طبية - ١٩٤ و ١٩٧

كفيل - ٥١

كفالة - ١٩٦

(م)

ملا يمكن تقدير قيمة له - ٤١

ما يحكم به زائداً عن الطلبات وما يحكم به بغير طلب - ١٦٢

محاضر حيز ما للمدين لدى النهر - ٥٣

محاضر ضبط الوثائق - ١٩٤

محمود زلدي

تكليفه ليبين ما في فمته - ٥١ و ٥٣

تقريره - ٥١

التنبيه عليه بالتقرير بما في فمته - ١٣٤

محكمين - ١١٢ و ١١٣

مخالفات - ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣

مدعى مدنى

تقدير الأمانة التي يدفعها على ذمة الدعوى - ١٧٤ و ١٧٥

إذا لم يقدّر قيمة التعويض وحكم برفض دعواه - ١٧٦

إذا لم يقدّر قيمة التعويض وقدرته المحكمة في حكمها - ١٧٩

في حالة إلزام المتهم بالمصاريف المناسبة لتعويض المحكوم به - ١٧٧

إذا لم يقيد دعواه - ١٧٨

إذا رفضت طلبات المدعى - ١٧٨

في حالة إلزام المتهم بالمصاريف المدنية كلها أو بعضها - ١٧٧

تجديد الدعوى بعد الشطب أو بطلان ورقة التكليف - ١٧٨

إذا لم يحضر للمحكمة لابتداء طلباته بعد دفع الأمانة - ١٧٩

إذا انسحب من الجلسة للنزاع في صفته - ١٧٩

إذا لم تنتظر المحكمة في دعواه - ١٧٩

دخوله أمام قاضي الاحالة - ١٨٠

